الأمم المتحدة

A/59/76

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
البند ١١٨ من القائمة الأولية*
وحدة التفتيش المشتركة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية“ (JIU/REP/2003/5).

* A/59/50 و Corr.1.

170604 160604 04-35786 (A)

المحتويات

الصفحة

خلاصة ٦

مقدمة ١٥

أولا – دروس التاريخ ١٧

ألف – خطط العمل المتزايدة بإطراد والتي لم تحقق أهدافها أبدا – عدم الوفاء بالوعود ١٧

باء – أسباب الفشل والتحديات ١٨

جيم – خطورة الوضع الحالي ومشكلة البيانات ٢٠

ثانيا – الاستراتيجيات القائمة ٢٦

ألف – القيود الناجمة عن مستوى الموارد المالية المتاحة وتنوع النهج ٢٦

باء – الاستراتيجيات والهياكل ٢٦

جيم – البيانات عن المساعدة الخارجية المقدمة للتعليم ٢٦

دال – التزامات الجهات المانحة الثنائية تجاه التعليم ٢٨

هاء – المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة للتعليم ٢٨

واو – الحاجة إلى نهج جديد ٢٩

زاي – الأنواع المختلفة من الاستراتيجيات ٣٠

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٠

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٣٠

منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٣٣

صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٥

برنامج الأغذية العالمي ٣٦

منظمة العمل الدولية ٣٧

منظمة الأمم المتحدة ٣٨

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٩
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٣٩
البنك الدولي ٤٠
مبادرة المسار السريع التي أطلقها البنك الدولي ٤٠
الجهات المانحة الثنائية ٤٤
الجماعة الأوروبية ٤٦
ثالثا – التغييرات التي يمكن أن تحسن الحالة ٤٨
ألف – تقييم عام للاستراتيجيات القائمة ٤٨
باء – توسيع قاعدة المعارف المشتركة بشأن التعليم ٤٩
جيم – تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين وكالات منظومة الأمم المتحدة النشطة في مجال التعليم ٤٩
دال – التعلم من عمليات التقييم وتقاسم المعارف ٤٩
هاء – تعزيز إسهام وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها في زيادة تحسين وثائق الحد من الفقر التي توجهها البلدان ٥٠
واو – زيادة بناء القدرات القطرية على مختلف المستويات ٥١
زاي – زيادة مخصصات التعليم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة وزيادة كفاءة المساعدة ٥٢
حاء – توسيع مبادرة المسار السريع التي يقودها البنك الدولي ٥٢
طاء – تعبئة الأموال الخاصة ٥٣
ياء – زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإجراء مزيد من البحث عن موارد تمويل جديدة ٥٤
الحواشي ٥٦

JIU/REP/2003/5

تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية
تحديات جديدة أمام التعاون في ميدان التنمية

تقرير أعدته

دوريس برتران

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف

٢٠٠٣

JIU/REP/2003/5

تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية
تحديات جديدة أمام التعاون في ميدان التنمية

تقرير أعدته

دوريس برتران

وحدة التفتيش المشتركة

الأمم المتحدة، جنيف

٢٠٠٣

بحث المفتشون هذا التقرير وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة واتفقوا على أن يعتبر صادرا على مسؤولية المفتشة دوريس برتران وحدها.

خلاصة

ألف - الغرض من هذا التقرير النظر فيما إذا كانت تتوفر الآن جميع الظروف التي تسمح للدول الأعضاء ببلوغ هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع وتمكينهم من إتمام هذا التعليم، وهو هدف كثر الحديث عنه في الماضي وأشير إليه منذ عهد قريب في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأعني به أن يتمكن الأطفال أخيرا، في كل مكان سواء الذكور أو الإناث منهم بحلول عام ٢٠١٥ من التمتع بحقهم في التعليم الجيد بوصفه أحد حقوق الإنسان ومن "إتمام مرحلة التعليم الابتدائي كاملة دون نقصان". كما ينظر التقرير فيما إذا كان بمقدور الأسرة الدولية أن تكفل أن يتمكن "الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة"[١]، بحلول ذلك العام. ومن المسلم به عموما في هذه المرحلة أن ثمة خطرا حقيقيا من ألا يتم بلوغ هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية ولا الهدف الثاني المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم والذي ينص على "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥"، ما لم تعقد الأسرة الدولية عزمها الأكيد على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في عام ٢٠٠٠ في المنتدى العالمي للتربية في داكار ومفاده "أن نقص الموارد لن يثني أيا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع، عن تحقيق هذا الهدف"، وما لم تعط الحكومات الأولوية للتعليم على الصعيد الوطني بما يتفق مع التزاماتها الدولية. وفي كلتا الحالتين ثمة حاجة لإثبات أن الحكومات تعني بالفعل ما تقوله: سواء على الصعيد الوطني - إذ ما زالت هناك بلدان عديدة ستقصر عن بلوغ أهداف التعليم إذا ثابرت على اتباع الاتجاهات الحالية فيها - أو على الصعيد الدولي - إذ إن هناك نقصا في الموارد، كما يتضح من المستويات الحالية من الإسهامات التي تقدمها الأسرة الدولية للتعليم.

باء - وتظهر آخر الإحصاءات المتاحة بشأن التعليم أن ١٠٤ ملايين طفل محرومون حاليا من الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ومعظم الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم من البنات[٢]. ومن التحديات الأخرى التي يتعين التصدي لها النقص في عدد المعلمين (حيث تبين أحدث الإحصاءات أن الأمر سيتطلب ما بين ١٥ إلى ٣٥ مليون معلم لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥)، ووباء الإيدز والعدوى بفيروسه الذي يتهدد بالزوال ما تحقق في الماضي من مكاسب، والأطفال المحرومون، والأطفال المعوقون، والأطفال اللاجئون، وأولئك الذين يعيشون في بلدان معرضة للنزاعات والكوارث وعدم الاستقرار. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قد أحرزت تقدما فيما يتعلق بالهدفين الإنمائيين للألفية الوارد ذكرهما أعلاه، فإن العديد من البلدان الأخرى، ومعظمها تندرج في فئة أقل البلدان نموا، قد حادت عن المسار بصورة خطيرة. ومن الواضح أن الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس يحرمون من حقهم في التعليم، وهذا أمر لا يمكن السكوت عنه. غير أن التقرير يبين أن الوضع سيكون أسوأ من ذلك بكثير إذا ما أخذ جميع الأطفال الذين "تفوتهم فرص التعليم" بعين الاعتبار. ويشمل هؤلاء الأطفال الذين لم يسجلوا في المدارس على الإطلاق، وأولئك الذين تم تسجيلهم لكنهم لم يستكملوا دراستهم وأولئك الذين استكملوها بصورة رسمية، ولكن لم يتمكنوا لأسباب شتى من اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات المعيشية التي يتكون منها التعليم الأساسي، حيث إنه من المسلم به عموما أن ذلك يستغرق خمسة إلى ستة أعوام من التعليم المتواصل وبعدد كاف من الساعات من التعليم الجيد. وسيلتحق كل هؤلاء الأطفال بصفوف الأميين البالغين. وتشير التقديرات التقريبية إلى أن عدد هؤلاء الأطفال المحرومين من فوائد التعليم سيكون على الأرجح أقرب إلى ٤٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في البلدان النامية، إذا ما أغفلت الخصائص المحددة لكل بلد والإنجازات الخاصة به. وعليه فإن الوضع يبعث على المزيد من الذعر ويشكل عامل ضغط إضافيا على الجهات المانحة الدولية وشركائها من أجل الإسراع في إجراء الإصلاحات اللازمة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدارك هذا الوضع. وبالتالي فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير تتناول أيضا ما يلي: ازدياد الحاجة إلى المعلومات والبيانات السليمة من أجل "دمج البيانات التعليمية الواردة من مصادر مختلفة بغية التوصل إلى تقديرات أفضل للبيانات غير المتوفرة التي يشكل غيابها هوة ضخمة من هوات معرفتنا"[٣]، وإلى زيادة تحسين قواعد البيانات الوطنية والدولية بشأن التعليم،

وعلى المستويات المفصلة أيضا، وإلى زيادة بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية والتوصل إلى معدلات يعول عليها فيما يخص إتمام التعليم بوصفها مقياسا أفضل لجودة التعليم. ومن الأساسي في هذا الصدد أن يتم تقييم النتائج التي يسفر عنها تعليم الطلاب وقياس الإنجازات التعليمية على المستويين الوطني والدولي. وسوف يتعين على جميع الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة التي تعمل في حقل التعليم أن تعزز تعاونها في كافة هذه المجالات لأنه لا يمكن الاستغناء عن المعلومات الموثوقة، لا من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة ورصد التقدم المحرز والتنمية على المستويين الوطني والدولي فحسب، بل لرفع مستوى الوعي العام، وبالتالي التمويل، أيضا.

جيم - لقد تم وضع عدد كبير من خطط العمل الدقيقة المتصلة بالتعليم في الماضي واعتمادها منذ بداية عقد التسعينات، ومن بينها ما يسمى عموما "خطة عمل أديس أبابا" و"خطة عمل كراتشي" على سبيل المثال لا الحصر. بيد أن هذه الخطط لم تنفذ بصورة كاملة أبدا. ويحاول هذا التقرير شرح الأسباب التي حالت دون بلوغ الأهداف التعليمية في الماضي. ويتعين تناول هذه الأهداف إذا أريد إيجاد العزم المتجدد والصادق على بلوغها هذه المرة. فأسباب الإخفاق في الماضي متعددة ومتشعبة لكنها تكمن في عدم أخذ العبر المستخلصة من الماضي بعين الاعتبار التام دوما، وفي عدم الاهتمام الكافي بإدارة المعارف وتقاسمها، وعدم استخدام نتائج عمليات التقييم على نحو منهجي للاسترشاد بها في عمليات التخطيط والتنفيذ اللاحقة. فيجب تلافي أوجه القصور هذه في المستقبل. كما أنه لا بد من الاهتمام اهتماما أكبر بالتقييم والرصد بهدف استخلاص أفضل الممارسات. ولا بد من إجراء عمليات تقييم جدية، وإن أمكن، مشتركة، لكلا النهجين الاستراتيجيين من جانب مختلف الأطراف الفاعلة ولتنفيذهما، وإيلاء المزيد من الأهمية في المستقبل للنواتج والحصائل بدلا من المدخلات، والتركيز بصورة أكبر على النتائج الموضوعية بدلا من العمليات. ويتعين أن يحظى بناء القدرات في البلدان النامية على العديد من المستويات وفي العديد من المجالات بالاهتمام الأشد في كل ترتيبات الشراكة. وستكون هذه القضايا أيضا موضوع توصيات.

دال - ومما لا شك فيه أن المسؤولية الأولى عن التنمية وبلوغ أهداف إعلان الألفية بصورة عامة، وعن الأهداف التعليمية بصورة خاصة، تقع على عاتق مختلف الحكومات الوطنية، هو أمر تم التسليم به، أخيرا وليس آخرا، في آذار/مارس ٢٠٠٢ في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك. وفي نهاية المطاف، سيحكم المواطن على هذه الحكومات فيما إذا كانت قد جعلت من التعليم بالفعل أولوية حقيقية تشهد عليها المخصصات الملائمة والكافية في الميزانية، وما إذا كانت قد وضعت خططا تعليمية موثوقة مصحوبة بمؤشرات إنجاز راسخة وواضحة وعملت على أساسها، ونظاما شفافا للإنفاق العام، مع آليات للإدارة والرصد والإشراف تقوم بوظائفها على النحو الصحيح، وتهدف إلى تحقيق الكفاءة في الإنفاق، ونظاما لتقديم الخدمات خاضعا للمساءلة وقادرا على توفير التعليم الجيد الذي يلائم جميع الأطفال، البنين منهم والبنات، بما في ذلك أكثرهم فقرا وحرمانا، مما يشكل في نهاية المطاف أحد أهداف إعلان الألفية. غير أن توافق الآراء في مونتيري نص أيضا على مسؤولية المجتمع الدولي في دعم جهود البلدان النامية وزيادة مستويات المعونة المقدمة إليها.

هاء - وسيتناول هذا التقرير بصورة رئيسية الدور الذي تلعبه الجهات المانحة الدولية، ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في مساعدة البلدان على بلوغ الهدف المتعلق بالتعليم. وسيبين التقرير أن دور الجهات المانحة الدولية في مساعدة البلدان النامية في مجال التعليم محدود، من حيث التمويل وتقديم المساعدة التقنية على السواء، بالمقارنة مع مستويات الجهود والموارد المخصصة من جانب الحكومات الوطنية نفسها. وسيحاول التقرير أن يبرهن على أن هذا لا يثير مسألة رفع مستوى الموارد الخارجية فحسب، بل أيضا والأهم من ذلك، مستوى تعزيز كفاءة ونوعية المساعدة الخارجية التي تعد الجهات المانحة الدولية مسؤولة عنها. وتنطوي التجارب الماضية على بعض العبر الهامة، ومنها أن تحقيق نتائج جيدة على صعيد التنمية يقتضي سياسات ومؤسسات جيدة تعود ملكيتها للبلدان وتكون خاصة بها، وأن البيئة الاقتصادية وكذلك التجارة العالمية ينبغي أن تكون بيئة تمكينية وداعمة. وفي هذه الحالة تصبح المساعدات الإنمائية ناجعة، وخصوصا عندما تركز على النتائج وتكون مستعدة لإصلاح نفسها بغية خدمة الغايات التي تتقاسمها مع شركائها من البلدان النامية خدمة أفضل. ويفترض ذلك أيضا إصلاح المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة، وذلك،

مثلا، بتنسيق الإجراءات التي تتبعها هذه الجهات وتخفيض ما يسمى بتكاليف المعاملات. فوفقا لتوافق آراء مونتيري، ثمة مسؤولية مشتركة بين جميع الشركاء في الأسرة الدولية، إذ إن الالتزام السياسي بالتعليم وإيلاءه الأولوية، مع إجراء إصلاحات داخلية لزيادة كفاءة قطاع التعليم وسبل توفيره من جانب الحكومات الوطنية، هي أمور يجب دعمها من خلال تعاون ناجع ومتماسك وموجه نحو تحقيق النتائج وسخي، من جانب الجهات المانحة. وإذا ما أخذ كل ذلك على محمل الجد، فإنه سيحسن الأمور تحسينا أكيدا بالمقارنة مع الماضي ويفسح المجال لبلوغ الأهداف الإنمائية للإعلان بشأن الألفية هذه المرة.

واو - بيد أن عبر الماضي تشكل أيضا تحديات أخرى للمستقبل، من قبيل الدعوة الدائبة إلى ترسيخ الحق في التعليم لجميع الأطفال في جميع البلدان على أسس متينة، وإلى إيجاد التزام محلي ودولي راسخ بالتعليم، وإدامة هذا الالتزام، وتوفير المساعدة لوضع خطط موثوقة لقطاع التعليم والقيام، في الآن ذاته، بعملية بناء للقدرات تأخذ بعين الاعتبار المعارف والتجارب المكتسبة من التعاون الدولي في مجال التعليم، وإدراج جميع أهداف التعليم للجميع التي تم اعتمادها في منتدى التربية العالمي. وثمة تحد آخر يتمثل في وضع مثل هذه الخطط الموثوقة لقطاع التعليم في الإطار الإجمالي لخطط الحكومات والمواطنين للتنمية والقضاء على الفقر. وتدعو الضرورة إلى خلق وإدامة الاهتمام والطلب على التعليم الجيد على المستويين الوطني والدولي لصالح الأفراد والمجتمعات التي يعيشون فيها، وزيادة كفاءة المساعدات التعليمية الدولية، وزيادة الاطلاع على العبر المستخلصة في الماضي بغية التوصل إلى أكفأ طريقة مكيفة مع حاجة البلد لنقل المعارف، مع ما يلازم ذلك من حاجة إلى تغيير الطرق التي تقدم بها المساعدات التقنية حاليا. وأخيرا وليس آخرا، فإن من الأهمية البالغة وجود التزام سياسي راسخ في البلدان الشريكة بإعطاء التعليم دوره الأساسي في التنمية والقضاء على الفقر، وذلك بما يتناسب مع هذا الدور من مستويات مماثلة من المخصصات في الميزانيات والآليات الجدية لرصد ومراقبة الإنفاق العام. ويبحث هذا التقرير في هذه الشروط وغيرها لتمهيد الطريق لبلوغ الأهداف التعليمية. ويفضي ذلك كله إلى ظهور تحديات جديدة يواجهها التعاون الإنمائي الدولي.

زاي - ويدرس التقرير أدوار واستراتيجيات أهم الأطراف الفاعلة في مجال التعليم، والجهات المانحة الثنائية، والمفوضية الأوروبية، الممثلة في لجنة المساعدة الإنمائية، ومنظومة الأمم المتحدة، الممثلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة. الذي يضم بين جهات أخرى، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولضيق الحيز، فقد تعذر التطرق في هذا التقرير إلى الإسهام المحوري للمجتمع المدني، على الصعيدين الوطني والدولي لكنه إسهام مسلم به تماما.

حاء - ويبين بحث الاستراتيجيات القائمة حاليا أنها تتأثر بمستوى الموارد التي تتوفر لكل طرف من الأطراف الفاعلة. وهناك فارق كبير في مستويات الموارد بين الأطراف الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف. ففي عام ٢٠٠١ كانت التزامات الجهات المانحة الثنائية بالتعليم، كما تشير تقارير لجنة المساعدة الإنمائية، تشكل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم.

طاء - ومن أبرز المنظمات المتعددة الأطراف التي تضطلع بولاية واضحة في مجال التعليم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبالنظر إلى نقص الموارد الواضح الذي يؤثر على تواجدها في الميدان، فإن اليونسكو ليست دائما في موقع يسمح لها بلعب دورها الريادي الكامل الذي يشكل جزءا من ولايتها في هذا القطاع. وإذا لم يتم تدارك موضوع التمويل هذا، فإن ذلك سيضطر اليونسكو إلى تحديد أولوياتها على نحو أوضح في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية معترف بها.

ياء - أما الأطراف الفاعلة المتعددة الأطراف الأخرى في مجال التعليم فهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تركز على سبيل الأولوية على تعليم البنات في أكثر من ١٤٠ برنامجا قطريا، وقد بدأت مؤخرا تنفيذ استراتيجية معجلة لتعليم البنات في ٢٥ بلدا؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ينفذ برنامجا لتعليم السكان، وبرنامج الأغذية العالمي، الذي ينشط في مجال برامج التغذية المدرسية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تهتم بتعليم الأطفال اللاجئين والأطفال المشردين داخليا، ومنظمة العمل الدولية، ببرنامجها الدولي للقضاء على عمل الأطفال. وهذه ليست سوى بعض أهم الأنشطة التي تضطلع بها تلك المنظمات والتي تساهم في توفير التعليم للجميع وتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تتوفر لكل هذه المنظمات سوى موارد محدودة إلى حد ما وبالتالي، فإنها بحاجة إلى شركاء أقوياء للمساعدة على الارتقاء بالنماذج الناجحة في مجال عمل كل منها.

كاف - لقد أصبح البنك الدولي الطرف المتعدد الأطراف الرئيسي في ميدان التعليم. وبالنظر إلى مستويات الموارد المتوفرة له (أكبر من تلك المتوفرة لليونسكو بحوالي ١٢ مرة) فإنه يمارس نفوذا أكبر. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى ما يتمتع به من امتياز في الوصول إلى صانعي السياسات وموظفي الخزانة الرفيعي المستوى بالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في الغالب على مستوى الوزارات. وبعد أن تعهد البنك الدولي بتعزيز أهداف التعليم للجميع التي تم تحديدها في داكار والتعاون بنشاط مع الدول الأعضاء للمساعدة على بلوغ أهداف إعلان الألفية، شرع في اتباع نهج ابتكاري يسمى "بمبادرة المسار السريع" التي أعيدت تسميتها مؤخرا لتصبح "مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع"، والتي تهدف إلى إضفاء معنى ملموس على فكرة "الميثاق" التي طرحت في مؤتمر مونتيري والتي تعد جديرة بالاهتمام بهدف توسيع نطاقها لتشمل أكثر من ٢٣ بلدا تعكف حاليا على القيام بهذه العملية. وسيشكل ذلك تحديا للمجتمع الدولي وفي المقام الأول، للأمم المتحدة ولصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بما يتوفر لها من خبرات وماض عريق في العمل في مجال السياسة الاجتماعية، كي تؤثر إيجابيا على العملية وعلى تطوير ترتيبات الشراكة الجديدة هذه في مجال التعليم، ومساعدة البلدان الشريكة على وضع سياسة التعليم الصحيحة واختيار النظم التي تبرز بصورة أكبر أهمية قضايا الإنصاف. ويوفر نهج "المسار السريع"، الذي يوصي هذا التقرير بتوسيع نطاقه ليشمل أقل البلدان نموا جميعها وجميع البلدان المتدنية الدخل التي خرجت عن مسار بلوغ أهداف إعلان الألفية المتعلقة بالتعليم وأهداف توفير التعليم للجميع، إمكانية التعاون البناء والتفاعل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في المجالات التي يتمتع فيها كل واحد منهم بميزته النسبية. وسيكون تحديا يواجه الجميع، ألا وهو التأسيس على الخبرات المكتسبة حتى الآن بغية تدارك أوجه القصور الملاحظة، وتكييف نهج المسار السريع مع احتياجات وخصائص البلدان ذات الصلة، وذلك ضمن شراكة حقيقية. وستكون خبرات مؤسسات الأمم المتحدة ذات أهمية بالغة في هذا الجهد. وسيكون ذلك إسهاما آخر في تعزيز التعاون الدولي (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية)، حيث إنه سيؤدي إلى تعاون أوثق بين الجهات المانحة الدولية، ولا سيما البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، وتعاونها مع البلدان الشريكة لكل منها. وسيكون التحدي الماثل أمام الأسرة الدولية أيضا إيجاد التوازن بين الإصلاحات الضرورية على نطاق المنظومة برمتها، والتي ستستغرق وقتا بطبيعة الحال، والحاجة العاجلة إلى عمليات تدخل موجهة يمكن أن تتناول أوجه التفاوت الدائمة والمزمنة المتصلة، بين أمور أخرى، بنوع الجنس، والفقر، والأماكن الريفية. وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة التي اعتمدت هذا النهج مدركة تماما لأبعاد هذه المعضلة وتدعو إلى مد الجسور بين هذه المتطلبات المتناقضة ظاهريا، والحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

لام - وقد ساعدت الأمم المتحدة على الدعوة إلى الحق في التعليم وزيادة مستويات التمويل في عدد من مؤتمراتها الرئيسية وخطط عملها، التي كان آخرها الإعلان بشأن الألفية، وهي مدعوة الآن لرصد تنفيذ هذه الخطط والإعلانات.

ميم - ويشكل هذا التقرير مساهمة في عملية الرصد. وقد حدد تغييرات من شأنها، إذا تم تنفيذها، أن تحسن كفاءة الاستراتيجيات القائمة حتى ضمن المستويات الراهنة للموارد المالية، وذلك من خلال تحسين التنسيق والتعاون. ويظهر التقرير أن نوعية ترتيبات الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في الأسرة المانحة والشركاء من البلدان النامية هي التي ستحدد نجاح الإعلان بشأن الألفية. فكل واحد من الأطراف يتمتع بميزة نسبية خاصة به، يدعى إلى استخدامها إلى أقصى حد ممكن. فالبنك الدولي، بما يتمتع به من قاعدة موارد ونفوذ كبيرين، قد يكون أفضل من يرسي أطر الشراكات الصالحة للبقاء من الناحية الاقتصادية. ويمكن لمؤسسات الأمم المتحدة أن تساعد الشركاء من البلدان النامية على تكييف هذه الأطر بحيث تولي مبادئ الإنصاف وغير ذلك من هواجس السياسات الاجتماعية الأهمية الضرورية التي تستحقها. ويمكن للمانحين الثنائيين نقل الخبرات المتعلقة بإصلاح نظم التعليم الوطنية وتوفير الموارد الخارجية اللازمة لها. وبهذه الطريقة يمكن وضع "مواثيق" موضوعية ذات مغزى تلزم كافة الشركاء على أساس

قواعد واضحة المعالم من المساءلة والشفافية المتبادلتين والتوجه نحو تحقيق النتائج.

نون - وتقدم التوصيات العملية المنحى المتعلقة بالتغييرات اللازم إجراؤها لتحسين الوضع إلى مختلف الأطراف الفاعلة، وإلى الجمعية العامة بعضويتها الواسعة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي اضطلع بمهمة رصد التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمرات العالمية وتقفي آثار الكفاءة في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية.

سين - ولا بد، عند هذا المنعطف، من إبداء بعض الملاحظات ذات الطبيعة العامة. فالتركيز على التعليم الابتدائي في هذا التقرير ينبغي ألا ينتقص بأية طريقة من الطرق من الحاجة الملحة إلى التحرك من أجل تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع الستة كلها التي تم وضعها في مؤتمر داكار عام ٢٠٠٠. ومما لا شك فيه أن إحراز تقدم فيما يتعلق بكل هذه الأهداف سوف يعود بالفائدة على الهدفين الإنمائيين لإعلان الألفية المتعلقين بالتعليم. وبالتالي، فإن التوصية بتوسيع نطاق مبادرة البنك الدولي المعروفة باسم "مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع" ليشمل هذا النطاق أقل البلدان نموا التي خرجت عن مسار تحقيق أهداف الألفية في مجال التعليم، مع إدخال ما يلزم من تعديلات على تلك المبادرة، سوف تتطلب إيلاء الاعتبار الواجب لجميع أهداف توفير التعليم للجميع، من قبيل التعليم في الطفولة المبكرة، وتعليم البنات، والتعليم الأساسي ومحو أمية للبالغين. وينبغي ألا يفسر التركيز على التعليم الابتدائي في هذا التقرير على أنه يولي أهمية أدنى للمستويات الأخرى، من قبيل المستويات الثانوية والعالية والتعلم مدى الحياة. ومما لا شك فيه أن كل هذه المستويات تعتبر محورية من أجل ردم الفجوة المعرفية فيما بين البلدان وداخلها. كما أن التعليم الثانوي والعالي ذا النوعية الرفيعة لكل من البنين والبنات يعتبر حاسم الأهمية في ضمان نوعية التعليم الابتدائي إذ إن ثمة حاجة ملحة، لا إلى زيادة عدد المعلمين المدربين تدريبا جيدا فحسب، بل أيضا إلى مختلف أنواع الاختصاصيين الرفيعي التعليم الذين يمكن أن يؤثروا تأثيرا إيجابيا في قضايا حسن الإدارة ذات الصلة بالتعليم. وثمة حاجة إلى تطوير القدرات على جميع المستويات وفي كافة القطاعات لأنها مترابطة إلى حد كبير. ويتعين التأكيد على هذا لأنه قد يذهب البعض إلى أن هذا التقرير أكثر توجها نحو القطاعات مما ينبغي. إن عدم التطرق بما فيه الكفاية إلى ضرورة اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ترابطا وثيقا، على نحو مصيري يرجع، بصورة رئيسية، إلى ضيق الحيز وعدم الرغبة في توسيع نطاق هذا التقرير أكثر. لكن يتعين، في الواقع، تناول الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة متكاملة وشمولية. فالنجاح في قطاع ما سيؤثر بكل تأكيد على النجاح في قطاعات أخرى. وبلوغ أهداف توفير التعليم للجميع عموما وتعميم التعليم الابتدائي على وجه الخصوص يعد أمرا حاسما في نجاح كافة المبادرات الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فالتعليم عامل أساسي معترف به في إحداث التغيير. وبالتالي فإن التقدم في التعليم ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج في مجالات أخرى، مثل الصحة، ومعدلات الوفيات، ومعدلات الولادة، والإيدز والعدوى بفيروسه، على سبيل المثال لا الحصر. ولا بد من وجود بيئة وطنية ودولية تمكينية لتساعد على تحقيق الإمكانات التامة للتعليم بالنسبة للفرد والمجتمع. وأخيرا وليس آخرا، فإن التقرير يسلط الأضواء على أهمية إقامة شراكات جديدة وتعزيز القائم منها حاليا على أساس يمكن التنبؤ به وقابل للاستدامة بين كافة الشركاء في التنمية. ويتناول التقرير بصورة رئيسية، بسبب ضيق الحيز أيضا، العلاقات بين شركاء من قبيل الحكومات والمؤسسات. وينبغي ألا يفسر ذلك بأي وجه من الأوجه على أنه إغفال للدور الأساسي للمجتمع المدني في كلا السياقين الوطني والدولي. فمنظمات المجتمع المدني، من قبيل المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، كانت، ولا تزال، من الجهات القوية الداعية لتقديم المساعدة التقنية والمقدمة لهذه المساعدة. وبالتالي فهي شريكة محورية لا غنى عنها في مجال التنمية عموما والتعليم خصوصا. ولا يمكن التقليل من مدى أهميتها في هذا المجال.

عين - وتود كاتبة التقرير أن تتوجه بالشكر إلى كل من تحدثت وتحاورت معهم في المنظمات الوارد ذكرها لتفاعلهم البناء معها بشأن هذا التقرير. وقد تم العمل بالعديد من اقتراحاتهم الثمينة، مما أضفى على هذا التقرير شكله الحالي. وبما أنه يتناول موضوعا هاما ومعقدا، فإن المؤلفة تعتذر للقراء عن طول التقرير.

قائمة التوصيات

التوصية ١

انظر الفقرات ٣٣-٣٨، و٧٧، و١٣٥.

يطلب إلى اليونسكو ومجلسها التنفيذي ومديرها العام استكشاف جميع الإمكانيات المتوفرة لتزويد معهد اليونسكو للإحصاء بالمزيد من الموارد من أجل زيادة تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالتعليم والتمكين من زيادة الاستثمار في مجال بناء القدرات الإحصائية داخل البلدان، الذي تحتاج إليه البلدان أشد الحاجة.

وينبغي تشجيع معهد اليونسكو للإحصاء على زيادة تعزيز تعاونه مع جميع المؤسسات المعنية بجمع البيانات المتعلقة بالتعليم، وفي المقام الأول، مع البنك الدولي، واليونيسيف، والشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، المنشأة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ***(PARIS21)*** ويجب على هذه المؤسسات أن تبذل جهودا خاصة للتوصل إلى مقياس لإتمام التعليم الابتدائي سليم منهجيا وموثوق ويتمشى مع الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تمكين الجميع من إتمام التعليم الابتدائي، ويكمل على نحو مفيد البيانات المتعلقة بالتسجيل في المدارس.

ومن شأن معدلات إتمام الدراسة، والمعلومات المتعلقة بنوعية التعليم، أن تبين خطورة الحالة وأبعاد المشكلة، وهو أمر ضروري لاتخاذ إجراءات علاجية عاجلة.

وينبغي لفريق الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع أن يتتبع ما يحدث من تطورات في هذا الشأن وأن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز.

التوصية ٢

انظر الفقرات ٤٢-٤٤، و٤٥، و٥٠.

ينبغي لمجالس إدارة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها أن تشجع أمانات هذه الهيئات على تقديم تقارير عن أنشطتها في مجال المساعدة إلى لجنة المساعدة الإنمائية باستخدام نفس الشكل والتعاريف والتصنيفات التي تستخدمها الجهات المانحة الثنائية. ومن شأن ذلك أن يوفر صورة عالمية لجهود المساعدة تمس الحاجة إليها، دعما لمختلف الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام، ولأهداف توفير التعليم للجميع بوجه خاص، على أساس يتيح إجراء مقارنة. وينبغي أن يفضي ذلك إلى إنشاء مجموعة جيدة من البيانات التي من الضرورية للغاية لأغراض رصد تحقيق هدف توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الإطار نفسه، ينبغي لمجالس إدارة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها أن تشجع أمانات هذه الهيئات على تزويدها، على فترات منتظمة (كل سنتين على الأقل)، بمعلومات مفصلة عن كيفية إسهامها في تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية، سواء فيما يتعلق بمستويات الموارد أو بفئات نفقات البرامج، مع التركيز بوجه خاص على الجانب المتعلق ببناء القدرات الوطنية بشكل دائم.

التوصية ٣

انظر الفقرات ٣٠-٣٢، و٧٥، و٧٦، و١١٣، و١٣٥.

وفقا للهدف ٦ من أهداف توفير التعليم للجميع، ينبغي لليونسكو ومعاهدها أن تقوم، بالتعاون مع منظمات مثل اليونيسيف، بمساعدة البلدان الشريكة، بناء على طلبها، على إجراء عمليات تقييم للإنجازات التي تحققت في مجال التعلم في نهاية المرحلة الابتدائية الوطنية، وعلى زيادة قدرتها على الرصد. وينبغي لمنظمات الأمم المتحدة هذه أن تتقاسم المعارف والخبرات والدروس المستفادة من عمليات التقييم الناجحة التي يتم إجراؤها. وينبغي أن يكون الهدف المتوخى من مثل هذه المشاريع هو إرشاد واضعي السياسات الوطنية، والعمل في سبيل توفير إمكانية للمقارنة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والمحلي بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة، وإذا اقتضى الأمر، الإجراءات التصحيحية. وإن توفر معرفة متينة للنتائج التي يسفر عنها التعلم أمر ضروري لتحسين نوعية التعليم.

التوصية ٤

انظر الفقرات ٨٨-٩٠، و٩٣ و٩٩ و١٣٦.

ينبغي للجمعية العامة ولمجالس إدارة جميع المنظمات العاملة في مجال التعليم (مثل منظمة العمل الدولية، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي) أن تطلب من أمانات تلك الهيئات أن تكثف تعاونها في الميدان وأن تنظر بصورة متزايدة في

إجراء عمليات رصد وتقييم مشتركة من أجل تحسين تقييم إسهامات كل منها في النتائج التي يتم الحصول عليها وآثار عملها. وينبغي أيضا أن توصي أمانات تلك الهيئات بأن تقوم على الدوام بإبلاغ وتقاسم المعلومات عن الخطط المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة قبل الأخذ بهذه التكنولوجيا، من أجل التحقق مما إذا كان استخدامها بشكل إضافي يمكن أن يجعلها أكثر فعالية بالقياس إلى الكلفة. ويمكن أن يجري تبادل المعلومات هذا، على نحو مفيد، ضمن إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، المعني بالتنسيق. وقد يكون من المجدي، بوجه خاص، اختبار نظام أرغوس الخاص ببرنامج الغذاء العالمي لمعرفة ما إذا كان يمكن أن يقوم بمهام إضافية. ومن شأن ذلك أن يكمل على نحو مفيد أنشطة مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تعنى بجمع البيانات عن التعليم.

التوصية ٥

انظر الفقرات ١٩ و٧٩ و١١٣ و١٣٧.

من أجل زيادة المعرفة بالأدلة التجريبية على العبر المستخلصة، ينبغي للجمعية العامة أن توكل إلى فريق التقييم التابع للأمم المتحدة مهمة استكشاف جدوى إنشاء قاعدة بيانات وحيدة على نطاق المنظومة يمكن لجميع الشركاء في التنمية أن يحصلوا عن طريقها على أدلة من واقع التجربة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكلف باستعراض الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع أخذ الترتيبات القائمة في الاعتبار. وسيشكل ذلك مساهمة في تعزيز إمكانية تنفيذ إعلان الألفية بوجه عام، وأهداف التعليم وتوفير التعليم للجميع، بوجه خاص.

التوصية ٦

انظر الفقرات ١٩ و٦٣-٦٤، و٦٨، و١٣٨.

ينبغي لليونسكو، بما أسند إليها من دور في تنسيق جهود الشركاء في مجال توفير التعليم للجميع، أن تشرع في وضع استراتيجية استعراض وتقييم شاملة على أساس منهجية مشتركة، بشأن جميع الأنشطة التي تضطلع بها أهم الأطراف الفاعلة الخارجية على الأقل، إن لم يكن جميع الأطراف، لبلوغ أهداف توفير التعليم للجميع، ومن هذه الأنشطة مثلا، البرامج الرائدة. ومن شأن ذلك أن يسهم في إنشاء قاعدة معارف تحتاج إليها الأطراف حاجة ماسة وتتعلق بأساليب العمل الناجحة وبأسباب نجاحها وكيفية تطبيقها، والطريقة التي يمكن بها توسيع نطاق عمليات التدخل الناجحة. وقد يساعد ذلك أيضا على القيام، عند الضرورة، بتعديل "الاستراتيجية الدولية لوضع إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع موضع التنفيذ" وعلى تقديم إسهامات إلى المؤتمرين الإقليمي والدولي المعنيين بتقييم عملية توفير التعليم للجميع والمقترح عقدهما في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على التوالي.

التوصية ٧

انظر الفقرات ٩٣، و٩٩، و١١٥، و١٤٢-١٤٣.

ينبغي للجمعية العامة ومجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة) أن تشجع أمانات هذه الهيئات على تعزيز التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز في الميدان، وأن تنخرط بصورة نشيطة جدا في إعداد وتنفيذ ورقات لاستراتيجية الحد من الفقر تكون نابعة من البلدان نفسها، أو عمليات مكافئة لها، وعلى زيادة تحسينها لصالح البلدان الشريكة وأن تمتنع، لدى القيام بذلك، عن فرض عمليات منفصلة عليها. وينبغي زيادة تعزيز الروابط بين وثائق التخطيط التحليلية للأمم المتحدة، مثل "عمليات التقييم القطرية المشتركة" و"أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة"، و"ورقات استراتيجية الحد من الفقر"، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أو العمليات المكافئة لها.

وينبغي تشجيع جميع المنظمات المعنية على وجه التحديد بمسألة التعليم والناشطة في الميدان تشجيعا قويا على الانخراط بشكل أكبر في وضع خطط بشأن قطاع التعليم وعلى المساهمة في زيادة تحسين "مبادرة المسار السريع" التي وضعها البنك الدولي، فضلا عن "المسار السريع التحليلي".

التوصية ٨

انظر الفقرة ١٤٤.

ينبغي أن يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد "اجتماع لاستعراض العمل المتعلق بالحد من الفقر" في عام ٢٠٠٦ (أو ٢٠٠٧) يسمح بإبلاغ المجتمع الدولي على نحو مفيد بما تم إحرازه من تقدم ويساعد على تقييم العبر المستخلصة. ومن المهم أن تدعى إلى هذا الاجتماع جميع الأطراف المعنية بالأمر. وينبغي

الإعداد له في اللجان التنفيذية المناسبة التابعة للأمم المتحدة والمنشأة بموجب إصلاح عام ١٩٩٧، وكذلك في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

التوصية ٩

انظر الفقرتين ١٣٠ و١٤٥.

ينبغي للجمعية العامة ومجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة) أن تشجع أمانات هذه الهيئات والجهات المانحة الثنائية على إيلاء المزيد من الاهتمام للإسهام في بناء القدرات على صعيد الاقتصاد الكلي والقدرات الاجتماعية والمؤسسية والإدارية على مختلف المستويات في البلدان الشريكة. ومن شأن ذلك ألا يعزز ملكية البلدان الشريكة فحسب، بل أن يتيح أيضا للجهات المانحة القيام على نحو متزايد بتقديم المعونة من خلال اتباع نهج على نطاق القطاعات ودعم الميزانية، الأمر الذي سيخفض من تكاليف المعاملات ويبسط الإجراءات الإدارية. وينبغي أن تركز جميع مشاريع المعونة على إنشاء ونقل المعارف وعلى توفير القدرة بشكل مستدام. وينبغي أيضا أن يحكم على مشاريع المعونة تبعا لإسهامها في بناء القدرات بصورة مستديمة داخل البلد؛ وينبغي أن تعكس مؤشرات النتائج ذلك. وتسليما بأهمية بناء القدرات، ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن ترصد التقدم المحرز في هذا الصدد.

التوصية ١٠

انظر الفقرة ١٤٥.

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الجهة المعنية برصد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، أن يقوم برصد وتقييم نوعية أنشطة بناء القدرات، وأن يطلب، لهذا الغرض، المعلومات ذات الصلة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

التوصية ١١

انظر الفقرات ١٢٤، و١٣١-١٣٢، و١٤٦-١٤٧.

ينبغي للجمعية العامة أن تشجع الجهات المانحة الثنائية على إعادة النظر في مخصصاتها القطاعية ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف إجراء زيادة كبيرة في حصة التعليم، وهي حصة ينبغي أن يخصص نصفها للتعليم الابتدائي/الأساسي. وينبغي أن تولى زيادة فاعلية المعونة اهتماما خاصا.

التوصية ١٢

انظر الفقرات ١١٨ و١٤٨-١٥١.

ينبغي للجمعية العامة، المكلفة بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، أن تنظر في تشجيع توسيع "مبادرة المسار السريع"، على النحو الموصى به في التقرير. وينبغي للمدير العام لليونسكو، المكلف بعقد الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع والذي أنشئ في إطار عمل داكار، أن يحيل هذه التوصية إلى الفريق بهدف الشروع في الإجراءات المناسبة. وينبغي أن تؤخذ كليا في الاعتبار العبر المستخلصة من مبادرة المسار السريع الراهنة التي يتولى زمامها البنك الدولي.

وينبغي أن تكون "مواثيق التعليم الخاصة بالبلدان" هذه مفتوحة أمام أقل البلدان نموا جميعها والبلدان المنخفضة الدخل الملتزمة على نحو جاد بتحقيق أهداف توفير التعليم للجميع والتي لا تستطيع في الوقت الراهن تحقيق هذه الأهداف من خلال جهودها الخاصة وحدها. وينبغي أن تكفل مثل هذه "المواثيق القطرية" القيام على نحو وشيك ببناء القدرات المناسبة وتوفير التمويل الإضافي، وأن تدعم جهود الإصلاح التي تبذلها البلدان الشريكة دعما يمكن التنبؤ به.

التوصية ١٣

انظر الفقرة ١٥.

ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن ينظر في إمكانية إنشاء فريق عمل موسع مشترك بين الوكالات يفتح باب الاشتراك فيه أمام الشركاء الرئيسيين مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، بهدف إعداد وتنظيم مناسبات للدعوة وجمع الأموال في جميع البلدان وفقا للأفكار الموصى بها في التقرير. وينبغي إشراك إدارات الإعلام و/أو العلاقات الخارجية في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة نشطة في هذا العمل. وينبغي أن تهدف مثل هذه المناسبات إلى جمع الأموال من أجل التعليم، وربما من أجل غير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية في وقت لاحق.

التوصية ١٤

انظر الفقرات ١٣٠ و١٥٦-١٦٠.

من الأمور الأساسية، لدى رصد تنفيذ إعلان الألفية، استكشاف سبل جديدة للتمويل وجمع الأموال. وينبغي أن تنشئ الجمعية العامة آلية، من قبيل فريق خبراء ينتقى من منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بين جهات أخرى، لمواصلة البحوث المتعلقة بمقترحات التمويل الجديدة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية (تقرير زيدیو) وللاستكشاف سبل أخرى مثل "مرفق التمويل الدولي"، ولاطلاع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستمرار على التقدم الملموس المحرز.

مقدمة

أن نكفل [بحلول عام ٢٠١٥] أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة[٤].

١- هذا هو الهدف الإنمائي رقم ٢ لإعلان الألفية الذي اعتمده ١٤٧ رئيس دولة وحكومة و١٨٩ دولة عضوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ليتم تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥[٥]. وهو هدف طموح لأنه يعني أن الأطفال في كافة أنحاء العالم سيكونون قد حصلوا في نهاية المطاف على حقهم في خمسة أو ستة أعوام من التعليم الابتدائي على الأقل، حيث إن اكتساب المهارات التعليمية الأساسية كالكتابة والقراءة والحساب وما يسمى بمهارات الحياة الأخرى يستغرق هذه الفترة من التعليم الابتدائي المتواصل. ويتعلق الهدف التعليمي الثاني من بين الأهداف الإنمائية للألفية بالمساواة بين الجنسين، والغاية منه هي

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥[٦].

٢- أما الهدف المقابل، المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي والوارد في إطار عمل داكار الذي اعتمد في وقت أبكر من عام ٢٠٠٠، فهو أكثر طموحا أيضا حيث إنه ينص على ما يلي:

العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية

مما يمكن تفسيره بأنه يفترض بحلول عام ٢٠١٥ أن يكون جميع الأطفال قد استكملوا تعليمهم الابتدائي، وإذا كان الأمر كذلك، فإن جميع الأطفال المؤهلين، البنين منهم والبنات، سيكونون قد التحقوا بالصف الأول في عام ٢٠٠٨. وهذا هو أيضا التفسير الذي اعتمدته الاستراتيجية الدولية لوضع إطار عمل داكار بشأن التعليم للجميع موضع التنفيذ[٧]. وتشير الأدلة التي تم جمعها من مختلف الوثائق، ومختلف المؤسسات، ومن بينها الفريق المعني بتقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع، واليونيسكو، ومعهد اليونسكو للإحصاء، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إلى أنه لن يتم على الأرجح بلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠٠٨ لأن العديد من البلدان النامية انحرفت بصورة خطيرة عن مسار تعميم التعليم الابتدائي وكذلك المساواة بين الجنسين[٨]. أما الهدف الإنمائي للألفية، والذي يمكن تفسيره بأنه يمهد الطريق لإتمام التعليم الابتدائي من قبل الجميع بحلول عام ٢٠١٥، فيفسح المجال لبعض الأمل، لأنه سيكون هناك المزيد من الوقت لتحقيقه.

٣- ولكن حتى الأهداف الإنمائية للألفية يخشى ألا تتحقق ما لم تعقد الأسرة الدولية العزم بالفعل على الوفاء بتعهدها القاطع الذي أعلنت عنه في المنتدى العالمي للتربية في داكار إذ قالت

نؤكد أن نقص الموارد لن يثني أيا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع، عن تحقيق هذا الهدف[٩]

وما لم تول الحكومات الأولوية للتعليم في الإطار الوطني بما يتناسب مع التزاماتها الدولية. كما أن ثمة حاجة إلى إثبات أن الحكومات تعني ما تقوله بالفعل. وينبغي أن تلتزم الحكومات الوطنية التزاما فعليا بتزويد قطاع التعليم بالموارد الكافية من الميزانيات، وبالشروع في إجراء الإصلاحات اللازمة لنظام التعليم، وبتعزيز قدراتها على توفير التعليم الجيد لسكانها إضافة إلى أكثر الأطفال حرمانا، والأهم من ذلك كله، تسريع خطى تعليم البنات. بيد أن التحدي الذي يواجه الجهات المانحة الدولية هو تعزيز نوعية المعونة، وتوفير مستويات كافية من المساعدة الأجنبية، على أساس ثابت ويمكن التنبؤ به، وتحسين مساندة ومواكبة الجهود التعليمية للبلدان النامية بطريقة بناءة.

٤- وقد تمخض مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢ عن فكرة "ميثاق" يقوم على المسؤوليات والالتزامات المتبادلة لجميع الشركاء في التنمية، والتحدي الذي يواجه جميع الشركاء الآن هو الوفاء بالتزاماتهم.

٥- والواقع أنه تم التعهد بهذه الالتزامات بصورة رسمية وأعطيت تأكيدات بشأنها بصورة صادقة، مما يضع مصداقية الأسرة الدولية الآن على المحك ويجعل من الأصعب تصور الإخفاق في هذا المجال. ولم يعد بمقدور الأسرة الدولية ككل أن تقصر عن الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها أو أن تواصل التعهد بالتزامات لا يتم الوفاء بها فيما بعد.

إذ إنه سيكون من غير المقبول لدى الجمهور أن يرى المزيد من خطط العمل التي تعتمد في مؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة والتي لا تسفر عن أية نتائج ضمن إطار العمل والزمن المتفق عليه (بسبب عدم المتابعة الجدية من جانب جميع الأطراف). فخطر اتهامها بالنفاق أو انعدام الجدية أو بالاثنين معا أصبح خطرا حقيقيا، وخطر فقدان المصداقية حتمي لا مفر منه. ولهذا السبب تبذل جهود لتجنب هذه الأخطار على جميع المستويات حاليا، ويتم وضع مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات التي سيتم تحليها في هذا التقرير.

٦- ولعل أول اختبار لمصداقية الأسرة الدولية هو إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام ٢٠٠٥. والوقت المتبقي قصير جدا بالفعل، ومن هنا الحاجة الملحة إلى العمل الوطني والدولي. ويشير تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ - نوع الجنس والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة

إلى أنه رغم الاحتمال القائم بأن لا تحقق العديد من البلدان الهدف في عام ٢٠٠٥، فإنه يمكن تغيير الظروف بسرعة إذا ما أجريت التغييرات المناسبة في السياسات المتبعة ... ويظهر التقرير أنه سيتعين إجراء تغييرات في عدد كبير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية - إضافة إلى التعليم ذاته - إذا أريد تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ... وهذه الأهداف قابلة للتحقيق ... وهناك سياسات واستراتيجيات يمكن أن تضع جميع المجتمعات على مسار المساواة بين الجنسين في التعليم، كما يمكن أن تشهد به الدول التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار[١٠].

٧- بيد أن هناك أيضا أصواتا تقول إنه سوف يكون من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، على العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا، بلوغ هذين الهدفين الإنمائيين من أهداف الألفية، بالنظر إلى أنها تبدأ من مستويات تعليم ابتدائي متدنية جدا، ولا تمنح الإناث فرصا مساوية لفرص الذكور، وأن الواقع القائم أسوأ من ذلك أيضا إذا أخذ في الاعتبار الجانب المحوري الأهمية المتمثل في جودة التعليم. ولكن هناك أيضا أصوات متفائلة تقول إن مجموعة جديدة من السياسات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات القمة الأخيرة، من الدوحة إلى مونتيري إلى جوهانسبرغ، قد هيأت الأجواء لبداية جديدة في التعاون الإنمائي وأن التزامات الجهات المانحة بزيادة المعونة بما يقارب ١٨ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٦ وذلك من ٥٧ مليار دولار أمريكي[١١] (رقم ٢٠٠٢) تعتبر باعثا على التفاؤل. بيد أن المتفائلين ذاتهم متفقون على أنه سيكون من الضروري، ليس فقط زيادة مستويات التمويل والقيام في ذات الوقت ببناء القدرات في البلدان المعنية، بل تعزيز الجهود الرامية إلى جعل المعونة أكثر نجاعة وتوجها نحو تحقيق النتائج أيضا، وأنه سيتعين على الجهات المانحة أن تبذل جهودا كبرى كي تحقق مستويات ذات مغزى من التعاون والتنسيق والتآزر على الأقل إن لم نقل الاتساق، وأن من المهم للغاية أن يتم هذا على أرض الواقع[١٢].

٨- وسيبحث التقرير أيضا في أسباب عدم تأثير للاستراتيجيات التي اتبعتها مختلف الأطراف الفاعلة، ولا سيما الأمم المتحدة وشركاؤها في المنظومة[١٣]، حتى الآن، إلا تأثيرا محدودا على قدرة البلدان على تحقيق الأهداف التعليمية. ويحاول التقرير أن يستخلص العبر من حالات الإخفاق السابقة وشرح أسباب عدم استخلاص هذه العبر حتى الآن. كما أنه يتناول أسباب أوجه القصور القائمة، ويتضمن توصيات دقيقة بأوجه التحسين المحتملة.

٩- ودور وحدة التفتيش المشتركة هو، وفقا للمادة ٥ من نظامها الأساسي[١٤]، التحقيق في جميع المسائل التي لها علاقة بكفاءة الدوائر والاستخدام السليم للأموال،

وأن يقدم المفتشون رأيا مستقلا في هذه المسائل من خلال التفتيش والتقييم الرامي إلى تحسين الإدارة وطرق العمل وتحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بين المنظمات.

فمن الواضح إذا أن المشكلة القائمة على الدوام - وهي إقامة علاقة واقعية بين الغايات والسبل المثلى لبلوغها - قد تكون أهم قضية يتعين النظر فيها، لأن لها عواقبها على الكفاءة والنجاعة، وهو أمر يعد في صلب عمل وحدة التفتيش المشتركة.

أولا – دروس التاريخ

ألف – خطط العمل المتزايدة باطراد والتي لم تحقق أهدافها أبدا – عدم الوفاء بالوعود

١٠- من الجلي أن أول مشكلة يتعين النظر فيها هي سبب عدم تعلم دروس التاريخ. وهذه ليست المرة الأولى التي توضع فيها خطط عمل طموحة تنطوي على أهداف ذات فترة محددة في قطاع التعليم. ففي عام ١٩٦١ اعتمد "مؤتمر الدول الأفريقية بشأن تطوير التعليم في أفريقيا"، المنعقد في أديس أبابا، "خطة أديس أبابا من أجل تطوير التعليم في أفريقيا" التي تهدف إلى توفير التعليم الابتدائي الجيد للجميع في أفريقيا بحلول عام ١٩٨٠. وقبل ذلك، وفي عام ١٩٦٠، كانت ١٨ دولة آسيوية قد اعتمدت "خطة كراتشي" لتلبية الاحتياجات في مجال التعليم الابتدائي في آسيا، و"خطة توفير التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني للجميع"، على أن يتم تحقيق ذلك في الإقليم بحلول عام ١٩٨٠. كما أطلقت خطط مماثلة في أمريكا اللاتينية: "المشروع الرئيسي بشأن توسيع نطاق التعليم الابتدائي في أمريكا اللاتينية وتحسين هذا التعليم"، الذي اشتركت في وضعه منظمة الدول الأمريكية واليونسكو لفترة عشر سنوات، عام ١٩٥٧-١٩٦٦. غير أن هذه الخطط، لم تحقق غاياتها[١٥] لسوء الحظ وتم في عامي ١٩٨١ و١٩٩٦ وضع خطط جديدة ترمي إلى تحقيق الغايات نفسها[١٦].

١١- وفي عام ١٩٩٠ عقد كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي، "المؤتمر العالمي حول "التربية للجميع": تأمين حاجات التعلم الأساسية"، في جومتيان، تايلند. وحضر هذا الاجتماع ٥٠٠ ١ مشارك يمثلون ١٥٥ حكومة و١٥٠ منظمة غير حكومية واعتمدوا "الإعلان العالمي حول التربية للجميع"، وأقروا تعريفا وظيفيا واسعا للتعليم الأساسي يشمل:

... كلا من وسائل التعلم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاج إليها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية وتحسين نوعية حياتهم ولاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعلم.

وكان مفهوما أن عقد التسعينات هو عقد بلوغ أهداف توفير التعليم للجميع.

١٢- وأسفر "تقييم توفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠"، الذي بدأ في عام ١٩٩٨، عن وضع تقدير للتقدم المحرز في عقد التسعينات. وأظهر أن العالم على الرغم مما حققه من تقدم، كان ما زال بعيدا عن تحقيق أهداف التعليم التي كان قد سبق وضعها. وعليه فإن المنتدى العالمي حول "التربية للجميع" انعقد مرة ثانية بمبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي، في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل، واعتمد "إطار عمل داكار" الذي يحدد، بين أمور أخرى، ستة أهداف محددة لتوفير التعليم للجميع هي[١٧]:

(أ) توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا؛

(ب) العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية؛

(ج) ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛

(د) تحقيق نسبة ٥٠ في المائة من مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛

(هـ) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛

(و) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان امتيازها، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها وقابلة للقياس، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

١٣- وبناء على الإدراك التام بأن التعليم راسخ الجذور في الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتنوعة للبلدان والأقاليم التي تضمها، فقد ترك للبلدان أمر وضع مسارها الخاص بها، وذلك في سياق الأهداف الستة. وكما سبق القول فإن الإعلان بشأن الألفية أعاد التأكيد على هذين الهدفين في مجال التعليم للجميع. ومن الواضح **أن ما نعرفه الآن في عام ٢٠٠٣ هو أن أهداف توفير التعليم للجميع والهدفين التعليميين في إطار الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية يخشى مرة أخرى ألا تتحقق في العديد من البلدان الفقيرة، ما لم تبذل جهود جبارة لم يسبق لها مثيل** على الصعيدين الوطني والدولي وتتخذ إجراءات تصحيحية حاسمة وشجاعة على جبهات عديدة.

باء - أسباب الفشل والتحديات

١٤- **ثمة أسباب متعددة لعدم بلوغ الأهداف الطموحة التي وضعت في العديد من خطط العمل على مدى الأربعين عاما الماضية. وهذه الأسباب ذات طبيعة تاريخية وسياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية.** وقد بدا أن التعهد بالالتزامات لم يكن جديا، حيث تم بخس تقدير مدى تعقد عملية التنمية عموما، وعملية التعليم على وجه الخصوص. **ولم يكن الرصد والتقييم منهجيين بما فيه الكفاية لإتاحة المجال للخطط التي خلفتها** للانتفاع من النتائج التي تم التوصل إليها.

١٥- وإذا ما عدنا إلى الوراء فإن وضع التعليم الذي تركته القوى الاستعمارية لم يكن ممتازا[١٨]. "ففي عام ١٩٧٠، أي بعد الاستقلال بعشر سنوات، كان عدد الأطفال في التعليم الابتدائي أكبر بعشر مرات وفي التعليم الثانوي أكبر بنحو خمسين مرة"[١٩]. وتم تحقيق المزيد من التقدم منذئذ[٢٠]، على الرغم من تعدد العراقيل والصعوبات الناشئة، التي ما زال العديد منها قائما. وهي تتعلق بكل من البلدان النامية والجهات المانحة، ومن الواضح أنها مترابطة ترابطا وثيقا. أما الحكومات الوطنية فإن أهم ما تعاني منه هو التالي:

- عدم كفاية الالتزام السياسي بالتعليم بوصفه أحد حقوق الإنسان الأساسية، وانعدام القيادة؛
- عدم دمج السياسات الاجتماعية في الإطار العام للتنمية (والإنفاق العام) دمجا مستديما؛
- عدم كفاية الموارد المالية وعدم كفاية المخصصات في الميزانيات بسبب ضعف حشد الموارد المحلية والقصور في رصد الإنفاق العام؛
- عدم الاهتمام الكافي بقضايا الإنصاف، من قبيل المساواة بين الجنسين، والفقراء والمحرومين (الأقليات، وسكان المناطق النائية، والمعوقين، وأطفال الشوارع، إلخ) وعدم وجود استراتيجيات ومخططات حوافز لصالح الفقراء؛
- ضعف السياسات التعليمية والخطط القطاعية وعدم شفافيتها وعدم ثباتها، وعدم استمرار الإصلاحات السياسية بسبب ما تشهد الحكومات من تغيير؛
- سوء الإدارة مع استخدام الموارد المحلية والخارجية استخداما لا يرقى إلى المستوى الأمثل، والفساد/ وسوء إدارة الموارد، وانعدام الشفافية والمساءلة إزاء أصحاب المصلحة في التعليم؛
- قصور الأطر التنظيمية وآليات الرقابة؛
- ضعف الإدارة والتنفيذ، ورداءة نظم توفير التعليم (انعدام الحوافز)، وغالبا ما يكون ذلك بسبب نقص الموارد البشرية والمالية و/أو الاهتمام بالزبائن، وضعف الخدمة المدنية؛
- انعدام البيانات والإحصاءات التعليمية التي يعتمد عليها، حتى على المستويات التفصيلية، واللازمة لصنع السياسات الوطنية المستنيرة، وذلك بسبب ضعف القدرات الإحصائية وانعدام الحوافز اللازمة لتدعيمها؛
- نقص الدعم الشعبي بسبب قلة مشاركة أصحاب المصلحة: كالمعلمين (ونقاباتهم)، والأهل والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني عموما؛
- قلة التركيز على نوعية التعليم ووثاقة صلته بالفرد والمجتمع، وعدم كفاية المناهج التعليمية، مما يسفر عن انخفاض مستوى الأداء وارتفاع معدلات ترك الدراسة والنفور من المدارس؛
- قلة التركيز على استكمال الدراسة واكتساب المعارف والمهارات التعليمية الأساسية، أي اكتساب المعرفة

ونتائجه، ونقص التقييمات الوطنية والدولية لتعلم الطلاب[٢١]؛

- انعدام الحوافز للمعلمين (المتصلة بالمرتبات وغيرها)، ونقص المعلمين المتدربين تدريبا جيدا بأعداد كافية، ونقص المعلمات بوصفهن مثلا أعلى يحتذى به بسبب عدم كفاية مؤسسات التدريب و/أو قلة عدد الطلاب في دورة التعليم الثانوي والعالي؛

- النقص في مباني المدارس الواقعة على مسافة معقولة من الزبائن في المرافق الأساسية التي يتم تكييفها مع احتياجات الطالبات، كالمراحيض مثلا؛

- نقص المواد التعليمية الجيدة بكميات كافية؛

- انعدام مراقبة الجودة، بما في ذلك بالنسبة لمؤسسات التعليم الخاص؛

- انعدام قدرات التنسيق في القطاع الحكومي، وعدم كفاية تماسك السياسات والتعاون والتفاعل فيما بين القطاعات وإزاء الجهات المانحة؛

- انعدام الأولويات والغايات الواضحة، ومشاركة أطراف أكثر من اللازم، دون وجود تعريف واضح لمسؤوليات كل منهم، في خطط الحكومة الإنمائية أو القطاعية؛

- عدم كفاية رصد النتائج، وسوء استخدام نتائج تقييم الاستراتيجيات وتنفيذها من أجل صياغة سياسات وإجراءات مستنيرة فيما بعد؛

- البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية غير المواتية بما فيه الكفاية، والصدمات الخارجية، وأوضاع الديون؛

- الكوارث الطبيعية، والإيدز والعدوى بفيروسه وغير ذلك من المشكلات الصحية الكبرى والحروب والقلاقل المدنية؛

- ارتفاع مستوى الديون، مما يعرقل استخدام الموارد المحلية استخداما رشيدا،

- سرعة تزايد السكان، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية الرديئة.

أما من ناحية الجهات المانحة فأهم المشاكل هي التالية:

- عدم كفاية الالتزام السياسي بمساعدة البلدان النامية لتحقيق الأهداف التعليمية التي تم وضعها بصورة مشتركة؛

- عدم كفاية مستويات موارد المعونة الخارجية؛

- القيود المفروضة على وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية، وتراجع مستوى المعونة الإنمائية على مدى سنوات، وعدم اتساق سياسات الجهات المانحة[٢٢]؛

- قلة الاهتمام بفاعلية المعونة بحصائل التنمية والتعليم (ضعف التركيز على الحصائل والنتائج)، والقيود المرتبطة بالمساعدة (المعونة المشروطة)، وتشتت المعونة[٢٣]؛ ورداءة الربط بالاستراتيجيات الوطنية الإنمائية والقطاعية في البلدان الشريكة، وعدم اتساق السياسات والإجراءات والممارسات اتساقا كافيا مع نظام الجهات المتلقية نفسها[٢٤]؛

- تنوع وعدم تساوق المشورة في ميدان السياسات العامة وكذلك الوصفات التي تضعها مختلف الأطراف المانحة الدولية، مثل التكيف الهيكلي – "توافق آراء واشنطن" ونظرية الدولة غير المترهلة[٢٥] – و/أو المطالبة بتطبيق اللامركزية دون اهتمام كاف ببناء القدرات على المستويات التي تطبق اللامركزية؛

١٦- غير أنه ما زال من العسير تفسير سبب استمرار الأسرة الدولية في وضع خطط عمل طموحة أكثر مما يجب. **فإذا كان أمام الأهداف الإنمائية للألفية فرصة لأن تتحقق هذه المرة فإنما يعود ذلك إلى أن الأسرة الدولية قد استفاقت بما فيه الكفاية لخطورة الوضع ومدى إلحاحه (والعواقب المترتبة على عدم اتخاذ أية إجراءات) ولأن هناك استعدادا للتعلم بصورة أكثر انتظاما من التجارب، وتقاسم هذه المعارف وإجراء الإصلاحات حيثما كان ضروريا، وأخيرا وليس آخرا، الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها.**

١٧- لقد كانت خطة عمل أديس أبابا لعام ١٩٩١، بالفعل خطة عمل تركز على النتائج، استنادا إلى الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان المشاركة، وهي، من بين أمور أخرى المتطلبات المالية والمادية في مختلف المجالات. وقد دافعت الخطة عن العلاقة المتبادلة بين التعليم

والبيئة الاقتصادية وأرست أولويات واضحة كانت في خطة العمل القصيرة الأجل، ١٩٦١-١٩٦٦، هي التعليم الثانوي وإصلاح المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، وكانت كلها تهدف إلى زيادة التسجيل الإجمالي في المدارس من ١١ إلى ١٥ مليون تلميذ. واحتوت الخطة على تقدير مفصل للتكاليف وحددت الاحتياجات المالية المحلية والخارجية. أما الخطة الطويلة الأجل: ١٩٦١-١٩٨٠ فتستهدف تحقيق التعليم الابتدائي الجيد بحلول عام ١٩٨٠. وكانت السمات الهامة لهذه الخطة هي الملكية، والاهتمام بالنوعية، والتسليم بأن التعليم الابتدائي الجيد يتطلب استثمارا مسبقا في التعليمين الثانوي والعالي، إذا أريد تدريب المعلمين تدريبا كافيا.

١٨- وكانت هذه الخطة ومعظم الخطط التي تبعتها تقوم على "الحكمة الجماعية" والتجارب المتراكمة. وتستند هاتان إلى الإدراك بأن التعليم، بغض النظر عن كونه حقا من حقوق الإنسان الأساسية، يشكل مجالا يحقق فيه الاستثمار عوائد عالية في تمكين الفرد وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمع. "إن معدلات العوائد الخاصة ... تبدو في جميع مناطق العالم النامي أعلى بالنسبة للتعليم الابتدائي مما هي عليه بالنسبة للتعليم الثانوي والعالي"[٢٦]. ويتعين إنشاء النظم المدرسية على أساس "البدء من القاعدة" وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي الرسمي ليشمل مفهوم "التعليم الأساسي". وينبغي دمج مبادئ وأهداف التعليم للجميع في خطط قطاع التعليم، بدءا من تعليم الأطفال في سن مبكرة. ويتطلب اكتساب القدرة على القراءة والكتابة والحساب وغير ذلك من المهارات المعيشية الهامة، أن يكون الطفل قد أتم خمسة أو ستة أعوام من التعليم المستمر الجيد. ويتعين الاعتراف بالأهمية البالغة التي يتسم بها التعليم بالنسبة للمجتمع والأسر والأفراد. وتنطوي ملكية نظام التعليم على المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة بنصيبهم العادل من عملية اتخاذ القرارات. وينبغي أن يشارك المجتمع المدني عموما مشاركة فاعلة، بما في ذلك نقابات المعلمين. ولا بد أن تراعي فترات التدريس احتياجات السكان. ولا بد من اعتماد نهج ثقافي متعدد اللغات ومن وضع مخططات حوافز (مثل توفير الغذاء والخدمات الصحية)، ولا سيما للطبقات المحرومة من السكان، بغية النهوض بتعليم البنات وضمان المساواة بين الجنسين. وغالبا ما يكون للتكاليف المباشرة المترتبة على الدراسة، مثل رسوم التسجيل والتعليم والامتحانات، والبزات المدرسية، والكتب الدراسية وغيرها من المواد المدرسية، مثل الورق والأقلام إلخ والنقل والوجبات، أثر سلبي ومانع بالنسبة للفقراء بصورة خاصة وأثر سلبي على المساواة بين الجنسين[٢٧]. وكذلك الأمر بالنسبة "للتكاليف البديلة"[٢٨]. وينبغي تكييف محتوى التعليم، لا مع التحديات المتمثلة في تمكين الأفراد والجماعات فحسب، بل مع أسواق العمل المحلية أيضا. ولا بد من إعطاء الأولوية لتدريب المعلمين تدريبا جيدا وبأعداد كافية، مع الاهتمام بصورة خاصة بتدريب المعلمات لأنهن يقمن بدور المثال الذي ينبغي أن يحتذى. ويتوقف التعليم الجيد أيضا على توفر البيئات المدرسية المواتية، حيث يتعين أن تكون المدارس قريبة من سكن التلاميذ وأن يتم تكييف مبانيها لتضم عددا من التلاميذ الذين يوجد توازن بين جنسيهما. ويتعين ألا تتجاوز نسبة التلاميذ إلى المعلمين عددا معينا (٤٠) وأن يتم تخطيط تطوير التعليم تخطيطا دقيقا وأن يصل تمويل التعليم إلى نسبة مئوية معينة من الناتج القومي الإجمالي[٢٩]، إلخ. وهذه الأمور والكثير من الأمور الأخرى معروفة تماما.

١٩- وحسبما أفاد أحد المختصين في التعليم، لا يكاد يوجد شيء غير معروف من الناحية العملية في مجال التعليم نتيجة الخبرات الوطنية وازدياد التعاون الدولي في السنوات الخمسين الماضية. **غير أن من الأمور الأقل وضوحا ما إذا كان قد تم في الماضي استخدام عمليتي التقييم والرصد استخداما كافيا ومنتظما وما إذا تم إطلاع بقية الشركاء في التنمية بصورة كافية على العبر المستخلصة بحيث يستفيدون منها**. وسوف يتعين تحسين أمور إدارة المعارف ونقلها هذه في المستقبل. **انظر التوصيتين ٥ و٦**.

٢٠- بيد أن ثمة قضايا أخرى يتعين حلها، وهي تتصل بضعف القدرات الإحصائية في العديد من البلدان النامية، (وما يترتب على ذلك من نقص في البيانات، ولا سيما على المستويات التفصيلية، بما في ذلك عن الجنس) مما يؤثر في صياغة السياسات والإجراءات على حد سواء.

جيم - خطورة الوضع الحالي ومشكلة البيانات

٢١- يعتبر معهد اليونسكو للإحصاء[٣٠] في مونتريال، كندا،

حارس الإحصاءات التعليمية الدولية. وفي صلب المهام التي يضطلع بها المعهد مساعدة الدول الأعضاء على جمع وتحليل ونشر مؤشرات تعليمية قابلة للمقارنة دوليا تصلح لتوجيه السياسات ورصد نتائجها[٣١].

ويواجه هذا المعهد تحديات كثيرة، "يكمن أحدها في تعزيز نوعية البيانات التعليمية الحالية بما يضمن تحسين تطابقها والمؤشرات الحالية. وإن هذا الشرط حيوي لرصد التقدم المحرز رصدا دقيقا". ويتمثل تحدي آخر في "دمج البيانات التعليمية الواردة من مصادر مختلفة بغية التوصل إلى تقديرات أفضل للبيانات غير المتوفرة التي يشكل غيابها هوة ضخمة من هوات معارفنا" ويتمثل تحدي ثالث في أن البيانات الإدارية المتراكمة يتعين استكمالها على المستوى الفردي والمدرسي ؛ "بيانات ترشد السياسات الوطنية في هذا المجال"[٣٢]. وينبغي على وجه العموم استكمال البيانات الإدارية بأمور منها بيانات مسوحات الأسر المعيشية، بغية التوصل إلى فهم أفضل للخلفية الاجتماعية الاقتصادية للسكان المعنيين. إن إلقاء نظرة على الإحصاءات المتوفرة يكشف عن نقص في جمع المعلومات بشأن قضايا ذات أهمية من المنظور الجنساني، وعن أوجه قصور في تفصيل الإحصاءات الحالية على أساس الجنس. وهناك نقص في البيانات الخاصة بالمجموعات المحرومة من السكان، مثل اللاجئين[٣٣]. وقد تم، في تقرير صدر عن الأمين العام مؤخرا بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، التسليم بأنه فيما يتعلق بمؤشر "التلاميذ الذين يبدأون الصف الدراسي الأول ويبلغون الصف الخامس" ثمة "محدودية في البيانات المتاحة على الصعيد القطري"[٣٤]. ويفيد تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، ٢٠٠٢ – التعليم للجميع: هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟ "بأن عملية إعداد هذا التقرير أبرزت وجود نقص كبير في معلوماتنا. ومن ذلك، على سبيل المثال، أنه لا توجد هناك بيانات عن المعدلات الصافية للتسجيل في التعليم الابتدائي لعام ١٩٩٩ بالنسبة لأكثر من ٧٠ بلدا". كما يقول التقرير بكل وضوح:

لئن كان ما زال هناك مجال لاتخاذ قرارات مدروسة، فإن تحسين المراقبة في هذا المجال سيتطلب استثمارا إضافيا في عمليات جمع البيانات وتحليلها وفي البحوث وعمليات التقييم المتصلة بالسياسات العامة[٣٥].

٢٢- ومما لا شك فيه أن ثمة نوعا من التعارض بين جميع البيانات في الوقت الأنسب، وجوانب أخرى مثل ضمان جودة هذه البيانات وقابليتها للمقارنة فيما بين البلدان. "إن صانعي القرار السياسي يحتاجون إلى مجموعة عريضة من البيانات التكميلية بدلا من مجموعة مقيدة من المؤشرات" التي يتعين تكييفها مع الأولويات في مجال السياسة العامة[٣٦]. وعليه، فإن التحدي هو تزويد صانعي السياسات بمجموعة من المؤشرات التي تلائم أولوياتهم في مجال السياسة العامة. وحسب معهد اليونسكو للإحصاء، "من المحتمل أن يختار هؤلاء مجموعة من المؤشرات تتناول سبل الوصول، والمشاركة، والتقدم، والنتائج"[٣٧].

٢٣- وتبين التقديرات العالمية التي وضعها معهد اليونسكو للإحصاء، استنادا إلى بيانات عام ٢٠٠٠، أن ١٠٤ ملايين طفل في سن المدرسة الابتدائية لم يلتحقوا بالمدارس في ذلك العام وأن ٥٧ في المائة من هؤلاء الأطفال هم من البنات[٣٨] وقرابة ٩٦ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية. ويعتبر هذا الرقم أدنى بكثير من تقدير عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في عام ١٩٩٩، الوارد في تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢[٣٩] والبالغ ١١٥ مليون طفل. ومما لا شك فيه أن المعلومات عن الأطفال المسجلين وغير المسجلين تتسم بأهمية كبيرة لصانعي السياسات المحلية وللجمهور[٤٠]. بيد أن الكاتب يقول إن أحد الأسباب الكامنة وراء تحديد الهدف المتمثل في استكمال الدراسة من قبل الجميع في الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وراء اعتماد الهدف السادس من توفير التعليم للجميع[٤١]، الذي يركز على الجودة، هو التوقع الضمني أن يتيح استكمال الدراسة للأطفال اكتساب مهارات الكتابة والقراءة والحساب وغيرها من المهارات الأساسية في الحياة[٤٢].

٢٤- وما يهم في نهاية المطاف، وفقا لروح الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية في مجال التعليم وأهداف توفير التعليم للجميع، هو **عدد الأطفال الذين يستطيعون عند نهاية الدارسة الابتدائية القراءة والكتابة والحساب، ويكونون قد اكتسبوا المهارات المعيشية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لصالح الأطفال الذين لم يتمكنوا من اكتساب هذه المهارات**. ويقول هذا التقرير إن بيانات القيد في المدارس لا تكفي لتحقيق هذه الغاية. فثمة حاجة، بالإضافة إلى البيانات المتصلة بفرص الالتحاق بالمدارس، إلى أن تتوفر لصانعي السياسات بيانات موثوقة عن المشاركة، والتقدم والنتائج وعلى الأخص، حصيلة عملية التعليم. ويبدو الآن أن مثل هذه البيانات ليست متاحة بسهولة عن جميع البلدان أو أنها ليست موثوقة بما فيه

الكفاية لإجراء المقارنات. فمن المهم إذن، من أجل اتخاذ إجراءات العلاج المناسبة، **التوصل في نهاية المطاف، إلى معلومات موثوقة عن عدد الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في العالم الذين "فاتتهم فرص التعليم"**. وهؤلاء هم الأطفال الذين لم يسجلوا في المدارس الابتدائية أبدا، إضافة إلى الأطفال الذين تم تسجيلهم ولكنهم توقفوا عن الدراسة و لم يستكملوا دراستهم الابتدائية على الإطلاق، وأولئك الذين استكملوها بصورة رسمية ولكنهم، لمختلف الأسباب، مثل انعدام التعليم الجيد، لم يحصلوا على ما يكفي من التعليم. ومن الصعب تحديد عدد جميع هؤلاء الأطفال من سن المدرسة الابتدائية لأن البيانات عن جميع العناصر اللازمة ليست متوفرة بسهولة عن جميع البلدان. **ومما لا شك فيه أن عدد هؤلاء الأطفال "الذين فاتتهم فرص التعليم" سيكون أعلى بكثير من الـ ١٠٤ ملايين طفل الذين لم يلتحقوا بالمدارس ومن الأرجح أن يكون الرقم أقرب إلى ٤٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في البلدان النامية**[٤٣]. وعليه، ينبغي عدم الاستهانة بخطورة الوضع وبحجم المشكلة بل يتعين أن تبرز هذه الحالة مدى إلحاح الإجراءات الواجب اتخاذها[٤٤].

٢٥- **واستكمال معدلات القيد في المدارس الابتدائية، المستخدمة في العادة، بمعدلات استكمال الدراسة أمر ضروري لأنه يتماشى مع الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية في مجال التعليم** ويشكل مؤشرا أفضل عن الجودة في هذا المجال. كما أنه يساعد على متابعة مدى نجاح النظام التعليمي في الوصول إلى الفقراء، حيث إن المواظبة على الدراسة تعد مقياسا أفضل من التسجيل وحده. واقتناعا بأنه،

> خلافا لتأمين الفرصة للجميع للالتحاق بالمداس، لا يمكن تحقيق هدف تمكين الجميع من استكمال الدراسة دون ضمان جودة التعليم في المدارس، وتقدم التلاميذ في عملية التعليم، وطلب الأسر المعيشية على التعليم، وهي كلها أمور مترابطة ببعضها البعض[٤٥]،

فقد شرع البنك الدولي في جميع البيانات، معتمدا في ذلك على أفرقة العمل التابعة له ومستخدما أيضا بيانات معهد اليونسكو للإحصاء بغية التوصل إلى مجموعة أولية من التقديرات غير المباشرة بشأن استكمال الدراسة الابتدائية تهدف إلى قياس معدل الاستكمال هذا. ووفقا للتعريف الذي اعتمده، فإن

> معدل استكمال الدراسة الابتدائية" هو مقياس للنواتج السنوية لنظام التعليم الابتدائي. ويتم حسابه بوصفه العدد الإجمالي للطلاب الذين يكملون آخر سنة من الدراسة الابتدائية بنجاح (أو يتخرجون منها) في أي عام من الأعوام، مقسوما على العدد الإجمالي للأطفال من سن التخرج الرسمية في أوساط السكان[٤٦].

ويعتبر "معدل استكمال الدراسة الابتدائية" هذا مفهوما أكثر مرونة من القيد الصافي والإجمالي و"هدفا أكثر واقعية – وأكثر مغزى من الناحية الموضوعية – بالنسبة للبلدان النامية أيضا"[٤٧] حيث إن

> معدل استكمال الدراسة الابتدائية هو مؤشر أدق لتكوين المال البشري ولجودة وكفاءة النظام المدرسي من معدلات القيد الإجمالية والصافية[٤٨].

٢٦- غير أن هذه المجموعة الأولية من التقديرات غير المباشرة لمعدل استكمال الدراسة الابتدائية يتعين أن تعتبر مجرد مجموعة أولية لا أكثر ولا أقل – أي مجموعة من البيانات المبدئية التي يمكن تحسينها إلى حد كبير من حيث الجودة والتوقيت إذا عملت الحكومات الوطنية والشركاء الدوليون يدا بيد من أجل صقلها وتشذيبها[٤٩].

وهذا تحد لا بد أن يواجهه الجميع. وقد توصل البنك الدولي إلى النتائج التالية: منذ "جومتيان في عام ١٩٩٠، ارتفع المعدل الوسطي العالمي لاستكمال الدراسة في العالم النامي من ٧٢ إلى ٧٧ في المائة"[٥٠]. بيد أن هذا المتوسط العالمي أخفى تفاوتات إقليمية كبيرة. فأمريكا اللاتينية وشرق آسيا، حيث يعتبر معدل إتمام الدراسة مرتفعا نسبيا، لم تحققا سوى قدر قليل من التقدم في التسعينات، وكان معدل إتمام الدراسة في أفريقيا ٥٥ في المائة فقط (سجلت أدنى معدلات لإتمام الدراسة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء) أما في جنوب آسيا فلم يستكمل سوى طفلين من كل ثلاثة تعليمهم الابتدائي.

وشهد سبعة عشر بلدا متوسطة الدخل و٢١ بلدا متدنية الدخل ركودا أو تراجعا في معدلات إتمام الدراسة على مدى عقد التسعينات. فحالات مثل أفغانستان ... حالات جلية ومأساوية. غير أن بلدانا أخرى تراجعت أيضا ومنها فنزويلا وتايلند وزامبيا والكاميرون وكينيا ومدغشقر وألبانيا وبيلاروس[٥١].

٢٧- وتظهر الاتجاهات الحالية أن ٧٠ بلدا معرضة للإخفاق في تحقيق هدف تمكين الجميع من إتمام الدراسة الابتدائية بحلول ٢٠١٥ ... وليس هناك أية بيانات فيما يتعلق بـ ١٦ بلدا آخر. أما هدف إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، فلن يتم تحقيقه. بيد أنه ما زال من الممكن

تحقيق تقدم ملحوظ ضمن هذا الإطار الزمني القصير، مثل تحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق العالم كله من حيث الملتحقين بالصف الأول الدراسي، إذا ما بدأت البلدان النامية وشركاؤها باتخاذ الإجراءات اللازمة اليوم[٥٢].

ويفيد تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢، بأن ٨٣ بلدا قد حققت بالفعل أهداف التعليم للجميع الثلاثة الممكن قياسها، أي القيد الصافي في المدارس الابتدائية، ومستويات معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين، والمساواة بين الجنسين في القيد الإجمالي في المدارس الابتدائية، أو أنها ستحققها، وأن ٤٣ بلدا أحرزت قدرا من التقدم ولكن ليس من المحتمل تحقيق واحد من هذه الأهداف على الأقل بحلول ٢٠١٥، وأن ٢٨ بلدا ما زالت تواجه خطرا جديا بعدم تحقيق أي واحد من الأهداف الثلاثة[٥٣]. بيد أن هذه الأرقام لا تعطي دوما صورة كاملة بسبب **الفوارق الهائلة القائمة بين البلدان وداخل البلدان**، وبين الأغنياء والفقراء والطبقات المحرومة من السكان في كل إقليم.

٢٨- وتشير تقديرات البنك الدولي[٥٤] إلى أن

قرابة ٣٦ من أصل ١٥٥ بلدا ناميا حققت التعليم الابتدائي للجميع ... وأن ٣٠ بلدا آخر في "طريقها إلى ذلك" أو يحتمل أن تبلغ هذا الهدف استنادا إلى معدلات اتجاهات التقدم المحرز في عقد التسعينات ... **غير أن ثمانية وتسعين بلدا ما زالت معرضة لاحتمال عدم بلوغ الأهداف ما لم يتم تسريع خطى التقدم فيها.**

وفي هذه المجموعة الأخيرة، يميز التقرير ٦٠ بلدا لا "تتقدم في المسار الصحيح" من أجل بلوغ هدف التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥، و٢٩ بلدا ما زالت "منحرفة عن المسار بشكل خطير"[٥٥].

٢٩- وقد يكون هذا التشخيص الصارم نسبيا متفائلا أكثر من اللازم. فكما ورد القول أعلاه، فإن إتمام الدراسة لا يعني أن جميع التلاميذ الذين أتموا خمس إلى ست سنوات من التعليم يستطيعون القراءة والكتابة والحساب أو أنهم اكتسبوا المهارات التي تلزمهم لمواصلة التعليم خلال فترة العمر كلها.

وإذا ما أريد قياس مدى نجاح التعليم بما يتعلمه الأطفال وكيف يتعلمونه، فإنه لا بد من العثور على طرق أفضل لقياس جودة التعليم وجدواه[٥٦].

٣٠- لقد تم التسليم بأن تقييم الإنجازات التعليمية يعد أساسيا لاختبار جودة التعليم والبدء بالإصلاحات حيث تدعو الضرورة لها. فهذا يشكل مقياسا لما إذا كان الاستثمار في التعليم يعتبر مثمرا أو لا. لكن هذا الأمر بالغ الأهمية أيضا بالنسبة لأصحاب المصلحة، كالوالدين اللذين يريدان الوثوق من أن أطفالهما سوف يكتسبون المعارف والمهارات التي يحتاجون إليها كي يتمكنوا من أداء وظائفهم كأفراد، وعاملين، وأعضاء في الأسرة ومواطنين. ولا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة للأطفال اكتساب مثل هذه الثقة. ولكن لا يبدو أنه توجد في جميع البلدان اختبارات لحصائل التعليم. وتظهر تجربة التقييمات التي أجريت في البلدان المتقدمة، على وجه العموم، أن نسبة مئوية هامة من المرشحين لا تكتسب المعارف والمهارات الضرورية لتعد مؤهلة[٥٧]. والواقع أن النتائج تظهر في البلدان النامية التي تم إجراء امتحانات فيها أن نسبة مئوية كبيرة من الأطفال لم تكتسب المعارف والمهارات المطلوبة. ويسوق تقرير أوكسفام عن التعليم[٥٨] مثال بنغلاديش، حيث يوجد اختبار وطني مستقل عن المناهج التعليمية في المدارس، يدعى "تقييم الكفاءة الأساسية"، استخدم لاختبار معارف الأطفال في مجالات القراءة والكتابة والحساب. ولم ينجح في الاختبار الذي أجري عام ١٩٩٨ سوى ٥٧ في المائة من الأطفال الذين واصلوا الدراسة حتى الصف الخامس الدراسي.

٣١- وهناك عدد من المبادرات الجديرة بالذكر في هذا الإطار. فمشروع "رصد الإنجازات التعليمية المشترك بين اليونسكو واليونيسيف" يشكل أحد أكثر المحاولات اكتمالا لإيجاد إطار دولي لقياس مستوى التعليم بما يتجاوز التركيز التقليدي على نتائج الامتحانات أو القيد في المدارس على ما لهما من أهمية[٥٩]. وقدمت اليونسكو دعما كبيرا لإجراء تقييمات وطنية ضمن الأقاليم، مثل "تجمع الجنوب الأفريقي المعني برصد نوعية التعليم" و"مختبر أمريكا اللاتينية لدراسة نوعية التعليم" و"الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم". ولعل أحد أهم الإنجازات التي حققتها هذه الأخيرة أنها كانت وطنية ودولية في الوقت ذاته

بمعنى أنها توفر مجموعة من علامات الاختبارات التي يمكن استخدامها للمقارنة بين البلدان وعلامات خاصة بالبلدان يمكن استخدامها لتقييم أداء كل بلد في مقابل غاياته المنشودة هو.

"وتعد التقديرات الوطنية والدولية المتعددة البلدان" من قبيل الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم وبرنامج التقييم الدولي للتلاميذ، بالغة الأهمية لأنها "تولد تحليلا عميقا للأداء المقارن"[٦٠]. وينبغي ترك

الأمر للبلدان كي تقرر أي نوع من التقييمات ستختار، وفقا لما يتناسب على أفضل شكل ممكن مع أولوياتها وكذلك مع مواردها المحدودة.

٣٢- **أما في الوقت الراهن فستظل توفر للعديد من الأطفال في البلدان النامية معارف ومهارات لا تزيد كثيرا عن تلك التي اكتسبوها في دورة التعليم الابتدائي/الأساسي الرسمية الكاملة**، والتي تتفاوت من حيث مدتها أيضا من بلد إلى بلد. فمن الأهمية البالغة إذا بالنسبة لصانعي السياسات، وكذلك المجتمع عموما، **تكوين صورة مفيدة عن حصائل التعليم عند نهاية تلك الدورة**. وقد تم التسليم بأن تقييم الإنجازات التعليمية أمر أساسي أيضا، تماشيا مع الهدف ٦ من التعليم للجميع في اختبار نوعية التعليم والبدء بالإصلاحات حيث تقتضي الضرورة ذلك. **ويوصي هذا التقرير بأن تساعد اليونسكو وشركاؤها البلدان على إجراء عمليات تقييم عند نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية الوطنية، إذ إنه ستكون لذلك جدوى فورية بالنسبة للسياسة العامة الوطنية**. وينبغي ألا ينتقص ذلك بأي شكل من أهمية تقييم تعلم التلاميذ على المستويات الأخرى اللاحقة، غير أن هذا يقع خارج نطاق هذا التقرير. فوجود نظام للتقييم عند نهاية نظام التعليم الابتدائي حسبما يعرفه نظام التصنيف الدولي الموحد للتعليم يتيح إجراء مقارنات بين البلدان. ولا بد من التسليم بأن عمليات التقييم هذه، على ما لها من فائدة، قد تكون طموحة في الوقت الحالي أكثر مما ينبغي، وذلك في ضوء التكاليف والخبرات الكبيرة التي يتطلبها الاضطلاع بها والموارد المحدودة حاليا في العديد من البلدان النامية. ولكن يتعين أن تبقى إمكانية إجراء المقارنة بين البلدان هدفا يجب بلوغه في المستقبل. **وتدعى المنظمات الدولية، مثل اليونسكو واليونيسيف وغيرها، إلى مساعدة البلدان في رصد وتثمين عمليات التقييم** بطريقة تضمن استخلاص العبر وتقاسمها لصالح البلدان والأقاليم الأخرى أيضا[٦١]. **انظر التوصية ٣.**

٣٣- **ويتم في العديد من البلدان النامية بخس تقدير أهمية الإحصاءات في صياغة السياسات العامة الوطنية**، مما اضطر مكاتب الإحصاء الوطنية على العمل بموارد ضئيلة. "إذ لا تتوفر لمعظمها الموارد الكافية لإجراء الإحصاءات والمسوحات السكانية، بل إنها تفتقد في بعض الأحيان للموارد اللازمة لأعمالها الاعتيادية"[٦٢].

وبالتالي فإن بناء قدرة إحصائية على جمع واستخدام البيانات أمر بالغ الأهمية لأن ثمة رابطا ضعيفا معترفا به في العديد من البلدان بين جمع البيانات وتحليلها واستخدامها، ناهيك عن تلك البلدان التي "يجعل انعدام البيانات الكافية فيها من الأصعب وضع سياسات وتدخلات مناسبة"[٦٣]. وتكمن المشكلة أيضا في وجود **قصور في الأولوية الممنوحة للإحصاءات وفي حوافز المسؤولية عن اتخاذ القرارات القائمة على البيانات.**

٣٤- **وهناك أيضا طلب لم يسبق له مثيل على البيانات من جانب الوكالات الدولية**، ولا سيما في إطار رصد خطط العمل المتزايدة باطراد التي يعتمدها المجتمع الدولي وتعدد العمليات التي تم الشروع فيها (مثل التقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية، إلخ.). وهذه الطلبات المتنوعة والمتعددة تجهد القدرات الوطنية وتثقل كاهلها. **وعليه فإنه لا بد من أن تواكب بناء القدرات الإحصائية زيادة في الجهود المبذولة في ما بين المنظمات والمؤسسات الدولية لترشيد طلباتها الإحصائية أينما أمكن. ويجب أن يصبح هذا الترشيد جزءا من جدول أعمال فعالية المعونة**[٦٤].

٣٥- **ولا غنى أيضا عن تحسين جمع المعلومات ونوعيتها في مختلف البلدان**[٦٥]. وبذا فإنه من الأساسي زيادة بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية (التي تضطلع بها حاليا العديد من المنظمات من قبيل الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، ومعهد اليونسكو للإحصاء، واليونيسيف، والبنك الدولي[٦٦]، على سبيل الذكر لا الحصر) وذلك بغية تزويد تلك البلدان بالبيانات الجيدة والمناسبة التوقيت من أجل صنع السياسات على نحو مستنير[٦٧].

٣٦- ويتضح مما سبق **أنه لا بد من بذل جهود كبيرة للمضي قدما في توسيع قاعدة البيانات بشأن التعليم وتحسين نوعيتها.** وتدعو الضرورة لبذل المزيد من الجهود بشأن البيانات ذات الصلة بقضايا جودة التعليم، علاوة على الإنجازات الكمية. **ويتعين استكمال البيانات الحكومية الرسمية ببيانات من مصادر أخرى** من قبيل المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات التي تدعمها اليونيسيف، والمسوحات الديمغرافية والصحية التي تدعمها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ومسوحات قياس مستويات المعيشة التي يدعمها البنك

الدولي. فالبيانات المستمدة من هذه المصادر وغيرها سوف تثري مجموعة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على نحو مستنير. **ولا بد من تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وغيرها حيث إن تحسين نوعية البيانات يتطلب أيضا شراكات منسقة تنسيقا جيدا.**

٣٧- ويتعين تعزيز التعاون بين هؤلاء الشركاء أيضا بغية **التغلب على المشاكل المتعلقة بمعدلات إتمام الدراسة الابتدائية وصقل منهجية معدلات الإتمام بغية التوصل إلى مقياس متين وذي مغزى لإتمام هذه الدراسة. انظر التوصية ١.**

٣٨- إن زيادة المعرفة بالمشكلات القائمة، إذا اقترنت **باستراتيجيات الاتصالات المناسبة التي تستخدم مواطن قوة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المختصة الوطنية والدولية**، ينبغي أن تقنع الرأي العام المحلي والدولي بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا المضمار. كما أنها ينبغي أن تيسر الجهود الرامية إلى تحسين الاستراتيجيات الحالية وتمويلها. **ولن تدرك الحكومات تماما على الصعيدين الوطني والدولي مدى ما تتصف به هذه القضية من إلحاح إلا عندما تواجه بأدلة قوية عن الحقائق على أرض الواقع. انظر التوصية ١.**

ثانيا – الاستراتيجيات القائمة

ألف – القيود الناجمة عن مستوى الموارد المالية المتاحة وتنوع النهج

٣٩- تحدد الموارد المالية المتوفرة لكل طرف من الأطراف الفاعلة نوع الاستراتيجية التي يمكن وضعها. ومن المهم، لدى وصف مختلف الاستراتيجيات والأنشطة التي تضعها مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التعليم، والجهات المانحة الثنائية والأطراف الفاعلة الإقليمية من قبيل الاتحاد الأوروبي، أو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والبنك الدولي، ألا تغيب عن البال المشاكل الكثيرة التي تواجهها البلدان النامية والتي تشكل تحديات بالنسبة لها وللجهات التي تمنحها المساعدة الخارجية أيضا. وقد تم التطرق إلى هذه التحديات من قبل.

باء – الاستراتيجيات والهياكل

٤٠- إن كون الجهود الواجب بذلها على الصعيدين الوطني والدولي معا، لبلوغ الأهداف المعلنة لم تقدر التقدير الكافي لا يشكل، دون ريب، إلا واحدا من الأمور التي تفسر حالات الإخفاق التي حدثت في الماضي. ويتعين تناول هذا الجانب في المستقبل. فيستحيل فهم طبيعة الاستراتيجيات التي تطبقها حاليا مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التعليم دون مراعاة هيكل نظم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وأهميتها ووزنها، بما في ذلك من ناحية الموارد، في هذا المجال.

٤١- لقد تم إنشاء معظم هياكل المعونة الخارجية بين عام ١٩٤٥ وعقد الستينات. وهي تعكس فلسفة التنمية في تلك الفترة. وقد أدى التفاؤل المتصل بإمكانية قيام الدول المستقلة حديثا بتنمية اقتصاداتها على وجه السرعة (وهو تفاؤل تعكسه خطط العمل المبكرة الوارد وصفها أعلاه) إلى الاعتقاد بأنه يكفي تقديم المساعدة بإرسال "خبراء" وتنفيذ "مشاريع" لتحديد الطرق الواجب اتباعها لبلوغ النجاح. ولعل أحد شواغل القوى الاستعمارية الماضية، والبلدان المتقدمة عموما، كان أيضا الاحتفاظ بنفوذها في العالم النامي من خلال وضع برامج معونة ثنائية. ولم يفلح الحوار بين الشمال والجنوب في الستينات والسبعينات في تغيير هذا النهج بصورة ملحوظة. وكانت النتيجة حدوث فوارق لا يستهان بها في مستويات الموارد، وكذلك أهميتها، بين المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى البلدان النامية.

جيم – البيانات عن المساعدة الخارجية المقدمة للتعليم

٤٢- لقد تبين أنه **يصعب الحصول على مجموعة واحدة من البيانات القابلة للمقارنة والصحيحة عن مستوى ومقدار المساعدة التي تقدمها مختلف الأطراف الفاعلة من أجل التعليم.** فالبيانات الخاصة بالمعونة التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية متوفرة في نظم التقارير الإحصائية للجنة المساعدة الإنمائية منذ عام ١٩٩٣. وفي بداية الأمر، كان تقديم التقارير حسب مستوى التعليم يعد أمرا صعبا لعدة جهات مانحة، غير أن تنقيح نظام التصنيف القطاعي من جانب لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٦[٦٨] أوضح تعريف قطاع التعليم والفئات الفرعية منه (مثل تدريب معلمي المدارس الابتدائية الذي يصنف بوصفه دعما للتعليم الابتدائي وليس الجامعي). أما البيانات عن أقرب السنوات عهدا فيمكن تفصيلها حسب مستوى التعليم بالنسبة لجميع الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالمعونة المتعددة الأطراف، طلب المفتش معلومات من مختلف مؤسسات الأمم المتحدة. ولم تتوفر لجميع هذه المؤسسات معلومات حديثة تعتبرها هي موثوقة تماما. "وما زالت تكتنف قاعدة البيانات المتعلقة بالمعونة مختلف ضروب المشاكل المفاهيمية وأوجه القصور في تقديم التقارير"[٦٩].

٤٣- وتشكل بيانات المستوى المجمع ومستوى الأنشطة في إحصاءات التنمية الدولية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة للجنة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المصدر الرئيسي للبيانات الخاصة بالمعونة المقدمة للتعليم. وفي حين أن النظم الداخلية للجهات المانحة قد توفر معلومات أكثر تفصيلا، فإن إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية تفسح المجال لإجراء المقارنات. ولسوء الحظ، لم تبدأ بعض المنظمات الدولية بعد باستخدام هذا النظام. **وسيوصي هذا التقرير بأن تعمد كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إبلاغ لجنة المساعدة الإنمائية بأنشطة المعونة التي تقدمها باستخدام نفس الشكل والتعاريف والتصنيف الذي تستخدمه الجهات المانحة الثنائية، وذلك إذا كانت تلك المؤسسات لا تقوم بذلك حاليا**[٧٠]. **ومن شأن هذا الأمر أن يوفر صورة شاملة وقابلة للمقارنة تشتد الحاجة إليها عن جهود المعونة عموما، والتعليم بصورة خاصة، وفقا لتعاريف وتصنيفات موحدة، من أجل إجراء المقارنة والرصد الضروريين. وبهذه الطريقة يمكن أن تصبح البيانات القابلة للمقارنة عن المساعدة المقدمة للتعليم الابتدائي والأساسي متوفرة بالنسبة لجميع مقدمي المساعدة الخارجية. انظر التوصية ٢.**

٤٤- وفي الوقت الذي يركز فيه العالم على رصد الأهداف الإنمائية في البلدان الشريكة، **فإنه من الأساسي أيضا توفر البيانات والمعلومات التعليمية الجيدة بشأن المساعدة الخارجية المقدمة من**

أجل بلوغ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. فنقص المعلومات يحد من إمكانية مساءلة الجهات المانحة وممارسة الضغوط الصحيحة من جانب النظراء، وذلك من منطلق مفهوم المساءلة المتبادلة الوارد في "توافق آراء مونتري". وتعكف لجنة المساعدة الإنمائية بالفعل على وضع خريطة لجهود المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية لإعلان الألفية[٧١]. ويتطلب الحصول على صورة كاملة عن المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل السير قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية **أن تتعاون جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة وأن تساهم في إغناء واستكمال البيانات المتوفرة حاليا لدى لجنة المساعدة الإنمائية.**

٤٥- ومن المناسب أيضا **وضع بيانات مختصرة من** هذا القبيل من أجل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يزود كلا من الحكومات والجمهور عموما بالمعلومات على شكل قابل للمقارنة بشأن حجم ومضمون وطريقة مساهمتهما في بلوغ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية عموما والأهداف التعليمية على وجه الخصوص.

٤٦- وتضع مختلف الأطراف الفاعلة الخارجية تصورها للاستراتيجيات استنادا إلى الموارد المتوفرة. ويعد حجم الميزانيات أمرا أساسيا في هذا المضمار. غير أن المعلومات الإحصائية عن هذا الموضوع ليست دقيقة لسوء الحظ وبالتالي ليست كلها قابلة للمقارنة بالنسبة لعدة وكالات. **ويبين الجدول أدناه البيانات الخاصة بعام ٢٠٠١ التي قدمت تقارير بشأنها الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى نظم الإبلاغ التابعة للجنة المساعدة الإنمائية** [٧٢].

جدول- الالتزامات، لعام ٢٠٠١، بملايين الدولارات الأمريكية

التزامات عام ٢٠٠١ (بملايين الدولارات الأمريكية)	**المعونة المقدمة للتعليم**	**ومنه: التعليم الأساسي**
اليابان	٧٨٨,٦	٨٠,٤
فرنسا	٧٧٦,٢	١٨٥,٩
ألمانيا	٥٧٣,٧	٤٣,٢
الولايات المتحدة	٣١٩,٣	٢٠٥,١
هولندا	٢٠٩,٧	١٦٦,٧
المملكة المتحدة	١٩٣,٦	٦٧,٦
البلدان الأخرى الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	٨٠٩,٣	١٤٥,٨
الجماعة الأوروبية	٢١٨,٤	٢٩,٩
مجموع لجنة المساعدة الإنمائية	**٣ ٨٨٨,٩**	**٩٢٤,٧**
مجموع الجهات المانحة الثنائية غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	٢١,٣	١,٦
رابطة التنمية الدولية	٥٢٥,٠	٢١١,٣
صندوق التنمية الأفريقي	٦٥,١	١٢,٣
صندوق التنمية الآسيوي	٣٣,٨	١٣,٨
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	٣٢,٨	-
صندوق التنمية لبلدان الشمال	٦,٣	-
اليونيسيف	٥٦,٦	٥٦,٦
الأونروا	١٧٤,٣	١٤٧,٤
مجموع الجهات المتعددة الأطراف	**٨٩٣,٨**	**٤٤١,٣**

دال – التزامات الجهات المانحة الثنائية تجاه التعليم[٧٣]

٤٧- **بلغت التزامات البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية** في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع التعليم ٣,٩ مليار دولار أمريكي، في عام ٢٠٠١، منها ٠,٩ مليار دولار وصفت بأنها معونة مقدمة للتعليم الأساسي. ومثلت أهم الجهات المساهمة الست من الناحية المطلقة، وهي فرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أكثر من ثلاثة أرباع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لقطاع التعليم. وتشكل **الجماعة الأوروبية** أكبر جهة مانحة للمعونة من أجل التعليم (٢١٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١).

هاء – المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة للتعليم

٤٨- يتضمن الجدول الوارد أعلاه أيضا بيانات عن المعونة المقدمة للتعليم من تلك الجهات المانحة المتعددة الأطراف التي تقدم بيانات إلى نظم الإبلاغ التابعة للجنة المساعدة الإنمائية على نسق مشابه لذلك الذي تقدمه البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نفسها. ولا تتطابق البيانات بالضرورة مع الأرقام المتعلقة بالمعونة المقدمة للتعليم في منشوراتها الخاصة بها، والتي قد تكون مستندة إلى تعاريف أو تدفقات أو وحدات حسابات مختلفة. وقد تتصل بياناتها بالمقادير المخصصة في الميزانية أو النفقات عوضا عن الالتزامات، أو أنها تغطي جميع الجهات المتلقية للمعونة عوضا عن البلدان النامية وحدها. **وبالنظر إلى أن بعض المنظمات المتعددة الأطراف لا تقدم بيانات إلى لجنة المساعدة الإنمائية على الإطلاق فإنه من الصعب وضع مجموع تقديري للمعونة المقدمة للتعليم.**

٤٩- وبلغت قدرة الإقراض المتوفرة **لمجموعة البنك الدولي** (بما فيها رابطة التنمية الدولية) ١ ٣٨٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢[٧٤].

اليونسكو: بلغت الميزانية العادية لعام ٢٠٠٠ (نصف رقم ميزانية السنتين): ٤٧ مليون دولار أمريكي (وذلك للأنشطة والموظفين وحصة المقر الرئيسي النسبية من تكاليف البرامج غير المباشرة)، وبلغت الموارد الخارجة عن الميزانية: ٦٥ مليون دولار أمريكي[٧٥].

اليونيسيف: خصصت اليونيسيف في عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٠١ مليون دولار أمريكي لتعليم البنات[٧٦].

صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنفق صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ من موارده الأساسية من أجل الأنشطة المتصلة بتوفير التعليم للجميع.

برنامج الأغذية العالمي: لا تتوفر أية أرقام عن الإنفاق على تزويد المدارس بالغذاء. وقد تم التوصل من خلال إجراء حسابات تستند إلى تكلفة الغذاء المدرسي لكل طفل إلى رقم قدره ٥٣٠ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٠٢[٧٧].

٥٠- لا تعطى المعلومات الواردة أعلاه سوى فكرة عامة عن حجم المعونة المقدمة للتعليم. فالتعليم، شأنه في ذلك شأن الأهداف الإنمائية الأخرى لإعلان الألفية، يتطلب بالفعل **تزويد الحكومات والجمهور عموما بمعلومات دقيقة عن المنظمات وما تقوم ولا تقوم به في مجال التعليم، عن طريق أية وسائل وبأية أشكال، وما إذا كان كل ذلك يساهم في بناء القدرات ويضمنها في البلد الشريك ذي الصلة. ومن هنا الحاجة إلى جمع البيانات القابلة للمقارنة، التي تستند إلى منهجية مشتركة بشأن مساهمات منظومة الأمم المتحدة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حسب فئة الإنفاق والبلد والإقليم، بحيث تشير إلى الفترة التي تم فيها بناء القدرات داخل البلد وإلى أي حد تم اللجوء إلى التنفيذ والخبرات على المستوى الوطني واستكشاف الأشكال والفرص المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي أن يترك لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أمر البت بالطريقة التي يتعين بها المضي قدما في جمع وإنتاج معلومات كهذه على نطاق المنظومة كلها.** ويتعين أن تكون المعلومات الخاصة بكل منظمة متوفرة سلفا لأن من الأرجح أن تدعى كل منظمة لتقديم التقارير عن هذه الأمور لهيئاتها المكونة. أما بالنسبة لمشكلة عزو هذه المعلومات إلى مصادرها فيمكن اللجوء إلى الخبرة التي تم اكتسابها في لجنة المساعدة الإنمائية، التي لديها بالفعل نظام يمكن صقل منهجيته في ضوء احتياجات منظومة الأمم المتحدة. وقد تكون لجنة المساعدة الإنمائية مكانا مناسبا لصقل هذه المنهجية، إذا دعت الضرورة لذلك، بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية. وينبغي إتاحة هذه المعلومات **على شكل موجزات لأغراض رصد عملية الإعلان بشأن الألفية.** ويوصى أيضا بأن توفر مختلف مؤسسات الأمم المتحدة مثل هذه المعلومات على فترات منتظمة لأجهزتها الرئاسية وجميع أعضائها، إذا كانت لم تفعل ذلك بعد بصورة منهجية، حيث إن ذلك يتيح إجراء المقارنات وتطبيق الشفافية والمساءلة ويساهم في نهاية المطاف في تقسيم العمل على نحو مفيد وضروري فيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة استنادا إلى الميزات النسبية ومواطن القوة المثبتة. **انظر أيضا التوصية ٢.**

٥١- **ويتعين ألا يغرب عن البال حالة الموارد كي يمكن تقدير استراتيجيات مختلف الأطراف الفاعلة المعنية** على الوجه الكامل.

فالجهات المانحة الثنائية كانت توفر حتى الآن الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التعليم. في حين كانت مؤسسات الأمم المتحدة (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة) وما تزال مقيدة في اتخاذ الإجراءات بسبب شح مواردها.

٥٢- ويتم التسليم بصورة متزايدة بأنه يتعين على الأسرة الدولية أن تغير طرق وطرائق عملها التقليدية وأن تضع تصورا حتى لتعديل هيكليات المعونة، إذا أرادت فعلا أن تساعد البلدان الشريكة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم أو أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. غير أن هذا لم تتم ترجمته كليا حتى الآن إلى إجراءات على صعيد الواقع، حيث تكمن أهميته بالفعل. فالعبارات الطنانة كثيرة بيد أن التنفيذ ما زال متخلفا عنها.

واو - الحاجة إلى نهج جديد

٥٣- إن عدم تنفيذ العديد من خطط العمل في الماضي قد أسفر عن إدراك مختلف الأطراف الفاعلة بأن الماضي في "عملية التنمية" كالمعتاد أمر تنقصه الكفاءة، وأن الطرق التقليدية لتقديم المساعدة الإنمائية لم تعد تصمد أمام اختبار النهج القائم على النتائج، ناهيك عن النهج القائم على الآثار. ولا بد من أن يؤثر إحلال موضوع استئصال الفقر، أو على الأقل التخفيف من حدته، في صلب جدول الأعمال الإنمائي الدولي على الطريقة التي يتم بها تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبب الاتفاق العام على أولويات جديدة.

٥٤- **والواقع أن ثمة مخزونا متزايدا من المعارف المتفق عليها عموما بشأن ما يتعين القيام به في إطار العلاقة بين الجهات المانحة والشركاء التي يتعين وضعها الآن موضع التنفيذ.** وهذا يعني، على سبيل المثال: وجوب جعل الجهود الإنمائية جزءا لا يتجزأ من الواقع القائم في كل واحد من البلدان الشريكة كي تصبح جهودا مستدامة. حيث إن نهج "القياس الواحد يناسب الجميع" لن يسفر أبدا عن النتائج المثلى. وسيتطلب مبدأ الملكية أن تغير الجهات المانحة موقفها، وذلك بالتوجه نحو الشراكة بدلا من فرض الأمور فرضا. ولا بد أن تكون الجهات المانحة متسقة في سياستها الخارجية وأن لا تأخذ بيد (من خلال التجارة وغيرها من السياسات مثل سياسة الهجرة) ما تعطيه باليد الأخرى على شكل مساعدات إنمائية رسمية. ولكي تكون المساعدة فعالة، يجب ألا تكون مرتبطة بشروط، وأن تحترم الأولويات القطرية طالما أنها تتوافق مع الأهداف والسياسات المتفق عليها عموما على الصعيد الدولي. ولم يعد من المعقول، تقديم مساعدة تقنية مرتبطة بمشاريع غير واضحة المعالم في الخطط الإنمائية للبلدان الشريكة لأن ذلك أمر لا جدوى منه. لقد عفا الزمن على اتباع المنطق المؤسسي والمساءلة المؤسسية وحدهما في زمن يسوده **إدراك واسع النطاق بأن الشراكة تعني المساءلة المتبادلة.** ولا بد أن تقوم العلاقة بين الجهات المانحة والشركاء على أساس يمكن التنبؤ به، حيث تتسم التزامات البلد الشريك بنفس أهمية المساعدة الخارجية التي تقدمها الجهات المانحة. فانعدام الاتساق والتنسيق بين الجهات المانحة يستنفد قدرات البلدان الشريكة. والتناغم بين الجهات المانحة وتبسيط الإجراءات ضروريان لزيادة الكفاءة والفعالية الإنمائية وخفض نفقات المعاملات التي تحد من قيمة أموال المساعدة الخارجية.

٥٥- **أما القول الفصل في مجال الكفاءة والنجاعة فهو نوعية مجمل إسهام للمجتمع الدولي في إجراء "تغيير" إيجابي ومحسوس أي النتائج التي يحققها والأثر الذي يتركه على البلد الشريك. وسيكون التحدي هنا العمل يدا بيد وإقامة شراكات جديدة تتضمن آليات مساءلة متبادلة.** وقد أحرز بعض التقدم في التصدي لهذه التحديات. ويتمثل هذا التقدم في نهج إطار التنمية الشاملة، الذي وضعه البنك الدولي، وهو "نهج شمولي إزاء التنمية يوازن بين الاقتصاد الكلي والاحتياجات الإنمائية الهيكلية والبشرية والمادية"[٧٨]. ويدعو إطار التنمية الشاملة إلى وضع استراتيجية شمولية طويلة الأمد يقودها البلد المعني، فيما يتعلق بملكيتها وتوجه جدول الأعمال الإنمائي على حد سواء، حيث تحدد كل جهة مانحة حصتها من الدعم في خطط العمل ذات الصلة. ويركز هذا النهج أكثر من ذي قبل على الشراكة بين الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الاستراتيجيات القطرية، وعلى زيادة الشفافية والمساءلة، ويشدد على تحقيق حصائل التنمية.

٥٦- والتعبير العملي عن هذا النهج النظري هو استخدام ورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان المتدنية الدخل، أو وسائل موازية يتم وضعها على أساس المبادئ نفسها. وتشكل هذه الورقات فرصة هامة لاتخاذ الإجراءات، لأنها توفر أساسا مشتركا يتزايد الاعتراف به من أجل تنفيذ الشراكات الجديدة بين البلدان المتقدمة والنامية. والهدف من هذه الورقات هو المساعدة على تحقيق تحسينات مستديمة في مجالي النمو والحد من الفقر، وهذا بدوره يتعين أن يساعد البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وقد أبرزت هذه العملية أيضا المشكلات الهيكلية والمنهجية، وسلطت الضوء على تزايد الحاجة إلى بناء القدرات داخل البلدان، والدعوة، والمعلومات، والتنسيق، وأهمية التمويل المناسب، على الصعيدين المحلي والخارجي. بيد أنه في حين تسارعت خطى التقدم في إقامة الآليات اللازمة، فإن الصعوبات التي تحول دون ترجمة ذلك إلى واقع ملموس ما زالت قائمة. وستكون مجابهة هذه التحديات، الوارد وصفها أدناه، مهمة الأسرة الدولية برمتها.

زاي – الأنواع المختلفة من الاستراتيجيات

٥٧- إذا كانت كلمة "استراتيجية" تفسر بأنها "الوسيلة" المستخدمة في بلوغ "هدف" ما، فإنه ليس من السهل دوما الربط بين النهج الاستراتيجي لمختلف المنظمات وبين الأنشطة المحددة التي تضطلع بها. ومن الناحية النظرية على الأقل، فإن جميع الأطراف الفاعلة تسعى لبلوغ الأهداف ذاتها، لكن من الصعب جدا في بعض الأحيان تعريف الدور المحدد الذي يعرفه كل طرف فاعل على أنه دوره هو. **ومن الصعب العثور على وصف دقيق لهذه الأنشطة حيث إن الوثائق تضم في الغالب بيانات عامة إلى حد ما عن أهمية تطوير التعليم والدور الذي تنوي الأطراف الفاعلة أن تلعبه بدلا من وضع وصف دقيق للأنشطة التي يتم الاضطلاع بها بالتعاون مع البلدان الشريكة**[٧٩]. وفيما يلي لمحة عامة عن "الاستراتيجيات" تأخذ هذه القيود بعين الاعتبار.

٥٨- وتساهم جميع المنظمات الوارد ذكرها أدناه في تطوير التعليم. وقد كيفت جميعها استراتيجياتها وخطط عملها مع احتياجات البلدان من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية في مجال التعليم وتوفير التعليم للجميع.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٩- بما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرر، في عام ٢٠٠١، أن يترك الأنشطة المتعلقة ببرامج التعليم للمنظمات التي لها ولاية واضحة وميزة نسبية في هذا المجال، فإن هذا التقرير لن يتناول هذه المسألة[٨٠]. ومع ذلك، يبدو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستمر في دعم التعليم في عدد من البلدان، مثل نيبال، إلا أنه يصعب الحصول من الوثائق الصادرة مؤخرا، على الأرقام الصحيحة فيما يتعلق بمحتوى ومستوى الدعم المقدم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم، والأهداف المتعلقة بتوفير التعليم للجميع. وعلاوة على ذلك، يعد البرنامج بين منظمات الأمم المتحدة التي لا تقدم تقارير إلى لجنة المساعدة الإنمائية، كما سبق ذكره. ومع ذلك، يجدر بالملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عهدت إليه مهام قيادة وتنسيق جهود الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٨١].

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٦٠- اليونسكو هي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة بين المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المختصة في مجال التعليم التي لها رسالة عالمية، كما يدل على ذلك اسمها المختصر[٨٢]. ولذلك، فإن الآمال المعقودة على اليونسكو في صفوف الجمهور أو داخل منظومة الأمم المتحدة كبيرة جدا. فاليونسكو كانت دائما مطالبة بأن تؤدي دور الوكالة الرائدة أو دور التنسيق في قطاع التعليم، وهي مهمة ليست دائما بالسهلة. ويحسب لقيادة اليونسكو الحالية أن التعليم صار في النهاية يعطى ما يستحقه من اهتمام على سبيل الأولوية. ويتجسد هذا أيضا في حصة الميزانية المخصصة للتعليم. غير أن موارد الميزانية المخصصة لليونسكو محدودة جدا بالمقارنة بأطراف فاعلة أخرى في ميدان التعليم. وهذا يؤثر بطبيعة الحال على قدرة المنظمة على العمل، وبخاصة، عملها في الميدان[٨٣]. **فالموارد المتاحة لليونسكو تظل دون المستوى الكافي الذي يتيح لها الاضطلاع بالدور المطلوب منها**. وبناء عليه، وبالرغم من الجهود التي تبذلها اليونسكو لتحقيق اللامركزية، فإنها غير قادرة على ضمان الحضور الميداني الكافي في جميع الأقطار التي يتعين عليها الاضطلاع بإصلاحات هامة لنظامها التعليمي أو التي تحتاج إلى النصح بحكم أنها شرعت في عمليات متشعبة الجوانب، مثل "عمليات التقييم القطرية الموحدة"، و"أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"، و"أوراق استراتيجية الحد من الفقر"، و"الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة"، و"الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، وكذلك "توفير التعليم للجميع – مبادرة المسار السريع"، والمبادرات الرائدة المتعلقة بتوفير التعليم للجميع التي تناقشها الوثيقة أدناه. كما أن اليونسكو تعوزها الوسائل الكافية لتقديم الدعم المالي لميزانيات التعليم في البلدان المعنية[٨٤]. وهناك ستة معاهد متخصصة في ميدان التعليم تابعة لليونسكو. ونظرا إلى الوظائف المنوطة بها، فإن هذه المعاهد تعاني هي أيضا من نقص التمويل، ويعتبر "المعهد الدولي لبناء القدرات في أفريقيا" أدل مثال على ذلك[٨٥].

٦١- ويكشف الاطلاع على الوثائق المتعددة المتعلقة بالأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو أثناء الخمسين سنة الأخيرة عن معضلة أشار إليها بوضوح السيد كولين ن. باور، وهو معاون مدير عام سابق:

> أتكون اليونسكو أكثر فعالية إذا دعمت مشاريع ابتكارية صغيرة أم إذا شجعت الخطط الوطنية والإقليمية الكبرى من أجل تنمية التعليم، مثل خطتي كاراتشي وأديس أبابا ... في بداية الستينات؟[٨٦].

ولا يزال هذا البيان وثيق الصلة بالموضوع، بما أنه يتناول الدور المحدد الذي يتعين على اليونسكو أن تصوغه لنفسها بالنظر إلى تعدد الأطراف الفاعلة في مجال التعليم. وبما أن خطط العمل القائمة كثيرة، فإن التحدي الراهن يتمثل أيضا في جعل اليونسكو شريكا محترما في الميدان.

٦٢- لقد عينت اليونسكو وكالة رائدة لمتابعة مؤتمر داكار، ولذلك ركزت جهودها على توفير التعليم للجميع. وهي تعلن أن "أهداف داكار الستة"[٨٧] تمثل أهم أولوياتها، وتحدد مهمتها كالآتي:

"النهوض بالتعليم كحق أساسي، وتحسين نوعية التعليم، وحفز التجارب، والابتكار والحوار السياسي"[٨٨]. وعلاوة على ذلك، فإنها "تحرص على أن يحتل التعليم صدارة برامج العمل الدولية، وأن تعبأ الموارد المالية والبشرية اللازمة لمساعدة الحكومات في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتوفير التعليم للجميع". إن هذا فعلا لجدول أعمال طموح قياسا بموارد المنظمة المحدودة.

٦٣- وشرعت اليونسكو في ترتيبات عديدة تتعلق بالتعاون والشراكة، واعية حدود إمكاناتها. وتشكل هذه الترتيبات ما يعرف بـ "آليات الدعم المتعددة الشركاء" لتنفيذ إطار عمل داكار، وتسمى "المبادرات الرائدة لتوفير التعليم للجميع". والمبادرة الرائدة هي

مجموعة منظمة من الأنشطة التي يضطلع بها شركاء متطوعون بقيادة وكالة متخصصة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة، لتناول تحديات محددة في إطار العمل على تحقيق أهداف داكار ... انطلاقا من منظور متعدد الاختصاصات، مع مراعاة التفاعل بين التعليم والعوامل الأخرى (مثل الصحة، والتغذية، والتنمية الريفية)[٨٩]. وتكون هذه المبادرات مختلفة ... وتعكس نهجا مرنة في مجال توفير الدعم والتعاون فيما يتصل بجانب محدد من جدول الأعمال المتعلق بتوفير التعليم للجميع ... وتشتمل الأنشطة على الدعوة، والاتصال، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات المؤسسية، وخدمات الاستشارة التقنية، ورصد التقدم[٩٠].

وفي المجموع، هنالك في الوقت الراهن تسع مبادرات رائدة من هذا النوع انخرطت فيها منظمات تابعة للأمم المتحدة، ووكالات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية[٩١]. وتبين العضوية في هذه المبادرات التنوع الكبير للأطراف الفاعلة التي تشارك بشكل أو بآخر في جدول الأعمال الواسع النطاق المتعلق بتوفير التعليم للجميع. وتشارك اليونسكو في جميع هذه المبادرات، وهي الوكالة الرائدة في إطار اثنتين منها، وطرف رائد مشترك في إطار خمس مبادرات أخرى. وبناء عليه، فإن "لها إمكانية أن تؤدي دورا مركزيا في تعزيز الأثر الإجمالي للبرامج الرائدة"[٩٢]. وهنالك اعتراف بأن إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يعد أمرا حاسما.

٦٤- **ويتمثل التحدي في تجسيد هذه الشراكات على أرض الواقع**، وتثبيتها بإحكام، وعلى أساس مستدام، ليس فقط في الخطط المتعلقة بقطاع التعليم، وإنما أيضا في المخططات الأوسع نطاقا المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، التي يجري تنفيذها في البلدان الشريكة، مثل أوراق استراتيجية الحد من الفقر، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وأطر العمل الإقليمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك في أدوات الأمم المتحدة، مثل التقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولن تتمكن هذه الشراكات من تطوير إمكاناتها كاملة إلا إذا اندمجت اندماجا كليا في الخطط الوطنية وأطر العمل الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية. وبناء عليه، **يوصي بإجراء تقييمات مشتركة لمختلف المبادرات الرائدة** لإطلاع مؤتمرات التقييم الإقليمية التي برمجتها اليونسكو في عام ٢٠٠٥[٩٣] عليها. وهذا من شأنه أن يتيح لمختلف الشركاء، وكذلك للجمهور عامة، المعلومات اللازمة بشأن قيمة هذه الشراكات، والميزة النسبية لكل منها، ويجعل من العبر المستخلصة من التجربة دليلا يوجه العمل في المستقبل. **انظر التوصية ٦.**

٦٥- وأكد إطار عمل داكار - التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا المشتركة، من جديد رؤية الإعلان العالمي بشأن توفير التعليم للجميع (وجومتيان، ١٩٩٠)، ورحب بالالتزامات التي قطعت في مؤتمرات دولية مختلفة[٩٤]. كما بين بوضوح المهام المنوطة بمختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل وجمع الأموال[٩٥]. وكما سيتم شرحه أدناه، سوف يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا إضافية للوفاء كليا بالتزام داكار فيما يتعلق بتقديم التمويل المشار إليه أعلاه.

٦٦- ودأبت اليونسكو، استنادا إلى ولايتها المنبثقة عن إطار عمل داكار، على حث البلدان الشريكة على وضع "خطط وطنية لتوفير التعليم للجميع"[٩٦]. وفي رأي المفتشة أن اليونسكو غالت في البداية في التوكيد على الحاجة إلى خطط وطنية منفصلة لتوفير التعليم للجميع. وبالفعل، استخدمت المنظمة موارد بشرية ومالية هامة لحث البلدان الشريكة على وضع خطط وطنية مستقلة. وأرسلت الاستبيانات، وعقدت اجتماعات المائدة المستديرة مع المنسقين المعنيين بخطط توفير التعليم للجميع، وأجريت حملات ميدانية للدعوة. ويمكن القول إنه كان من الأجدى للبلدان الشريكة لو واصلت اليونسكو مساعدتها لها حسب وعند الطلب، في صياغة سياسات وبرامج وطنية متسقة ومستدامة تتعلق بقطاع التعليم، وتدمج فيها تماما، بطبيعية الحال، الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم للجميع[٩٧]. وبدلا من ذلك، أو بالإضافة إلى ذلك، كان بإمكان اليونسكو أن تتأكد من أن أهداف توفير التعليم للجميع واردة بصورة راسخة في الخطط الوطنية المتعلقة بقطاع التعليم، واستراتيجيات البلدان المتعلقة بالتنمية و/أو الحد من الفقر، ومضمنة في أوراق استراتيجية الحد من الفقر أو مبادرات المسار السريع، حيثما وجدت، و/أو أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالتحليل والتخطيط، مثل التقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأخيرا وليس آخرا، إن اليونسكو، نظرا لمواردها المحدودة وحضورها الميداني المحدود، لا تقدر دائما على استغلال الفرص التي تتوفر لها للتأثير في هذه العمليات استغلالا أمثل[٩٨]. وقد يكون من الجدير بالاهتمام

فعلا، معرفة ما إذا كان ممكنا الحصول على مساهمات إضافية تخصص بوضوح لإنشاء خطط وطنية لتوفير التعليم للجميع.

٦٧- ويرد في استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار من أجل توفير التعليم للجميع موضع التنفيذ، وهي استراتيجية وضعتها اليونسكو بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين، اعتراف بضرورة أن يدرج التخطيط لـ "توفير التعليم للجميع في سياق أوسع"[٩٩]. وتعتمد هذه الاستراتيجية، التي ترمي إلى تكملة مبادرات تخطيط أخرى، مثل مبادرة المسار السريع التي أطلقها البنك الدولي، على خمسة إجراءات رئيسية[١٠٠]، وهي: التخطيط؛ والاتصال والدعوة؛ والتمويل والرصد والتقييم؛ والآليات الدولية والإقليمية. وتتناول بالتفصيل الاستراتيجيات الاثنتي عشرة التي جرى تحديدها في داكار، وتقترح السبل التي يمكن بها وضعها موضع التنفيذ. وتود اليونسكو أن تكون استراتيجيتها مكملة

لاستراتيجيات توفير التعليم للجميع التي تضطلع بها وكالات متعددة الأطراف وثنائية محددة، لتكون بمثابة رسالة تذكيرية أو قائمة مرجعية بالإجراءات الأساسية، وتبين من حيث المبدأ أشكال الدعم والتعاون الذي يمكن للحكومات الوطنية، كل في إطار خطتها الخاصة من أجل توفير التعليم للجميع، أن تتوقعها من المجتمع الدولي.

٦٨- وما من شك في أن هذه الوثيقة سوف تقدم قيمة مضافة، بشرط أن تطبق كل الوصفات الاستراتيجية التي تتضمنها. وحتى الآن، كان من الصعب تقييم أثرها. وتقدم الموارد الإضافية، أو المتعهد بها، ببطء شديد، حتى في إطار مبادرة المسار السريع من أجل توفير التعليم للجميع، التي اتخذها البنك الدولي والوارد وصفها أدناه[١٠١]. وبعد مضي ثلاث سنوات على إطلاق إطار عمل داكار، **من المفيد البدء بوضع استراتيجية شاملة لاستعراض وتقييم كل النهج، والمبادرات والأنشطة التي اضطلعت بها مختلف الأطراف الفاعلة لتحقيق الأهداف الستة الواردة في خطة توفير التعليم للجميع**. ومن شأن ذلك أن يسمح لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة **بمعرفة ما الذي يعمل بصورة جيدة، ولماذا، وبخاصة، كيف يمكن تعزيز عمليات التدخل الناجحة، وكيف يمكن تقاسم المعرفة المكتسبة من خلال الدروس المستخلصة**. وإن استراتيجية التقييم الشاملة المشتركة هذه، إن وجدت، سوف تمثل إسهاما هاما في مؤتمرات التقييم الإقليمية المتوخاة في الاستراتيجية الدولية لعام ٢٠٠٥، وقبل كل شيء، في المؤتمر الدولي لتقييم توفير التعليم للجميع المقرر عقده في عام ٢٠١٠. كما أنها سوف تمثل إسهاما هاما في الاستعراض الشامل لإعلان الألفية الذي تتوقع الأمم المتحدة إجراءه في عام ٢٠٠٥. وتعتبر عمليات التقييم، في النهاية، السبيل الأمثل للوقوف على فعالية الاستراتيجيات وأنشطة البرامج، وأثرها واستدامتها، كما أنها توفر المعلومات الارتجاعية اللازمة للتخطيط وصنع القرار. ومن الضروري الحرص على أن تصب عمليات التقييم التي تقوم بها أو تخطط لها المنظمات الفردية في مشروع التقييم الشامل هذا. ولذلك الغرض، **من المهم إنشاء آلية تنسيق تضمن الاتساق والتعاون من جانب كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة**، وهي أطراف متعددة كما تبينه البرامج الرائدة المتعلقة بتوفير التعليم للجميع. **وإن اليونسكو**، بفضل "الدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع، والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني"[١٠٢]، **سوف تكون في وضع أفضل يتيح لها أن تتولى زمام القيادة**. ومن شأن ذلك أن يمثل إسهاما هاما وأن يكمل بصورة مفيدة عملية الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع. **انظر التوصية ٦**.

٦٩- وكان الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع، الذي "يشكل أبرز مظهر للدور الذي تضطلع به اليونسكو في تنسيق الشراكة الدولية بشأن توفير التعليم للجميع، قد حث بقوة على وضع استراتيجية دولية"[١٠٣]. وأنشئ هذا الفريق بموجب إطار عمل داكار، واجتمع في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ثم في أبوجا، نيجيريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[١٠٤]. وفي عام ٢٠٠٣، عقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى في الهند، ومن المقرر أن يعقد اجتماع الفريق لعام ٢٠٠٤ في البرازيل. ولقد راعى اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠٠١ نتائج تقرير الرصد الأول المتعلق بتوفير التعليم للجميع (وهو تقرير داخلي)، وكلف بإعداد تقرير سنوي رسمي وذي جودة عالية يتعلق برصد توفير التعليم للجميع[١٠٥]. وصدر حتى الآن تقريران (٢٠٠٢ و٢٠٠٣/ ٢٠٠٤)، وعقدت أربعة اجتماعات تحضيرية للفريق العامل المعني بالإعداد لاجتماع الفريق الرفيع المستوى[١٠٦]. وحث اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعقود في أبوجا في عام ٢٠٠٢، اليونسكو، في جملة أمور أخرى، على "التعجيل بتعزيز قدرتها على أداء دورها في مجال التنسيق الدولي"، في حين حثها الاجتماع المعقود في نيودلهي في عام ٢٠٠٣ على "استعراض وتعزيز قدرتها في مجال التنسيق"[١٠٧]. وتساهم اليونسكو في خلق زخم سياسي (ركزت اجتماعات مجموعة الثمانية أيضا على توفير التعليم للجميع) وفي الإبقاء عليه من خلال الآليات الوارد وصفها أعلاه.

٧٠- **ومن الأمثلة الجيدة والجديرة بالذكر على التعاون النشط والطويل الأمد بين الوكالات**، ذلك التعاون القائم مع برنامج الأغذية العالمي؛ حيث تساعد اليونسكو، في إطار هذا الترتيب، برنامج الأغذية العالمي في الاضطلاع بكل أنشطته المتعلقة بقطاع التعليم،

لا سيما من خلال إعداد المشاريع، واستعراضها، وتقييمها، وإعداد البرامج القطرية، وصياغة السياسات العامة في مجال المعونة الغذائية والتعليم[١٠٨]. وإن هذا الترتيب، بالإضافة إلى آثاره الإيجابية فيما يتعلق ببناء الثقة بين الوكالات، يعزز التسليم بالميزات النسبية ونقاط القوة لهذا الطرف وذاك.

٧١- ويتبين مما ذكر أعلاه أنه يصعب على اليونسكو، وسيظل يصعب عليها، أن تكرس نفسها **كوكالة رائدة قوية وفعالة في مجال التعليم[١٠٩]، إلا إذا حصلت على الدعم الكامل من المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك شرط أن تساهم مساهمة نشطة في المبادرات والعمليات التي تضطلع بها المنظمات الأخرى، مثل استراتيجية اليونيسيف للتعجيل بتعليم البنات، ومبادرة المسار السريع التي يتولى زمامها البنك الدولي.** وفي إطار التوصية بتوسيع نطاق مبادرة المسار السريع كيما تشمل أقل البلدان نموا التي يخشى جدا ألا تحقق أهداف توفير التعليم للجميع، تعد مشاركة اليونسكو مشاركة نشطة تحديا إضافيا للوكالة.

٧٢- ويمكن القول إنه يحسن تماما باليونسكو، نظرا إلى مواردها المحدودة الموزعة بمقادير ضئيلة جدا على تشكيلة واسعة من القضايا المتعلقة بالتعليم، أن تضبط أولوياتها بإحكام أكبر، بحيث تبين بوضوح أين تكمن ميزتها النسبية. وينبغي تحسين بناء القدرات وتكثيفه كيما يتسنى تجسيده في الميدان. وعلى كل منظمة لها وسائل محدودة للعمل في الميدان أن تحدد مجالات تتميز فيها بميزة نسبية وتفوق غير منازع فيه. **وإن تحديد أولويات واضحة للبرامج في مجالات تتميز فيها اليونسكو بميزة نسبية غير منازع فيها، من شأنه أن يساعد المنظمة على الاضطلاع بدور ريادي حقيقي،** سوف يجلب لها تقدير وثقة كل شركائها، ويساعد في جمع الأموال.

٧٣- **"ويكمن نشاط توفير التعليم للجميع في صلب العمل على الصعيد القطري[١١٠]". فعلى هذا الصعيد بالذات يجب أن تتخذ إجراءات مجدية في إطار شراكة حقيقية.** ويلزم أيضا الاتفاق على تقسيم أوضح للعمل داخل المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. **ففي الحالات التي لا يتوفر فيها لدى منظمة ما العدد الكافي من الموظفين في الميدان بما يتناسب مع طلبات بلد شريك، فإن باستطاعتها أن تقرر تكليف منظمة أخرى في فريق الأمم المتحدة القطري بالاضطلاع بمهام محددة بالنيابة عنها.** كما أن التقييمات المشار إليها أعلاه المتعلقة بتوفير التعليم للجميع سوف تكون ذات فائدة في هذا الصدد، ذلك أنها سوف تبين أين تكمن نقاط القوة النسبية لمختلف المنظمات.

٧٤- **وثمة مجال تتميز فيه اليونسكو بميزة نسبية واضحة، ويبدو أنه في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مضاعفة الجهود،** وهذا المجال هو معهد اليونسكو للإحصاء. وتعلق فعلا، آمال كبيرة جدا على المعهد في ضوء النتائج الواردة في تقرير اليونسكو بشأن الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع، والنتائج التي خلص إليها البنك الدولي فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى تحسين موثوقية ونوعية البيانات المتعلقة بالتعليم الوارد وصفها أعلاه. **وهذه المتطلبات الملقاة على عاتق المعهد قاسية جدا، بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة له[١١١].**

٧٥- وتمثل نوعية التعليم مجالا آخر ذا أولوية على اليونسكو أن تضطلع فيه بدور رئيسي مسلم به[١١٢]. فيمكنها أن تساهم في قياس وتقييم تحسن النتائج في مجال التعليم، وهو أمر أساسي إذا ما أريد سد الفجوات داخل بلد ما وفيما بين البلدان. وثمة الكثير ينبغي القيام به في هذا المجال كما تبينه الدراسات الاستقصائية الأخيرة، مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب[١١٣]، الذي يبين بوضوح أن الالتحاق بالمدرسة يكون مجديا ما دامت نتائج التعليم تساعد الطلاب على كسب المعارف والمهارات، وتمكنهم من التكيف مع بيئة وطنية ودولية تتسم بمنافسة متزايدة. **وإذا ركزت الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم كثيرا على الجانب الكمي دون أن تولي المحتوى والأهمية الاهتمام الكافي، فإن المجتمع الدولي سوف يفشل من جديد في سد فجوة أخرى من فجوات اللامساواة ألا وهي – فجوة المعارف والمهارات.**

٧٦- **ويتعين على اليونسكو والمعاهد التابعة لها، أن تقوم بالتعاون مع منظمات أخرى مثل اليونيسيف، بمساعدة البلدان في إجراء عمليات تقييم مجدية في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي الوطني. فيمكن أن توفر عمليات التقييم هذه معلومات مفيدة عن الدرجة التي يحتلها التعليم من حيث النوعية،** وهي في آخر الأمر الغاية الحقيقية للأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم وأهداف توفير التعليم للجميع[١١٤]. وسوف تساعد نتائج عمليات التقييم هذه في إعلام الجمهور والحكومات، على الصعيدين الوطني والدولي، بالحالة الحقيقية. ونظرا للطابع الملح لهذه الحالة، سوف تيسر الدعوة من أجل تعبئة الموارد الداخلية والخارجية. **انظر التوصية ٣.**

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٧٧- "تجمع خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥[١١٥] بين نهج معزز للإدارة يقوم على أساس النتائج ونهج برمجة قائم على حقوق الإنسان. وتحدد الخطة خمس أولويات تنظيمية. وتتعلق اثنتان من الأولويات التنظيمية الخمس بتوفير التعليم

للجميع، وهما تعليم الفتيات والنماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد اختيرت هذه الأولويات

ليس لأن تحقيقها سيساهم مباشرة في إعمال الكثير من حقوق الطفل فحسب، بل لأن تحقيقها يمكن أيضا أن يسمح بالحصول على عدد أكبر من النتائج فيما يتعلق بغيرها من الحقوق، والنتائج التي تخص نماء الطفل.

كما حددت الخطة أهدافا مؤقتة تتوافق مع الأهداف الواردة في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الدولية، وتشمل ما يلي[١١٦]:

(أ) قيام جميع البلدان التي يقل فيها المعدل الصافي لقيد البنات بالمدارس عن ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وممارسات لتقليص عدد البنات اللواتي لا يتابعن الدراسة بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ب) القيام، بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وآليات لتعزيز تعليم فعال وجيد في مدارس ملائمة لاحتياجات الأطفال ومراعية للفروق بين الجنسين في ٥٠ بلدا على الأقل، بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ج) قيام ٢٠ بلدا على الأقل بتحديد حصيلة التعليم في مجالات معرفة القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة، وبناء القدرات من أجل كفالة المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي على مستوى التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٥[١١٧].

ويشار بوجه خاص إلى إنشاء الشراكات والقيام بالدعوة على جميع الأصعدة. وتذكر اليونسكو بوصفها "شريكا أساسيا" في هذا المسعى[١١٨]. ولا تزال اليونيسيف، كما ذكر أعلاه، تضطلع بدور قيادي استباقي ونشط جدا في إطار مبادرة الأمم المتحدة العشرية بشأن تعليم الفتيات، التي أعلن عنها في المنتدى العالمي للتعليم المعقود في عام ٢٠٠٢، والتي تستخدم حاليا كوسيلة لزيادة تعزيز الشراكات دعما لهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥.

٧٨- وإذ أدركت اليونيسيف تماما، بالاستناد إلى معدل التقدم الحالي، أن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ لا يزال أكثر من مشكوك فيه، فقد **أطلقت مبادرتها "٢٥ بحلول ٢٠٠٥"** أثناء مؤتمر وزراء التربية والوزراء المكلفين بالتخطيط الاقتصادي في الدول الأفريقية الأعضاء (مينيداف الثالث) المعقود في جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتستهدف استراتيجية التعجيل هذه، التي ترمي إلى تحقيق نتائج سريعة ومتينة ومستدامة، ٢٥ بلدا تعد الأكثر عرضة للإخفاق في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥، حيث هنالك "٧١ بلدا يقل فيها المعدل الصافي لقيد الفتيات في المدارس عن ٨٥ في المائة، بما يبرز الحاجة المستمرة لاتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة"[١١٩]. وتتمثل التحديات الرئيسية في إحكام الرصد، أي

رصد الاتجاهات فيما يتعلق بالفتيات غير الملتحقات بالمدرسة ومدى تطابقها مع المؤشرات المبلغ عنها دوليا فيما يخص القيد في المدارس وإنهاء التعليم، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع ... وإيلاء الأولوية للمنظور الجنساني ... [و] دمج الأنشطة الناجحة، أو رفع مستواها، لتوسيع نطاق التغطية على درب توفير التعليم للجميع[١٢٠].

٧٩- وتسلم اليونيسيف بأن:

هنالك صعوبة في تقييم التقدم المحرز في مجال التحصيل الدراسي، ذلك أن معظم البلدان لا تتوفر لديها النظم اللازمة للرصد[١٢١]. وثمة عمل ينبغي القيام به في مجال تقييم التشكيلة الواسعة من الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيسيف بنجاح، لتقديم بيانات تقوم على أدلة بغية إقناع الشركاء الرئيسيين بالاستثمار فيها[١٢٢].

وهذا يثير مسألة ذات بعد عالمي بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. فعمليات التقييم لا تحلل بصورة منهجية كيما يتسنى استنتاج العبر من التجربة واستخلاص الممارسات الفضلى لما فيه صالح المنظمة الأصلية والمنظمات النشطة في هذا المجال، وبخاصة البلدان الشريكة. ولهذا الغرض، لا بد من إقامة قواعد بيانات داخل القطر بالتعاون مع البلدان الشريكة المعنية[١٢٣]. "أفليس من الرائع أن يتوخى إنشاء قاعدة موحدة يمكن لكل الشركاء من خلالها الوصول إلى أدلة من واقع التجربة؟"[١٢٤]. إن هذا الاقتراح قيم جدا، تتبناه المفتشة وتوصي بأن يتولى هذه المبادرة فريق التقييم التابع للأمم المتحدة الذي يجمع المقيمين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ولجنة المساعدة الإنمائية. وينبغي استخدام الترتيبات القائمة، مثل بوابة التنمية، استخداما جيدا. **وينبغي تكليف فريق التقييم بمعالجة هذه المسألة، بغية اقتراح الحلول وتقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار عملية الاستعراض بشأن الأنشطة التنفيذية التي تجرى كل ثلاث سنوات**[١٢٥]. **انظر التوصية ٥.**

٨٠- وتشير أرقام غير نهائية صادرة عن اليونيسيف إلى أن نسبة ١٥ في المائة من مجموع النفقات خصصت في عام ٢٠٠١ لتعليم الفتيات، أي مبلغ قدره ١٥٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٢، ارتفعت الحصة إلى ١٩ في المائة، لتبلغ ٢٠١ مليون دولار من أصل نفقات إجمالية قدرها ١ ٠٤٤ مليون دولار (دون اعتبار دعم البرنامج الذي بلغ ١٤٥ مليون دولار)، وذلك إلى حد ما نتيجة الدور البارز الذي اضطلعت به اليونيسيف في أفغانستان. وحسب اليونيسيف، تقوم استراتيجية التعجيل أيضا على

التمويل الإضافي الذي ينبغي تقديمه للعديد من البلدان التي تم اختيارها من خلال مبادرة المسار السريع التي أطلقها البنك الدولي.

٨١- وتهدف اليونيسيف إلى التأثير في الاستراتيجيات الشاملة في المجالات التي تندرج ضمن نطاق ولايتها، ولكنها ترمي أيضا، من خلال حضورها الميداني القوي والنشيط، إلى تشكيل السياسات العامة الوطنية. ولذلك، طورت القدرة على اصطحاب البلدان وإسداء النصح لها فيما يتعلق بالنماذج الوطنية من أجل التنفيذ الناجح و/أو كيفية تطوير النماذج القابلة للتنفيذ. وتبذل اليونيسيف جهودا كبرى كيما تتجسد توجهاتها الاستراتيجية في جميع وثائق التخطيط الدولية والوطنية، مثل التقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة، وأوراق استراتيجية الحد من الفقر، أو ما يعادلها من خطط التنمية والحد من الفقر، وكذلك الاستراتيجيات القطاعية والنهج القطاعية. كما يتجسد الاحترام الذي تحظى به اليونيسيف من جانب الحكومات والجمهور عامة في مستويات التمويل التكميلي الذي تحصل عليه.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢- لقد ثبتت بشكل واضح الصلة بين التعليم والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضايا الجنسانية، وتمكين المرأة، ومسألة الحمل لدى الفتيات اللائي في سن الدراسة. وبناء عليه، كان من الطبيعي أن يبدأ اهتمام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمسألة التعليم منذ مرحلة مبكرة. ولقد كرس المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فصلا كاملا في برنامج عمله لذلك الترابط، وكما هو مذكور في الفصل المشار إليه (الفصل الحادي عشر، النمو السكاني والتعليم)، إن التقدم في مجال التعليم يساعد إلى حد بعيد في خفض معدلات الخصوبة، والاعتلال والوفيات وفي تمكين المرأة[١٢٦]. وهناك تسليم بأهمية الهدف الذي رسمه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمتمثل في وصول الجميع إلى خدمات جيدة في مجال الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ بوصفه عنصرا جوهريا لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية عامة، وأهداف التعليم خاصة. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الأطراف المنظمة الأخرى لمؤتمر داكار ٢٠٠٠، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، والبنك الدولي، على "بيان مشترك" أعرب فيه عن التزامه الثابت بدفع أهداف توفير التعليم للجميع إلى الأمام[١٢٧].

٨٣- وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين نوعية التعليم الأساسي من خلال تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالمناهج الدراسية، ومن خلال تطوير استراتيجيات تدريس أكثر فعالية. كما ساعد، من خلال الجهود التي اضطلع بها في مجال الدعوة، في الإبقاء على تعليم النساء والفتيات ضمن أولى اهتمامات برامج العمل الدولية والوطنية. وشرع في تعليم السكان في نهاية الستينات بوصفه مجالا رئيسيا للمساعدة البرنامجية التي يمنحها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا يزال هذا النشاط يشكل حتى الآن، بالتنسيق مع اليونسكو، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الوطنيين، عنصرا رئيسيا في برامج التعليم لدى نحو ٩٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم. وتتمثل مساهمة الصندوق في توفير التعليم للجميع في الاضطلاع بأنشطة قطرية داخل المدرسة وخارجها، والقيام بالدعوة لصالح النساء والفتيات ومن أجل التعليم الأساسي، بما في ذلك تعليم الفتيات. ويساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز المساواة في التعليم من خلال مراجعة المحتوى ذي الصلة في المنهج الدراسي، مثل الصحة الإنجابية، بما فيها الصحة الإنجابية للمراهق، وتوفير التعليم في المجالات المتعلقة بالسكان/الحياة الأسرية، والوقاية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنمية المهارات الحياتية، والتثقيف عن طريق الأقران، والتحسيس بالمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، إلخ. ويساعد الصندوق البلدان الشريكة في تحسين تدريب المدرسين من خلال استحداث أساليب تدريس أكثر فعالية، وتطوير المادة التربوية ذات الصلة، ويحرص على أن يكون التعليم مندمجا في كافة البرامج التابعة للصندوق[١٢٨]. ويهدف هذا كله إلى تعزيز نوعية التعليم ومتزلته. ويجري التعاون بين الوكالات على الأصعدة الدولية والإقليمية والقطرية بهدف دعم المبادرات ذات النطاق العالمي، مثل "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات"، و"عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية".

٨٤- وفي عام ٢٠٠٠، أنفق صندوق الأمم المتحدة للسكان من موارده الأساسية مبلغ ١٢,٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الأنشطة المتعلقة بتوفير التعليم للجميع[١٢٩]: ٧,٣ ملايين دولار للتثقيف في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، و١,٥ مليون دولار لدعم التعليم من خلال الإعلام والاتصال، و٣,٧ ملايين دولار لتوفير التعليم للجميع، لا سيما لتعليم الفتيات. وبالنسبة للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، خصص مبلغ ٢٢,٧ مليون دولار للتثقيف في مجال الصحة الإنجابية والصحة الجنسية، ومبلغ ٥,٨ مليون دولار لتوفير التعليم للجميع، بما في ذلك تعليم الفتيات، ومبلغ مليون دولار لدعم التعليم من خلال أنشطة الإعلام والاتصال[١٣٠]. وتغطي هذه الموارد الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٣٠ بلدا. ويتضح مرة أخرى أن مستوى الموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان منخفض جدا بحيث لا يسمح للصندوق بالمساهمة في كامل هذه الأنشطة الهامة مساهمة حاسمة.

برنامج الأغذية العالمي

٨٥- يعد برنامج الأغذية العالمي، منذ ما يزيد على ٤٠ سنة، أكبر منظم لبرامج التغذية المدرسية في العالم النامي. ويعتبر تقديم الغذاء للأطفال في المدرسة حافزا هاما للتشجيع على الالتحاق بالمدارس[١٣١]. وخلال السنة التي انعقد فيها مؤتمر داكار بشأن توفير التعليم للجميع، شملت الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأغذية العالمي في مجال التزويد بالأغذية المدرسية ١٢,٣ مليون طفل؛ وارتفع هذا الرقم في عام ٢٠٠٢ ليبلغ ١٥,٦ مليون طفل في ٦٤ بلدا. واستهل برنامج الأغذية العالمي الحملة العالمية للتغذية المدرسية بهدف توسيع سبل الوصول إلى الخدمات التي يوفرها البرنامج وتحسين التعليم للملايين من الأطفال الفقراء[١٣٢]، وتمثل هذه الحملة مساهمة البرنامج في توفير التعليم للجميع[١٣٣]. كما تقدم حصص منزلية للأسر التي ترعى أطفالا فقدوا آباءهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو الحرب أو الكوارث الطبيعية. وهنالك استراتيجيات للتغذية المدرسية خاصة بأيتام فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا، وزامبيا، وكمبوديا، وكينيا. ويفيد التقرير العالمي عن التغذية المدرسية لعام ٢٠٠٢، بأنه كانت توجد في منتصف ٢٠٠١ برامج حصص غذائية منزلية مبرمجة أو جارية في ١٦ بلدا. وبما أن الديدان المعوية تقوض كفاءة برامج التغذية المدرسية، قرر برنامج الأغذية العالمي، مع منظمة الصحة العالمية والحكومات الوطنية، إدراج علاج طبي في المواقع التي تشملها هذه البرامج مع تعليمات فيما يتعلق بالنظافة الصحية. وفي عام ٢٠٠١، وفر التدريب لـ ٢١ بلدا[١٣٤].

٨٦- وهنالك بعض الملاحظات التي ينبغي إبداؤها فيما يتعلق بهذه البرامج: أولا، لا شك في أن هذه البرامج مفيدة للغاية، غير أنه لا يمكنها أن تشمل سوى نسبة مئوية ضئيلة من الأطفال الملتحقين بالمدارس، أي نحو ١٥,٦ مليون من أصل مجموع ٥٩٣,٨ مليون من الأطفال البالغين سن الدراسة في العالم النامي (في عام ١٩٩٩)[١٣٥]، أي أقل من ٣ في المائة. وبناء عليه، ينبغي زيادة مبلغ الموارد المخصصة لهذه البرامج زيادة هامة.

٨٧- ثانيا، يؤمن برنامج الأغذية العالمي بأن الرصد والتقييم يشكلان جزءا لا يتجزأ من برنامج التغذية المدرسية الموجه نحو تحقيق النتائج. ولذلك، استحدث في عام ٢٠٠١ نظاما موحدا لجمع وتجهيز المعلومات بشأن برامجه، وينوي تعزيز هذا النظام وتحسينه بما يكفل الحصول على معلومات أولية بشأن كل برامج التغذية المدرسية التي تحصل على المساعدة قبل نهاية عام ٢٠٠٣[١٣٦]. وسيجري في عام ٢٠٠٣ توسيع نطاق نظام الرصد الساتلي، أرغوس، الذي طور وجرب في عام ٢٠٠١، بهدف تكملة أنظمة الرصد الأخرى التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، مثل نظام تتبع السلع كومباس، والدراسات الاستقصائية الأولية، وزيارات الرصد المفاجئة إلى المدارس، لتحسين إدارة البرنامج وشفافيته[١٣٧].

٨٨- ويبدو للمفتشة أن هذه المبادرات وما تنطوي عليه من إمكانات يجب أن تتاح لأعضاء منظومة الأمم المتحدة الآخرين المعنيين بجمع البيانات وتحسين مناهج الجمع. ويمكن أن يوفر النهج الذي يتبعه برنامج الأغذية العالمي نموذجا إضافيا مفيدا للتحقق من دقة المؤشرات المتعلقة بالحضور والقيد والأداء. ومن الواجب تعزيز أوجه التآزر مع معهد اليونسكو للإحصاء وكل المنظمات الأخرى المعنية بجمع البيانات المتعلقة بالتعليم.

٨٩- وهنالك ملاحظة عامة تفرض نفسها في هذا السياق. فمن الطبيعي أن تسعى كل منظمة قبل كل شيء إلى معالجة الاهتمامات والمشكلات التنظيمية الخاصة بها. ولكن لا يولى الاهتمام الكافي لاستكشاف إمكانات الأنظمة القائمة، أو تلك التي جرى تصميمها وبرمجتها حديثا، لخدمة أغراض إضافية قد تكون من اختصاص منظمة أخرى، أو صندوق آخر أو برنامج آخر في منظومة الأمم المتحدة. **ولقد آن الأوان لتقاسم المعلومات والمعارف بصورة منهجية أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل جني أقصى ما يمكن من الفوائد.** وبناء عليه، يتعين على كل المنظمات إفادة بعضها البعض بصورة روتينية بشأن المناهج أو الأنظمة (تكنولوجيا الاتصال) الجديدة لضمان الاستخدام الأمثل وتجنب الازدواج والتبديد. ويمكن تنظيم تقاسم المعلومات هذا في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين. **انظر التوصية ٤.**

٩٠- **وينبغي لبرنامج الأغذية العالمي والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تستكشف السبل التي تكفل زيادة التعاون في الميدان بحيث يتحقق أقصى أثر ممكن، وأن تفكر أكثر فأكثر في القيام بعمليات تقييم ورصد مشتركة لتقدير قيمة مساهمات كل منها لصالح البلدان الشريكة.** فالإمكانات متوفرة وتم اتخاذ خطوات أولى كبداية. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأنه

أقام شراكات في مجال التغذية المدرسية مع اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص[١٣٨].

ويقال أيضا إن المناقشات جارية مع اليونيسيف و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (لتقديم، الأدوات الزراعية، على سبيل المثال) ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن منظمات أخرى، (لتدبير القروض الصغيرة لصالح النساء والمؤسسات الصغيرة التي تنتج وتجهز

الأغذية في المجتمعات المحلية حيث يقدم برنامج الأغذية العالمي الوجبات المدرسية)[١٣٩]، كي تحقق برامج التغذية المدرسية أقصى ما يمكن من الفوائد[١٤٠]. ويبدو من خلال المحادثات الاستكشافية الجارية بهدف زيادة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في إطار مشاريع البستنة في المدارس أن التجربة الواسعة التي اكتسبتها اليونيسيف على مدى السنوات في هذا الميدان لم يستفد منها على النحو الكامل، **وهذا يشير إلى الضرورة القصوى لتعزيز إدارة المعارف داخل منظومة الأمم المتحدة**[١٤١]. ويصف التقرير العالمي للتغذية المدرسية لعام ٢٠٠٣ قرارا اتخذته اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بجمع قواهما وإنشاء شراكة رسمية للجمع بين مجالات خبراتهما بهدف "تحسين بيئة الأطفال الصحية والغذائية والدراسية تحسينا كبيرا"[١٤٢]. وتحتاج هذه المبادرات إلى دعم مستمر وقوي من المجلس التنفيذي لكل من تلك المنظمات. **انظر التوصية ٤.**

منظمة العمل الدولية

٩١- من الواضح أنه لن يمكن إحراز تقدم هام على جبهة توفير التعليم للجميع إذا ظل "عمل الأطفال" مستمرا بلا هوادة. وحسب التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في الوثيقة كل طفل يهم: التقديرات العالمية الجديدة بشأن عمل الأطفال[١٤٣]، "كان يوجد في العالم عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٥٢ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة يمارسون نشاطا ما من الأنشطة الاقتصادية" (بما في ذلك العمل المسموح به بموجب اتفاقات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، والعمل غير المسموح به) "بمن فيهم ٢١١ مليون ينتمون إلى الفئة العمرية بين ٥ - ١٤ سنة"[١٤٤]. وفي بحث أجرته منظمة العمل الدولية/البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وتم التركيز فيه على "عمل الأطفال" بالمعنى الحصري للكلمة، وهو مفهوم ضيق يستبعد

> أنشطة الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٢ سنة فأكثر والذين يستخدمون فقط لبضع ساعات في الأسبوع في الأعمال الخفيفة المسموح بها، وأنشطة الأطفال البالغة أعمارهم ١٥ سنة فأكثر والذين يستخدمون في أعمال لا تصنف بوصفها "خطرة"[١٤٥]

قدر عدد الأطفال المستخدمين بحوالي ٢٤٦ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة، منهم ١٨٦ مليون طفل تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و١١٠ مليون طفل دون سن الثانية عشرة. وهنالك ١٧١ مليونا من العمال الأطفال الذين يستخدمون في ظروف أو أوضاع خطرة، منهم ١١١ مليون طفل تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وكان البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال يمول في بداياته من طرف جهة مانحة واحدة، هي ألمانيا، وبدأ نشاطه في عام ١٩٩٢ بستة بلدان أصلية. وينشط البرنامج اليوم في ٨٢ دولة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وبلغت نفقات البرنامج ٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ (مقارنة بمبلغ ٣٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١، ومبلغ ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠)[١٤٦]. ويقدم البرنامج أنشطة تمهيدية تتعلق بالسياسات العامة وأنشطة تقليدية تندرج في إطار المراحل النهائية، وذلك بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء في مجالات عديدة.

٩٢- **ويمثل عمل الأطفال عائقا أساسيا أمام توفير التعليم للجميع**، ذلك أن الأطفال الذين يعملون على أساس التفرغ لا يمكنهم الحضور إلى المدرسة؛ أما الأطفال الذين يجمعون بين العمل والدراسة، فإن نتائجهم الدراسية تتأثر بذلك، ويرجح أن تكون معدلات ترك الدراسة لدى هذه الفئة مرتفعة جدا. ونظرا لأن أغلبية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم من الفتيات (٥٧ في المائة)، يجب أن تتضافر الجهود الرامية إلى زيادة تعليم الفتيات مع الجهود المبذولة من أجل القضاء تدريجيا على عمل الأطفال، ذلك أن جانبا كبيرا من عمل الفتيات لا يكشف ولا يحسب ولا يقدر (مثل العمل المترلي، والعبودية المترلية، والعمل الزراعي). لذلك، يعد البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال عضوا نشطا في إطار مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات التي تقودها اليونيسيف[١٤٧]. ويحدث التفاعل مع اليونسكو في إطار برنامج اليونسكو النموذجي: المدرسون ونوعية التعليم[١٤٨]. ولقد سبقت الإشارة إلى الدور الذي يؤديه المدرسون. وبناء عليه، يظل تنفيذ التوصيات المشتركة بين اليونسكو ومنظمة العمل الدولية من أجل تحسين مركز المدرسين وظروف عملهم أمرا حاسما بالنسبة لإصلاح التعليم. وبينما ينشط البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال بصورة مكثفة في قطاعات التعليم غير الرسمي والتعليم والتدريب المهنيين، **يسلم بأن إدماج الأطفال في النظم الرسمية يبقى مهما، لأنه يسمح لهم بالانسحاب بصفة دائمة من العمل**. وغالبا ما ينتمي الأطفال المستخدمون في أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى أدنى الطبقات الاجتماعية من حيث الأصل العرقي والثقافة[١٤٩]. ومن المهم استهداف هؤلاء الأطفال وغيرهم من المجموعات المستبعدة، نظرا إلى أن التوسع التدرجي لنظام التعليم يستغرق وقتا طويلا. وهذا ما يجري من خلال تدابير متنوعة تعوض عن التكاليف غير المباشرة والبديلة، مثل الوجبات المدرسية، والرعاية الصحية، وكذلك خطط الحفز الأخرى، مثل توفير مصادر الدخل البديلة، والخطط الموازية المدرة للدخل، كالقروض الصغيرة مثلا.

٩٣- ويتمثل التحدي بالنسبة لمنظمة العمل الدولية في **العمل بالتعاون الوثيق والتفاعل، مع جميع الشركاء الآخرين الذين يسعون**

بصورة نشطة إلى تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع وما يتصل بذلك من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المجتمع المدني، وتقاسم المعارف والخبرات معهم ونقلها، وكذلك التعلم منهم. وتتوفر لدى منظمة العمل الدولية المؤهلات اللازمة لضمان إدراج كل هذه الجهود، التي تبذلها المنظمات الأخرى أيضا، في إطار واسع النطاق ومتسق ومستدام يهدف إلى محاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي[١٥٠]. **ويتمثل التحدي بالنسبة لكل الشركاء المعنيين بالتنمية عامة، والتعليم خاصة، في تبني الهدف الذي رسمه البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وهو "السعي إلى الحد من عمل الأطفال، بوصفه هدفا إنمائيا بديهيا".** وعلى الحكومات أن تراعى هذا الهدف لدى وضع استراتيجياتها الإنمائية والمتعلقة بالحد من الفقر بالتعاون مع شركائها الدوليين. وتشتمل هذه الاستراتيجيات على أوراق استراتيجية الحد من الفقر، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والخطط والبرامج القطاعية المختلفة، وكذلك التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة[١٥١]. **وينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين مؤسسات مثل البنك الدولي، والبنوك الإقليمية الرئيسية، واليونسكو، واليونيسيف، ولكن أيضا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، بهدف إقامة الروابط بين برامجها. انظر التوصيتين ٤ و٧.**

منظمة الأمم المتحدة

٩٤- إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتمادها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، قد وضعت المعلم الدولي الأول للتعليم، حيث أقرت التعليم بوصفه حقا أساسيا للجميع. وفي عام ١٩٥٩، أقر إعلان حقوق الطفل الحق في التعليم لكل طفل[١٥٢]. ونصت المادة ٢٨(أ) من اتفاقية حقوق الطفل على أن "التعليم الابتدائي يجب أن يكون إلزاميا ومجانيا للجميع". وتعدد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني لعام ١٩٧٠، بين أهدافها، "التوصل إلى قيد جميع الأطفال البالغين سن التعليم الابتدائي في المدارس"[١٥٣]. وفي عام ١٩٨٠، أعلنت الأمم المتحدة استراتيجيتها الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث التي حددت هدف تحقيق أكبر معدل عالمي ممكن لتسجيل الأطفال في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٠[١٥٤]. وبالفعل، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال الخمسين سنة الماضية، عددا كبيرا من القرارات المتعلقة بالتعليم، وصادقت في حالات كثيرة على خطط العمل والقرارات التي بادرت بها اليونسكو واليونيسيف بشأن التعليم. وعلاوة على ذلك، بادرت الأمم المتحدة بالدعوة لعقد العديد من المؤتمرات الدولية التي أفضت إلى إقرار خطط عمل تتضمن أهدافا تتعلق بالتعليم، وأهمها إعلان الألفية وأهداف التعليم الواردة فيه المشار إليها أعلاه. وتناولت المؤتمرات الدولية التي تعاقبت خلال التسعينات، والتي عقدت في إطار الأمم المتحدة، الصلة بين التعليم والمواضيع الرئيسية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة، مثل المسائل المتعلقة بالأطفال، والمرأة، والبيئة، والتنمية الاجتماعية، والسكان[١٥٥]. وفي عام ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١١٦/٥٦ الذي أعلن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢. وقررت بموجب قرارها ١٦٦/٥٧

أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدور تنسيقي في الحث والتحفيز على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الدولي في إطار العقد، على نحو يكمل العملية الجارية بتوفير التعليم للجميع، وبتنسيق معها[١٥٦].

وتقديرا للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ينبغي الإشارة أيضا إلى جدول الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة، الذي يسند إلى التعليم دورا محوريا، مثلما يرد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

٩٥- كما اضطلعت الأمم المتحدة بدور متابعة عمليات الرصد فيما يتعلق بخطط العمل التي اعتمدتها مؤتمرات رئيسية، وأبرزها تلك الواردة في إعلان الألفية. ولهذا الغرض، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة، بالاشتراك مع المدير المكلف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع الألفية، للتوصية بالاستراتيجيات المثلى الكفيلة بتلبية الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم لتحسين وضع الإنسان تحسينا جوهريا بحلول عام ٢٠١٥[١٥٧]. وأنشئت أفرقة عمل عديدة، يعنى أحدها بالتحديد بموضوع التعليم والمساواة بين الجنسين، وشرعت هذه الأفرقة في أعمال البحث المنوطة بها.

٩٦- ومن الأمور البالغة الأهمية أن الأمم المتحدة كانت على مر السنين أقوى الداعين إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وكانت استراتيجيتها في هذا الصدد متسقة جدا. وتجسدت آخر محاولة لتركيز اهتمام العالم على ضرورة زيادة التمويل من أجل التنمية في مؤتمر مونتيري، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢ في المكسيك. وقوبل المؤتمر بالترحيب بوصفه معلما في مجال تعزيز الشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية، ولأنه أوضح هذه العلاقة على أساس المساءلة المتبادلة. فكان على البلدان النامية أن تتحمل المسؤولية كاملة فيما يتعلق بتنميتها، بينما كان على الشركاء في التنمية أن يساعدوا في خلق البيئة التمكينية السليمة عن طريق إضفاء المزيد من التماسك والاتساق على استراتيجياتهم ودعمهم. وبرز مفهوم "ميثاق" جديد، ينبغي مواصلة العمل بشأنه لجعله ملزما أكثر وليتسنى رصده. وقطعت الدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامات بزيادة ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية

من المستوى الحالي وقدره ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ما متوسطه ٠,٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦، بوصف ذلك خطوة صوب بلوغ الهدف الذي أعيد تأكيده، وهو ٠,٧ في المائة [و] تعهدت الولايات المتحدة بزيادة مساعدتها الأساسية للبلدان النامية بنسبة ٥٠ في المائة في غضون السنوات الثلاث القادمة، بحيث ترتفع هذه المساعدة بمبلغ ٥ بلايين دولار في السنة مقارنة بالمستويات الحالية المقدرة بمبلغ ١٠ بلايين دولار لتصل إلى معدل جار قدره ١٥ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٠٦[١٥٨].

٩٧- إلا أن هذه الالتزامات لم تنفذ حتى الآن تنفيذا تاما، وهو أمر يؤسف له. **وتدفع البلدان النامية بأنها اضطلعت بإصلاحات كبرى فيما يتعلق بحسن الإدارة بالإضافة إلى إصلاحات أخرى، غير أن شركاءها في العالم المتقدم لم يسرعوا في الاستجابة والوفاء، وزيادة الموارد الخارجية اللازمة، وتعزيز اتساق السياسات التجارية، وتخفيف عبء الديون بشروط ميسرة، وتحسين نقل التكنولوجيا، واتخاذ التدابير الأخرى ذات الصلة بالسياسات العامة، وهي العوامل التي تشكل معا "بيئة دولية مواتية"**. ولقد كانت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لزيادة الوعي بكل هذه القضايا فعالة، غير أنه يتضح أنه من الواجب مواصلتها.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٩٨- لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتعليم ولا أهداف توفير التعليم للجميع ما دامت جميع الوكالات الرئيسية المعنية بصنع السياسات العامة، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد فيما يتعلق بأنشطة التعليم على الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية لا تراعي بصورة منهجية ولا تستهدف بوجه خاص الأطفال المحرومين، وفي هذه الحالة بالذات، الأطفال اللاجئين والأطفال المشردين داخليا. وينبغي ألا تترك مهمة معالجة هذه المسألة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المقام الأول. ومن حيث المبدأ، على الحكومات أن تتحمل المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتوفير التعليم للاجئين. وبناء عليه، ينبغي أن تقدم الرعاية لهؤلاء الأطفال من خلال برامج تعليم تنفذ على المستوى القطري. غير أنه بما أن العديد من البلدان النامية لا تتوفر لديها الوسائل الكافية لتوفير التعليم لغير المواطنين، لا سيما في حالات الطوارئ، فإنها تعتمد إلى حد كبير على المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها المفوضية وشركاؤها المعنيون بالتنفيذ. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم ٣٧,٦٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، خصص نصفها تقريبا للتعليم الابتدائي.

٩٩- وبالنظر إلى ما سبق ذكره، **من المهم جدا أن تشرك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصورة منهجية في التعاون المعزز وتبادل المعلومات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان التعليم، المقترح في هذا التقرير، لا سيما لدى وضع المخططات المتعلقة بقطاع التعليم، أو المخططات المتعلقة بتوفير التعليم للجميع (اليونسكو)، أو استراتيجيات التعجيل بتعليم البنات (اليونيسيف) أو مبادرة البنك الدولي لتوفير التعليم للجميع – المسار السريع، وكذلك مخططات التنمية والحد من الفقر، بالتعاون مع بلدان شريكة لديها سكان لاجئون ومشردون داخليا.** وكثيرا ما تكون وكالات الأمم المتحدة غائبة في المواقع التي تنشط فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولذلك، يعتبر تعزيز التفاعل مع المفوضية أمرا حاسما. **ويجب أن تشترك منظومة الأمم المتحدة برمتها في الاهتمام باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وبتعليمهم، وأن تدرج هذه المسألة في أنشطتها الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات العامة والتخطيط والبرامج. انظر التوصيتين ٤ و٧.**

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

١٠٠- أنشئت الأونروا في عام ١٩٤٩، ومددت ولايتها في عام ٢٠٠١ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥[١٥٩]. والهدف العام بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هو

تحسين البنية الأساسية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، وذلك بمواصلة تقديم المساعدة إليهم ... حتى يتحقق حل عادل ودائم للمشكلة... **ويشكل التعليم أكبر المجالات البرنامجية للوكالة من حيث حصته من ميزانية الوكالة ونسبة موظفيها العاملين فيه.** ويوفر البرنامج التعليم العام، وتدريب المعلمين، والتعليم المهني التقني وتدريب أطفال اللاجئين وشبابهم ... وفقا لمعايير اليونسكو ... وستظل الوكالة تعتمد على ما تقدمه اليونسكو من دراية تقنية ودعم.

وهنالك أربعة برامج فرعية، أولها، البرنامج الفرعي للتعليم العام، الذي يستخدم في الوقت الراهن ١٥ ٧٣٥ معلما، يوفرون التعليم الابتدائي والإعدادي... لعدد من أطفال اللاجئين المستحقين يبلغ ٥٠٠ ٩٧٣ في ٦٤٤ من مدارس الأونروا"[١٦٠]. وتتعلق البرامج الفرعية الثلاثة الأخرى بما يلي: التعليم والتدريب التقنيان والمهنيان، وتدريب المعلمين، والتوظيف والإرشاد الوظيفي. وبناء عليه، فإن الأونروا لا تدعم فقط الهدفين المتعلقين بالتعليم الواردين ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما أيضا كل الأهداف الأخرى المتعلقة بتوفير التعليم

للجميع. وتبين آخر المعلومات الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية أن التزامات الأونروا لعام ٢٠٠١ فيما يتعلق بتقديم المعونة من أجل التعليم تقدر بمبلغ ١٧٤,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٤٧,٤ مليون دولار للتعليم الأساسي.

البنك الدولي

١٠١- إن ما يميز البنك الدولي (والمؤسسة الدولية للتنمية)[١٦١] عن المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يتعدى مجرد الاختلاف في الطبيعة. إنه، في جملة أمور أخرى، نوعية العلاقة التي تربطهما مع البلدان الشريكة، ووصولهما إلى كبار المسؤولين الوزاريين (الخزانة والمالية) وصانعي القرار، على أساس تفضيلي، بالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة التي تتعامل عموما مع الوزارة المختصة. كما يتميز البنك الدولي بمستوى تدخلاته - حيث يتعامل البنك مع أجزاء كبيرة من نظم التعليم لدى البلدان الشريكة - وبعدد موظفيه، وأخيرا وليس آخرا، بثقة الجهات المانحة الرئيسية التي تتجسد أيضا في مستويات إعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

١٠٢- وحدد البنك الدولي استراتيجيته بوجه عام في وثائق عديدة، من بينها استراتيجية قطاع التعليم[١٦٢]. وحتى إذا أمكن القول بأن موارد البنك محدودة أيضا وتستخدم أساسا في شكل قروض، فإن هذه الموارد، بالنسبة للتعليم وحده، أكبر بنحو ١٢ مرة من الموارد الموضوعة تحت تصرف اليونسكو[١٦٣].

ويرتكز عمل البنك الدولي في مجال التعليم على مجالين واسعين: توفير التعليم للجميع، مع التركيز بوجه خاص على تعميم التعليم الابتدائي؛ والتعليم من أجل بلوغ اقتصاد المعرفة[١٦٤].

وتعطي القائمة الجزئية التالية للمشاريع التي بدئت في عام ٢٠٠٢، فكرة عن حجم أنشطة البنك الدولي وطبيعتها[١٦٥]:

- غينيا: مشروع برنامج توفير التعليم للجميع (المرحلة الأولى) ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (القروض البرنامجية القابلة للتكييف)؛
- موريتانيا: المشروع الشامل لمركز التعليم من بعد: ٣,٣ مليون دولار (قروض من أجل التعليم والابتكار)؛
- تنزانيا: مشروع برنامج تنمية التعليم الابتدائي: ١٥٠ مليون دولار (قرض مخصص للتكيف القطاعي)؛
- شيلي: مشروع التعلم والتدريب مدى الحياة: ٧٥,٨ مليون دولار (قروض مخصصة لاستثمارات محددة)؛
- البرازيل: مشروع النهوض بالمرحلة الثالثة من التعليم (صندوق التعليم الخاص بالمرحلة الثالثة): ١٦٠ مليون دولار (قروض برنامجية قابلة للتكييف).

١٠٣- وفي عام ٢٠٠٢، بلغت القروض المخصصة للتعليم ١ ٣٩٤ مليون دولار، مسجلة بذلك زيادة هامة مقارنة بمبلغ ٨٣٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١، ومبلغ ٦٨٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، غير أنها ظلت دون مستويات عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، حيث بلغت أكثر من ٣ بلايين دولار، ونحو ١ ٤٠٠ مليون دولار، على التوالي. ويؤكد البنك الدولي على أن

التحولات فيما يتعلق بالقروض المخصصة للتعليم استمرت خلال السنة المالية ٢٠٠٢، مما يدعم التطور الهام الملحوظ على مدى أربعة عقود فيما يتعلق بالقروض التي يخصصها البنك للقطاع[١٦٦]: سجلت القروض المخصصة للتعليم نموا نسبة إلى مجموع القروض المقدمة من البنك: فحصة التعليم المقدرة بـ ٧ في المائة من... مجموع القروض الممنوحة من البنك ... كانت أكثر من ضعف الحصة المسجلة في السنوات المالية ١٩٦٣-١٩٦٩ والبالغة ٣ في المائة ... وزاد الدعم المقدم للتعليم الابتدائي بصورة مذهلة ... بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠٠٢، مقارنة بنسبة ٢ في المائة خلال السنوات المالية ١٩٦٣-١٩٦٩[١٦٧].

واستأثرت حافظة أمريكا اللاتينية بأكبر مبلغ بالدولار في عام ٢٠٠٢، خصص لمشاريع كبرى عديدة في الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك. ومثلت أفريقيا ربع العدد الكلي للمشاريع.

١٠٤- كما يشدد الأخصائيون في مجال التعليم في البنك الدولي على قيمة الأعمال التحليلية التي يضطلعون بها فيما يتعلق بالتعليم. وفي النهاية

شهدت استخدامات موارد البنك تحولات جذرية ... فلقد أخذ البنك يتحول باطراد من نهج "الإنشاء"، بالمفهوم المادي للكلمة، إلى نهج يركز على تعزيز الوصول، وتحسين النوعية، وزيادة مواد التعلم، وتحسين صياغة السياسات العامة المتعلقة بالتعليم، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات[١٦٨].

ويعكس هذا اعترافا واضحا بأن التنمية البشرية أساسية. وتساهم منظمات الأمم المتحدة في هذا التحول الرئيسي مساهمة فعالة[١٦٩].

مبادرة المسار السريع التي أطلقها البنك الدولي

١٠٥- شكلت التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢ إشارة البدء لما يعرف عموما في الوقت الراهن بمبادرة المسار السريع للبنك الدولي (التي يشار إليها حاليا بمبادرة توفير التعليم للجميع - المسار السريع). وقد ركز البنك الدولي، بوصفه أحد الداعين لعقد المؤتمر العالمي بشأن توفير التعليم للجميع في جومتيان في

عام ١٩٩٠، والمنتدى العالمي للتعليم، في داكار في عام ٢٠٠٠، استراتيجيته في مجال التعليم على أهداف توفير التعليم للجميع. وإذ آلى على نفسه أن يكون شريكا نشطا وأن يواجه التحديات التي يطرحها إعلان الألفية، فإنه يسعى بحزم إلى تحقيق تمكين الجميع من إتمام التعليم الابتدائي. وهو يتبع في ذلك منطق "النهج المعتمد في إطار التنمية الشاملة وأوراق استراتيجية الحد من الفقر"[١٧٠]، الذي يركز الاهتمام على ملكية البلدان الشريكة للقرار، وعلى الشراكة، وإشراك المجتمع المدني. وحسب استراتيجية البنك الدولي في قطاع التعليم، ركز البنك على تحقيق النتائج في التعليم الأساسي وتعليم البنات، مع مراعاة النوعية، ونتائج التعلم، التي تعتبر محورية، المراعاة الواجبة[١٧١].

١٠٦- وشعر موظفو البنك الدولي بخيبة الأمل إزاء التقدم البطيء لعملية متابعة أهداف داكار، ولما كانوا يحرصون على جني الفوائد من الاهتمام الدولي المتزايد بالتعليم فقد ذكروا، في التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية في عام ٢٠٠١، أنه يلزم استكمال إطار عمل داكار ؛ "خريطة طريق لتحقيق النجاح"، أو "إطار موضوعي للبلدان وشركائها الخارجيين" لرصد وقياس التقدم والجدارة بالمعونة، وبأنه[١٧٢] يود الشروع في إنشاء مثل هذا الإطار. ولقيت هذه المبادرة التشجيع من اللجنة ومن اجتماع القمة لمجموعة الثمانية المعقود في جنوه في تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي أكد فيه قادة المجموعة من جديد التزامهم بمساعدة كل البلدان في تحقيق أهداف داكار و"حثوا مصارف التنمية المتعددة الأطراف على زيادة تركيزها على التعليم"[١٧٣]. وحصلت مبادرة المسار السريع على دعم دولي واسع النطاق، وعلى وجه التحديد من لجنة التنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ومجموعة الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وبناء على ذلك، أطلقت المبادرة خلال تلك السنة. وإذ يركز البنك على تعميم التعليم الابتدائي الذي ينوي التعجيل فيه، فإنه ينهض أيضا بثلاثة أهداف أخرى واردة في إعلان داكار: المساواة بين الجنسين، ومحو أمية الكبار، وجودة التعليم[١٧٤].

١٠٧- ويرد التبرير المقدم بشأن إنشاء مبادرة المسار السريع في الموجز التنفيذي للتقرير المقدم إلى لجنة التنمية[١٧٥]. فقد ذكر فيه أن الإحساس بضرورة العمل العاجل، وخطر عدم تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع، هما أكثر جدية وانتشارا بكثير مما كان يعتقد سابقا. كما أعرب فيه عن الاستياء لعدم وجود خريطة طريق، وإطار عمل، وبالتالي تقسيم مجد لعمل الشركاء الخارجيين. وتم الدفاع بشكل واضح عن مسألة وضع مقاييس للتقدم، واستخلاص الدروس، والشروط اللازمة لتحقيق أهداف توفير التعليم للجميع.

١٠٨- وحدد البنك الدولي الفجوات الرئيسية الأربع التالية التي يجب معالجتها من خلال زيادة الدعم: السياسات العامة، والبيانات، وبناء القدرات، والتمويل، ذلك أن البلدان الشريكة تحتاج إلى ما يلي:

- **بيانات جيدة النوعية** لقياس التقدم ورصده بكل دقة، وتوجيه السياسات؛
- **سياسات سليمة** تترجم الرؤية والاستراتيجية المتعلقتين بإقامة نظام تعليم متين إلى نتائج على صعيد التنمية؛
- **قدرة مؤسسية قوية** لضمان تقديم خدمات تعليم جيدة بشكل فعال ومستدام؛
- **تمويل محلي وخارجي مناسب** لتمويل الاحتياجات من الاستثمار والنفقات المتكررة.

١٠٩- وتتمشا المبادئ التوجيهية (والميزة النسبية) لمبادرة المسار السريع فيما يلي[١٧٦]:

- الملكية القطرية، بحيث يكون القطر هو موقع الأنشطة وصنع القرار؛
- وضع مقاييس عالمية، مع التعلم المتبادل فيما يخص عوامل النجاح؛
- الدعم المرتبط بالأداء، وهو نهج يجعل الدعم الإضافي مرهنا بأداء البلد الشريك؛
- خفض تكاليف المعاملات عن طريق تعزيز التنسيق والاتساق في ممارسات الجهات المانحة، دعما للاستراتيجيات المتعلقة بقطاع التعليم التي تتحكم فيها الأقطار المعنية، مما يقتضي تحولا، حسب الاقتضاء، باتجاه نهج على نطاق القطاعات لدى البلدان الفردية المعنية بالمسار السريع؛
- الشفافية من خلال التقاسم المفتوح للمعلومات بشأن السياسات والممارسات التي تتبعها كل من البلدان النامية والجهات المانحة.

١١٠- ويقول البنك الدولي إن هذه العملية تمثل أول مبادرة شاملة لإعمال توافق آراء مونتيري، بوصفه شراكة بين البلدان النامية ومجتمع

المانحين، على الصعيدين الدولي والقطري. وعلاوة على ذلك، تدخل هذه العملية نوعا من المسؤولية والمساءلة المتبادلتين، وهو عنصر أساسي لاستدامة الشراكة. وبالنسبة للمرحلة الأولى، ينبغي للبلدان التي يتعدى عدد سكانها مليون نسمة أن تلبي معيارين شفافين فيما يتعلق بالأهلية. فيجب أن تكون لديها استراتيجية وطنية كاملة للحد من الفقر تملك زمامها الحكومة، وتركز على مكافحة الفقر وتحظى بالموافقة، وتكون منبثقة عن عملية استشارية وطنية تشرك المجتمع المدني، وتضمن التزام الحكومة بتمويل التعليم في إطار ميزانية نفقات إجمالية متوسطة الأجل، بالإضافة إلى خطة قطاعية يعول عليها في مجال التعليم. كما يتعين على هذه البلدان أن تتفق مع الجهات المانحة لمعالجة، جملة أمور منها، العوائق الرئيسية التي تحول دون التعجيل بتعميم إتمام التعليم الابتدائي، والتي تتعلق بمجالات السياسات العامة، والبيانات، والقدرات، والتمويل، والمواءمة بين أولويات التعليم الابتدائي وأولويات مرحلتي التعليم الثانوية والجامعية، وأن تقبل أو تنشئ نظاما موثوقا لرصد وتقييم النتائج التي يحصل عليها.

١١١- ولإقرار مبادرة المسار السريع، يقيم عنصر التعليم الابتدائي في خطة قطاع التعليم على أساس المبادئ التوجيهية[١٧٧] والمقاييس المتبعة لتقييم الإطار الإرشادي. وتتمثل هذه المقاييس الإرشادية المستخلصة من التجربة المكتسبة في البلدان ذات الأداء العالي في ما يلي:

- **تعبئة الموارد:** الإيرادات العامة المدرة محليا، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: بين ١٤ و١٨ في المائة؛ حصة التعليم من الميزانية (نسبة مئوية)، المحددة بوصفها إنفاقا عاما متكررا في مجال التعليم، كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام المتكرر الاستنسابي: ٢٠ في المائة؛ حصة التعليم الابتدائي من ميزانية التعليم، المحددة بوصفها إنفاقا عاما متكررا في مجال التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الإنفاق الإجمالي العام المتكرر في مجال التعليم: ٤٢ إلى ٦٤ في المائة؛

- **تدفقات التلاميذ:** نسبة التلاميذ الذين يقبلون في الصف الأول الابتدائي، مصنفين حسب الجنس: ١٠٠؛ معدل إتمام التعليم الابتدائي، مصنفا حسب الجنس: ١٠٠؛ النسبة المئوية للتلاميذ الذين يعيدون صفهم في التعليم الابتدائي: ١٠ أو أقل؛

- **توفير الخدمات:** نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الابتدائية التي تمولها الدولة: ٤٠:١؛ متوسط أجر المدرس كمضاعف للناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٣,٥؛ الإنفاق المتكرر على بنود أخرى غير أجور المدرسين، كنسبة مئوية من الإنفاق المتكرر الإجمالي في مجال التعليم الابتدائي: ٣٣؛ ساعات التدريس الفعلية السنوية: ٨٥٠ إلى ١ ٠٠٠ ساعة؛ نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس الخاصة: ١٠ في المائة أو أقل؛

- **كلفة البناء:** لقاعة تدريس واحدة في مدارس التعليم الابتدائي (مزودة بالأثاث والأجهزة): ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة أو أقل.

١١٢- ويشدد البنك الدولي على أنه بالرغم من أن هذه المقاييس يمكن أن تصلح كإطار مرجعي مشترك بين كل البلدان "فإن المزيج الصحيح من الإجراءات السياسية المطلوبة سوف يتحدد حسب القطر، ووفقا لمعايير قطرية أولية"[١٧٨]. وتهدف هذه المعايير، التي ينبغي تطبيقها مع مراعاة خصوصية القطر مراعاة تامة وبشيء من المرونة، إلى قياس التقدم من أجل تحقيق أداء جيد للنظام. كما يراعي البنك الدولي، في إطار مبادرته المتعلقة بالمسار السريع، المسائل والعوائق الأخرى التي تحول دون إحراز تقدم[١٧٩]. وبدئت المرحلة التجريبية لمبادرة المسار السريع بدعوة للمشاركة وجهت إلى ١٨ بلدا[١٨٠]، يبلغ فيها عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة ١٨ مليون طفل، ثم دعيت خمسة بلدان أخرى، وهي باكستان، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، والهند[١٨١]، التي تستأثر معا بـ ٥٠ مليون طفل من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة من أصل عدد إجمالي عالمي يقدر بـ ١٠٤ ملايين طفل. وينوي البنك الدولي العمل بالتعاون مع المجموعة الأخيرة من البلدان من خلال ما يسمى بـ "مبادرة المسار السريع التحليلي"، وذلك أساسا لمعالجة الفجوات فيما يتعلق بالبيانات والسياسات العامة والقدرات، وهي فجوات ينبغي تداركها كي تصبح هذه البلدان مؤهلة للحصول على الدعم المالي[١٨٢]. وإجمالا، تنتمي هذه البلدان الثلاثة والعشرون إلى مجموعة أوسع تضم ٨٦ بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التي يرجح ألا تتوصل إلى تحقيق إتمام التعليم لكل بنت وولد بحلول عام ٢٠١٥[١٨٣]، إن لم تبذل جهود وطنية ودولية خاصة. ويقدر عدد الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم الابتدائي في هذه البلدان الـ ٢٣ بنحو ٦٧ مليون طفل.

١١٣- ويحدد البنك الدولي الإجراءات التكميلية التالية للشركاء الدوليين بوصفها تكتسي أهمية في إطار أوراق استراتيجية الحد من الفقر وإطار التنمية الشاملة[١٨٤]: تعزيز اكتساب المعارف ونشر

الممارسات السليمة، والتعلم من التجربة ونقل تلك المعارف، بما يعني أنه يجب على المؤسسات أن تركز على المبادئ التوجيهية للتعلم من التقييمات وبناء ذاكرة مؤسسية. **انظر التوصية ٥**. وحدد البنك الدولي المجالات التالية، في جملة مجالات أخرى، بأن لها، باعتراف الجميع، قاعدة معرفية ضعيفة:

نتائج التحصيل المدرسي، مع الالتزام بإجراء تقييم موحد (في البداية على الصعيد الوطني، ولكن في النهاية على أساس موحد دوليا) كيما يتسنى تتبع التقدم المحرز في مجال التعلم بشكل منهجي [**انظر التوصية ٣**]، وإجراءات تتعلق بالسياسات ذات كلفة منخفضة/مردود عال، مثل إشراك المجتمع المحلي في بناء المدارس [يعرف أن كلفة بناء المدارس في بلدان عديدة تختلف اختلافا كبيرا حسب الجهات المانحة]، وتمديد السنة الدراسية، حسب الاقتضاء، وزيادة عدد أيام التدريس الفعلية؛ وتعيين أفضل المعلمين في سنوات التعليم الأولى الحاسمة؛ والاستخدام الحكيم للتعليم المتعدد النوبات والمتعدد الصفوف لتعزيز كفاءة نشر المعلمين؛ والعمل تدريجيا على إقامة لامركزية فيما يتعلق بالموارد وصنع القرار لصالح المدارس والمجتمعات المحلية.

١١٤- كما إن مبادرة المسار السريع التي يقودها البنك الدولي تشرك المفوضية الأوروبية واليونسكو واليونيسيف ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وكافة الوكالات الثنائية الرئيسية المعنية بالتنمية في أنشطتها المتعلقة بالتخطيط والتنمية. ويتوقع من الجهات المانحة في إطار المبادرة المذكورة أن تدعم الجهود القطرية من أجل تنفيذ أهداف توفير التعليم للجميع، وزيادة الدعم من أجل وضع استراتيجية شاملة متسقة في قطاع التعليم، مع التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات البلدان المعنية في مجال الإحصاءات، وتطوير "القدرة التي تشتد الحاجة إليها على تحليل السياسات، والبحث، والابتكار، لا سيما فيما يتعلق بتحديد النظم البديلة لتوفير الخدمات"، ومساعدة البلدان في "التركيز على إنشاء نظام يقوم على الإنصاف" عن طريق توجيه الموارد والجهود لـ "ضمان وصول التلاميذ الأكثر عرضة للخطر إلى التعليم، وتقدمهم في التعلم"، بما يساعد على استكشاف "المساعدة المقدمة إلى فقراء الأرياف، والبنات، والأطفال الذين يتيتموا نتيجة وفاة والديهم بعد إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال المحرومين الآخرين"، الذين يمثلون محور الاهتمام في إطار توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية[١٨٥]. وفيما يتعلق بالتمويل، يطلب البنك الدولي إلى الجهات المانحة أن تزيد التمويل الذي تقدمه للتعليم الابتدائي زيادة هامة، وأن تحسن استهداف البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بتوفير التعليم للجميع، وأن تغير مزيج المساعدة عن طريق تحويل حصة أكبر لدعم الميزانية المتكررة (تحويلات مباشرة في موارد الميزانية في إطار النهج القطاعية)، إلخ. وفي المقابل، يتعين على البلدان التي تحصل على المساعدة أن تضفي شفافية أكبر على ميزانيتها وأن تعزز رصد النتائج، بالاعتماد على الفوائد الحاصلة من خلال تمويل عملية أوراق استراتيجية الحد من الفقر وتمويل قروض دعم الحد من الفقر.

١١٥- ووجه بعض الانتقاد فيما يتعلق بالمحاور التي تركز عليها مبادرة المسار السريع والطريقة التي تستخدمها[١٨٦]. وتتصل الهواجس التي أعرب عنها بخيار تركيز الجهود على التعليم الابتدائي، الذي يمثل هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي إهمال جدول الأعمال الأوسع نطاقا المتعلق بتوفير التعليم للجميع، بما في ذلك العنصر الجنساني[١٨٧]؛ كما تتعلق الهواجس باختيار البلدان، بما أن ستة فقط من البلدان المختارة تنتمي إلى مجموعة البلدان الـ ٢٨ التي حددت بوصفها معرضة للخطر (أي البلدان التي لم تتوصل إلى تحقيق أي من الأهداف الثلاثة القابلة للقياس ضمن أهداف توفير التعليم للجميع)؛ وبكون المبادرة تركز أكثر مما ينبغي على سرعة ونطاق الإصلاح المتعلق بالسياسات العامة المحلية اللازم لتحسين الكفاءة وزيادة الإيرادات. ويتساءل عما إذا كانت مبادرة المسار السريع في مستوى التزام داكار الذي ينص على وضع مبادرة شاملة وبالفعل، لا تزال مبادرة المسار السريع، حتى هذا التاريخ، تحتاج إلى دعم دولي هام وملموس لأنشطتها[١٨٨]. ويعرب عن الاستياء لأن المبادرة تواجه خطر الوقوع تحت "هيمنة اهتمامات أقلية من الشركاء الأساسيين، بدلا من أن تجسد العمل المتسق والمنسق والمتماسك"، الذي يسعى إليه إعلان داكار. وثمة شكوك حول ما إذا كان "نموذج المحاكاة الذي يقوم عليه إطار العمل" قد أقر بصورة كافية بـ "القيود المتمثلة في رداءة نوعية البيانات، وعدم القدرة على التنبؤ بالنمو الاقتصادي، والتوقعات السكانية التي لا يمكن الركون إليها"[١٨٩]. وهنالك قلق من عدم إقامة توازن جيد بين الكفاءة والإنصاف. فيقال إنه لما كان الإنصاف يكمن في صميم جدول الأعمال المتعلق بتوفير التعليم للجميع، فإنه يجب أن يظل في مركز الاهتمامات، حتى مع السعي إلى تحقيق كفاءة أكبر. وتجري أيضا مناقشة بشأن إشراك البلدان المدعوة وملكيتها التامة للقرار على الصعيد الوطني، وما إذا تم اتخاذ ما يكفي من التدابير لضمان مشاركة المجتمع المدني. ويقال أيضا إن المعايير المتعلقة بالأهلية موجهة أكثر نحو الأداء الجيد منه نحو الاحتياجات الحقيقية. وتشعر بعض المنظمات الشريكة بأن مبادرة المسار السريع قد حولت كثيرا وجهة الدعم الثنائي الذي تقدمه الجهات المانحة عن أنشطتها القائمة على حقوق الإنسان والموجهة نحو تحقيق الإنصاف، مع ما لذلك من انعكاسات على مستويات الموارد. كما تشعر هذه المنظمات أن إطار العمل منحاز لاعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى على حساب توخي نهج تجاه التنمية يقوم حقا على حقوق الإنسان ويكمن في صلب منظمات الأمم المتحدة، وهكذا فهو يحيد عن المنظور الذي يستند إلى

الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية. وثمة أيضا بعض الانتقاد الخفي للطريقة المستخدمة. فينظر إلى البنك الدولي، بوصفه طرفا فاعلا رئيسيا، على أنه حريص على الهيمنة في مجال نشاطه، وأنه لا يحاول بما فيه الكفاية التشاور مع الشركاء الآخرين، مثل منظمات الأمم المتحدة، والتماس النصح منهم في المجالات التي يتميز فيها كل منهم بمقدرة عالية ومعارف وخبرات ثابتة. ولكن، بما أن التصورات عوامل هامة، فإنه ينبغي معالجتها على نحو صريح وبناء يتمشى مع غاية الهدف الإنمائي ٨ للألفية وروحه. **وبناء عليه، تعد إقامة تعاون أوثق وأجود فيما بين كل الشركاء التابعين لمنظمة الأمم المتحدة (كما هم ممثلون في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين) لا سيما في الميدان، جزءا وقسما من جدول الأعمال هذا. ويتوافق هذا مع الهدف الإنمائي ٨ للألفية: "تطوير شراكة شاملة من أجل التنمية". انظر التوصية ٧.**

١١٦- وعموما، يلزم، في مجال التعاون الدولي، **القيام بجهود إضافية لزيادة تعزيز التعاون التفاعلي، لا سيما في الميدان.** ويحتاج هذا إلى دعم من قيادة مختلف المنظمات ومجالس إدارتها. **وفي المستقبل، يجب التركيز أكثر فأكثر في تقارير الأداء الموجه نحو النتائج المتعلقة بأنشطة المنظمات المختلفة، على التعاون والشراكات بوصفها وسيلة لتحقيق النتائج فيما يتعلق بجدول الأعمال المشترك. ويتعين على كل من الإدارة والجهات المانحة أن تشجع على التفاعل مع الشركاء.** ويجب أن توضع الهياكل التحفيزية للتشجيع على هذا التفاعل، وكذلك لحث المكاتب القطرية المجهدة على الاضطلاع بهذا العمل الإضافي.

١١٧- وينبغي ألا تصرف الشواغل والانتقادات المشار إليها أعلاه الاهتمام عن كون **خطة توفير التعليم للجميع – مبادرة المسار السريع تمثل أول متابعة ملموسة لفكرة "الميثاق" المنبثقة عن مؤتمر مونتيري**، وينظر إليها العديد بوصفها "استجابة هامة ممكنة لإعلان داكار"[١٩٠]. والمقصود منها الأخذ بالشراكة والمساءلة المتبادلة بصورة جدية، إذ إنها تعتمد على معايير شفافة ومحددة بوضوح فيما يتعلق بالأهلية والكفاءة، يقبل بها كل الشركاء منذ بداية الشراكة. ويجري تنظيم العمليات الاستشارية على الصعيد القطري مع جهة مانحة متفق عليها تأخذ بزمام الأمور حتى لا يفقد الزخم. وتعالج الجوانب المتعلقة بالتمويل بشكل مرن، بحيث تتكفل الجهات المانحة باختيار صيغة التعاون. ويبدو أن هذا النموذج يمكن أن يساعد في تعزيز الثقة بين شركاء التنمية.

١١٨- **ومن المهم أن تعالج كل مجالات الاهتمام هذه في إطار شراكة حقيقية بين جميع الجهات المعنية، وأن يتم رصد العملية وتقييمها بعناية كيما يتسنى الاستفادة من الدروس المستخلصة أثناء سيرها، كدليل باتجاه توسيع نطاقها فيما بعد لتشمل بلدانا مؤهلة أخرى وفي المستقبل، وكما يوصى به التقرير، كل البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا الخارجة عن مسار العملية. ويعد إنجاح المبادرة مسؤولية مشتركة بين جميع شركاء التنمية. انظر التوصية ١٢.**

الجهات المانحة الثنائية

١١٩- تضم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أهم الجهات المانحة الثنائية[١٩١]. وقد اتفق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية

> على ضمان زيادة المبلغ الكلي للموارد المتاحة للبلدان النامية وتحسين فعاليتها. ولتحقيق ذلك، يستعرض الأعضاء معا، بصورة دورية، كلا من حجم وطبيعة مساهمتهم في برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، ويستشيرون بعضهم بعضا بشأن كافة السياسات التي يتبعونها في مجال المساعدة الإنمائية[١٩٢].

وتدرس لجنة المساعدة الإنمائية في عمليات "استعراض الأنداد" كلا من التوجه الاستراتيجي للمساعدة الإنمائية لأعضائها وطريقة تقديمها. وتنشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النتائج التي تسفر عنها تلك العمليات، وهي متاحة لعامة الجمهور على الشبكة العالمية[١٩٣]. ويستنتج من درس التقارير الأخيرة لعمليات استعراض الأنداد الملاحظات التالية.

١٢٠- تؤكد تقارير لجنة المساعدة الإنمائية أن بعض البلدان تعتبر تلك المساعدة جزءا من سياستها الخارجية ومن ساعدها التنفيذي. وتبعا لذلك، تعكس المساعدة الإنمائية في تلك البلدان أهم اتجاهات سياساتها الخارجية التي تتشكل بدورها انطلاقا من صلات مميزة تعود إلى ظروف تاريخية أو لغوية أو أيديولوجية. وينطبق ذلك على بعض الجهات المانحة الأوروبية التي تستمر في الحفاظ على علاقات تفضيلية مع البلدان التي كانت تنتمي إلى إمبراطورياتها الاستعمارية السابقة. لكن وبصفة أعم، فقد حددت جميع البلدان الكبرى منطقة التأثير المفضلة لديها. وتبعا لذلك، فإنه كثيرا ما تؤثر الاعتبارات الجغرافية السياسية (الاستراتيجية)، والاقتصادية والتجارية في اختيار المساعدة الإنمائية ونوعها. وتختلف أهمية الرأي العام وثقله من جهة مانحة إلى أخرى.

١٢١- إن مفهوم المصلحة الوطنية ومدى السعي لصونها في مجال المساعدة الإنمائية يؤديان إلى إنشاء إدارات للمساعدة مختلفة من حيث التنظيم ويحددان نوع وأسلوب المساعدة التي يقع عليها الاختيار. ويطرح كل ذلك قضية فعالية المساعدة واتساق سياسات الجهات المانحة، التي تود الحفاظ على مصالحها الوطنية، من جهة، والمشاركة في

العولمة على نحو مسؤول، من جهة أخرى. ويظل تحقيق اتساق السياسات مشروعا صعبا، عندما يتعارض مع المصالح المحلية الثابتة.

١٢٢- والأهداف الرئيسية لعمليات استعراض الأنداد، كما أوردتها لجنة المساعدة الإنمائية ذاتها[١٩٤]، هي:

رصد سياسات وبرامج التعاون الإنمائي لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، وتقييم فعاليتها، وإسهاماتها، ونواتجها، ونتائجها، مقارنة بالأهداف والسياسات المتفق عليها في إطار اللجنة، إضافة إلى الأهداف المحددة على الصعيد الوطني؛ والمساعدة على تحسين أداء المساعدة الفردية والجماعية كما ونوعا على السواء؛ وإتاحة إعداد تقارير مقارنة وتحليل موثوق لجماهير أوسع نطاقا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجتمع الدولي؛ وتحديد أفضل الممارسات؛ وتبادل التجارب؛ وتعزيز التنسيق.

وتتناول التحديات، أساسا، ما يلي:

- الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، (أخيرا وليس آخرا، عقب الالتزامات الأخيرة التي تعهدت بها الدول خلال "المؤتمر الدولي لتمويل التنمية"، المعقود في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢)، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو الهدف الذي حدد أصلا في السبعينات؛

- إعادة تنظيم هياكل المساعدة وإصلاحها (وهي هياكل كثيرا ما تشرف عليها مؤسسات إدارية مختلفة وذات منطق تنظيمي مختلف)؛

- الحاجة إلى تفادي التشتت، سواء كان جغرافيا (فرط عدد البلدان المستفيدة) أو في شكل المساعدة (مساعدة في شكل مشاريع ذات حجم محدود)، والاتجاه نحو اتباع نهج على نطاق القطاعات أو دعم الميزانية؛

- الحاجة إلى زيادة النسبة المئوية للمساهمات في المنظمات المتعددة الأطراف، بما يشمل مفهوم التمويل المواضيعي؛

- تعزيز قدرات البلد الشريك على التحكم في إدارة شؤونه؛

- أسلوب تقديم المساعدة، والحاجة إلى عدم ربط المساعدة بشروط، وزيادة اتباع النهج القطاعي ودعم الميزانية، مقارنة بالدعم التقليدي للمشاريع، بهدف تيسير تحكم البلد في شؤونه؛

- الحاجة إلى مواءمة وتبسيط السياسات والإجراءات توخيا لتفادي تكاليف الصفقات التي تستنزف أموال المساعدة وقدرات البلدان النامية؛

- تحسين الرصد والتقييم ويجب إجراؤها بصفة مشتركة مع البلد النامي الشريك لتعزيز قدراته؛

- الحاجة إلى المبادرة ببناء القدرات على الصعيد الميداني والقيام بصورة متزايدة، بتدريب العاملين المحليين واستخدامهم (بهدف الاستعاضة عن الخبراء الدوليين في نهاية المطاف)؛

- وضع المساعدة الإنمائية في الإطار الشامل للحد من الفقر والأهداف الإنمائية الدولية التي تتضمنها نتائج المؤتمرات الرئيسية وإعلان الألفية، باللجوء إلى الوثائق الاستراتيجية القائمة التي تملكها البلدان الشريكة، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

- التحدي المتمثل في تحسين حشد وتعبئة الرأي العام وإقناعه باحتياجات البلدان النامية؛ وبصفة عامة، وفي المقام الأول، أهمية اتساق السياسات للتنمية.

١٢٣- وشهد العديد من البلدان إعادة تنظيم مؤسسات التمويل لديها، غير أن مستويات المساعدة الإنمائية لم ترتفع ارتفاعا شديدا ولم تتحقق بعد الالتزامات الجديدة التي تعهدت بها الدول خلال مؤتمر مونتيري[١٩٥]، ولا يزال عدم اتساق السياسات الإنمائية يبعث على القلق الشديد. ويقول رئيس لجنة المساعدة الإنمائية في تقريره الصادر عام ٢٠٠٢ ما يلي:

فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن زيادة حجمها خلال السنوات القادمة، كما التزمت بذلك الأغلبية الساحقة للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، إبان مؤتمر مونتيري أو غداة هذا المؤتمر، لم يسبق لها مثيل خلال عشر سنوات. ويتوقع أن يزيد تنفيذ تلك الالتزامات نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لجميع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٢٣ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٢٨ في المائة عام ٢٠٠٦، وأن يزيد بذلك حجم المساعدة بالقيمة الحقيقية بحوالي ١٨ مليار دولار على رقم عام ٢٠٠٢ (٩٩١ ٥٦ مليار دولار)[١٩٦]. ولا تفي توقعات النمو السابقة الذكر بهدف مضاعفة حجم المساعدة الذي كثيرا ما قدم في تحاليل الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد.

ولا تحقق آفاق النمو السابقة الذكر بالمرة التعهد الرسمي الذي التزمت به الجهات المانحة، منذ سنوات عديدة، والقاضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. واستنادا إلى تقرير لجنة المساعدة الإنمائية، فإن ذلك يضع

قضية نوعية المساعدة وإنتاجيتها وفعاليتها والقدرة على التعهد بتلك المبالغ المتزايدة المخصصة لعمليات – تتغير طبيعتها أيضا – وإنفاقها وامتصاصها، في إطار مختلف تماما. وهذه قضية يتعين على الجهات المانحة والشركاء على السواء تناولها؛ **وتقوم عليها الأولوية التي يتفق عليها الجميع وهي النهوض بفعالية المساعدة ونهج الشراكة**[١٩٧].

١٢٤- وفي عام ٢٠٠١ (وهي آخر سنة تتوفر عنها إحصاءات للجنة المساعدة الإنمائية على أساس مقارن)[١٩٨]، بلغت المساعدة المقدمة للتعليم ٨,٦ في المائة من إجمالي المساعدة التي قدمتها لجنة المساعدة الإنمائية؛ وكانت نسبة المساعدة المقدمة إلى التعليم الأساسي ٢,١ في المائة. وتبين بيانات لجنة المساعدة الإنمائية[١٩٩] أن نيوزيلندا قدمت أكبر حصص مساعدة للتعليم، بنسبة ٣٣,٣ في المائة، منها ٢,٥ في المائة للتعليم الأساسي، تليها فرنسا بنسبة ٢٤ في المائة، منها ٥,٨ في المائة للتعليم الأساسي. وخصصت الولايات المتحدة ٣,٣ في المائة للتعليم، منها ٢,١ في المائة للتعليم الأساسي؛ وقدمت الجماعة الأوروبية ٣,٩ في المائة و٠,٥ في المائة على التوالي، مع الإشارة إلى أن الرقمين "تقريبيان"[٢٠٠]. ومن المدهش أن نعلم أن الأرقام الإجمالية المقابلة في عام ١٩٩٨ كانت ١٠,٦ في المائة لمجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، منها ١ في المائة للتعليم الأساسي[٢٠١]؛ و١٠,٧ و١,٢ في المائة على التوالي خلال عام ١٩٩٩[٢٠٢]. ولا تدل الأرقام الواردة في تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٢ على أية زيادة هامة مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك بالرغم من الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها الدول خلال عام ٢٠٠٢ في إطار المنتدى العالمي للتعليم المعقود في داكار ومؤتمر قمة الألفية على السواء. **وفي ذلك دليل على أنه بالرغم من الالتزامات الرسمية، فإن الجهات المانحة لا تولي بعد العناية القصوى اللازمة للتعليم، وبالخصوص التعليم الابتدائي والتعليم الأساسي**[٢٠٣]. **انظر التوصيتين ١١ و١٤.**

الجماعة الأوروبية

١٢٥- بسبب ضيق حيز هذا التقرير، نكتفي بالقول إن سياسات الجماعة الأوروبية في مجالي التعليم والتدريب للحد من الفقر في البلدان النامية[٢٠٤] تقر بأهمية التعليم الحيوية في الحد من الفقر وفي التنمية. وتحدد تلك السياسات ثلاث أولويات للدعم الذي تقدمه الجماعة، وهي: التعليم الأساسي (وبصفة خاصة التعليم الابتدائي وتدريب المدرسين)، والتدريب المتعلق بالعمل والتعليم العالي، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق بالحوار السياسي والاستراتيجي،

ستستخدم المفوضية إطار البرمجة الخاص بها (أوراق الاستراتيجية القطرية). كما ستستخدم، بشأن البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، أوراق استراتيجية الحد من الفقر التي أعدتها البلدان الشريكة[٢٠٥]. وبما أن المجلس مقتنع بأن التعليم، وخاصة تعليم البنات والنساء، أساسي للحد من الفقر، ولتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات ديمقراطية مزدهرة، ستكيف الجماعة والدول الأعضاء سياساتها وتخصص مواردها لترجمة هذا الاعتقاد على أرض الواقع[٢٠٦].

١٢٦- و"التزام مجلس أوروبا "القوي" بالأهداف الإنمائية للألفية "فضلا عن" التزامه بإطار العمل من أجل التعليم للجميع ... وبالأهداف الواردة فيه"[٢٠٧]، واضح.

يعترف المجلس بأن الجهات المانحة، بما فيها الجماعة والدول الأعضاء، لم تزد من مساعدتها في مجال التعليم لصالح البلدان النامية بالقدر اللازم لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية التي تتصل بالتعليم[٢٠٨]. ولم يسجل الكثير من التقدم في مجال التعليم للجميع منذ عقد مؤتمر داكار[٢٠٩].

وفي ظل هذه الظروف، فإن الشكوك تحوم حول إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم أو أهداف التعليم للجميع، وإذا أخذ في الاعتبار "أن القطاعات الاجتماعية لن تعزز بالضرورة" في معظم البلدان التي تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، نظرا إلى أنها لن تتمكن إلا من "تخصيص حصة تتراوح بين ٣ و٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاجتماعية، في حين أن ثلاثة أرباع تلك البلدان قد أنفقت أكثر من ١٠ في المائة من عائداتها على خدمة الديون عام ٢٠٠١"[٢١٠]. ويدعو قرار المجلس لعام ٢٠٠٢ الجهات المانحة في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة حجم دعمها المالي زيادة كبيرة، مع استخدام الأسلوب الأمثل لتقديم المساعدة، ويشمل ذلك تنسيق وتبسيط الإجراءات بين الجهات المانحة، والجماعة الأوروبية والبلدان الشريكة. ويجب إيجاد اتساق وتنسيق وتكامل مع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى من خلال تعزيز التعاون في إطار سياسات حكومية قطاعية واضحة المعالم.

١٢٧- وتؤيد استراتيجية التعليم التي وضعتها المفوضية الأوروبية العديد من النتائج التي توصل إليها البنك الدولي في إطار مبادرته المعروفة باسم مبادرة المسار السريع؛ وإضافة إلى ذلك، فقد أوضح أن البلدان ذات الأداء الضعيف لن تترك لحالها، وإنما ستساعد في الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها وإصلاح سياساتها. وتولي المفوضية أهمية قصوى لبناء القدرات المؤسسية[٢١١] في حد ذاتها، ولكن أيضا لتحقيق

استدامة البرامج القطاعية. ويمكن أن يتخذ ذلك في قطاع التعليم شكل

دعم صياغة وتنفيذ السياسات، والتدقيق الموضوعي وتدقيق ميزانيات التزامات الحكومات، ... والاتساق مع إصلاحات الخدمات العامة، وتنمية قدرات المدرسين وتدريبهم، وتخطيط الهياكل الأساسية، ... ودعم القضايا المتعلقة بالجنسين والقدرة المحلية على إصدار إحصاءات قابلة للاستعمال ... ويجب أن ينظر إلى الدعم المؤسسي للتعليم كجزء من التحسين العام الذي يجري إدخاله على القدرات المؤسسية والإدارية للبلدان. ويتسق ذلك مع التزام المفوضية بتمويل النفقات المتكررة في إطار دعم الميزانيات[٢١٢].

وتعترف الجماعة والدول الأعضاء بأن تفاعلها وتعاونها

مع بعضها بعضا ومع الهيئات الدولية ... يجب أن يعززا إلى حد كبير في مجال تحليل السياسات وصياغة البرامج المشتركة، وعلى الصعيد التنفيذي، من خلال توسيع نطاق التعاون الميداني[٢١٣].

وباشرت الجماعة الأوروبية بشكل حاسم دعمها للقطاعات والميزانيات، كلما تيسر ذلك، وقد استبقت بذلك الأساليب التي تتبعها الدول الأعضاء المكونة منها.

ثالثا – التغييرات التي يمكن أن تحسن الحالة

ألف – تقييم عام للاستراتيجيات القائمة

١٢٨- إن درس استراتيجيات مختلف الأطراف الفاعلة يقود إلى عدة استنتاجات **أولها أن النظام المؤسسي الحالي للتعاون الدولي، وهياكله وأساليب عمله، لا تسمح بتعريف وتطبيق استراتيجية مشتركة في ميدان التعليم، وبخاصة لتطوير التعليم الابتدائي**، من شأنها أن تزيد قدرة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع التعليم وأهداف توفير التعليم للجميع بحول عام ٢٠١٥. **ويواجه تنسيق أنشطة مختلف الأطراف الفاعلة – بين الجهات المانحة والجهات المتلقية وداخل الجهات المانحة نفسها – الكثير من الصعوبات السياسية والمؤسسية والمنهجية**[٢١٤].

١٢٩- وعلى نقيض الإقرار الرسمي للأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم وأهداف التعليم للجميع، والالتزام بها، **لا تزال العناية الموجهة إلى قضية التعليم بصفة عامة، وإلى التعليم الابتدائي بصفة خاصة، غير كافية**، كما تدل على ذلك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها الجهات المانحة الثنائية للتعليم الأساسي (٢,١ في المائة) ومستوى الموارد المقدمة إلى اليونسكو وإلى الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى التي تهتم بقضايا التعليم[٢١٥].

١٣٠- وهناك رسالة تنقلها جميع التقارير المعنية بالتعليم للجميع تقريبا وهي **الأهمية الحيوية التي تتسم بها البيانات الدقيقة المقدمة في حينها إذا أريد لسياسات التعليم أن تستند إلى الأدلة** وإذا أريد أن يكون لرصد التقدم والتقييم مغزى[٢١٦].

ولم يبلغ التعاون، ولا سيما التعاون الميداني، بين وكالات منظومة الأمم المتحدة مستواه الأمثل بعد، بسبب ما يتطلبه من تحسين الدعم المؤسسي، وهياكل الحفز وموارد إضافية لم تقدمها تلك الوكالات (والدول الأعضاء فيها). ولا تزال أساليب مساعدة البلدان النامية تنم عن قلة الثقة بين الجهات المانحة والمستفيدين، وهي معقدة وتولد تكاليف في المعاملات. وإن بناء القدرات في البلدان التي تحتاج إلى ذلك، لا يحظى حتى الآن بما يستحقه من العناية على سبيل الأولوية. كما أن تنوع المشورة المقدمة، وفي بعض الأحيان تناقضها، يعقد مهام البلدان الشريكة بدل تبسيطها. **وأخيرا، لا يزال المقدار الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في مستوى متدن.**

١٣١- وفي الوقت نفسه، تعاظم الإدراك بجميع هذه النواقص خلال السنوات الماضية ووجه بعض الأطراف الفاعلة – ولا سيما البنك الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية[٢١٧] – الانتباه إلى **الطابع الاستعجالي لجعل المساعدة أكثر فعالية، وذلك أساسا من خلال تقوية وتحسين الحكم السليم، وزيادة تحكم البلد في شؤونه، وتحسين ممارسات المساعدة، مثل تبسيط وتنسيق استراتيجيات الجهات المانحة وسياساتها وإجراءاتها إلى أقصى حد ممكن**[٢١٨].

١٣٢- **إن الدعوة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى اعتماد أسلوب جديد في التعاون، في إطار ميثاق حقيقي على النحو الذي انطلقت به مبادرة المسار السريع تحظى الآن بدعم متزايد.** وباتت الجهات المانحة للمساعدة الدولية تقبل أكثر فأكثر ورقات استراتيجية الحد من الفقر أو ما يعادلها من الوثائق كأدوات تخطيط مشتركة يتم العمل بشأنها معا، إلى جانب تولي الحكومات الشريكة "مقعد القيادة"، الأمر الذي يساعد على تنسيق السياسات. وقدمت بعض التعهدات لزيادة دعم التعليم، وهو أمر يبشر بالخير للمستقبل[٢١٩]. بيد أن التقدم لا يزال، على العموم، بطيئا وغير كاف، كما يسلم بذلك عموما.

١٣٣- وبالتالي، يبدو من اللازم إيجاد طريقة لإعطاء مزيد من الزخم للتغيير، إذ إنه تغيير لا يرقى إلى التحدي الذي وضعه الأمين العام بقوله

> يجب على الدول الأعضاء أن تمعن في النظر، على الأقل، في "تركيبة" المؤسسات الدولية الحالية وأن تتساءل فيما إذا كانت تكفي للاضطلاع بالمهام المطروحة علينا[٢٢٠].

١٣٤- لقد شرع الأمين العام في عملية لرصد وتقييم تنفيذ إعلان الألفية وأهدافه[٢٢١]. **وهذا التقرير** هو مساهمة في هذا المشروع في مجال التعليم **وسيكمل المعلومات والعناصر المعدة للنقاش واتخاذ القرار في عملية الرصد السنوية لتنفيذ إعلان الألفية في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة النشطة في قطاع التعليم.** ونزولا عند طلبات الدول الأعضاء القاضية بتعزيز التوجه العملي لتقارير وحدة التفتيش المشتركة، فإن التقرير يصوغ **توصيات موجهة إلى المنظمات حسب اختصاصها.** وستوجه بعض تلك التوصيات ذات الطبيعة المشتركة بين وكالات منظومة بأكملها إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق وإلى هيئاته الفرعية. وسيترك للأمين العام، بوصفه رئيس المجلس، الاستفادة من اللجان التنفيذية المنشأة نتيجة للإصلاح الذي نادى به عام ١٩٩٧.

باء – توسيع قاعدة المعارف المشتركة بشأن التعليم

١٣٥- يتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من هذا التقرير **في الحاجة الملحة إلى تحسين المعلومات والبيانات الإحصائية**، وهو أمر يستتبع، في المقام الأول، **بناء القدرات الإحصائية** في البلدان النامية[٢٢٢]. وثمة قضية أخرى يجب معالجتها وهي **عدم اتساق البيانات المتعلقة بالإسهامات في التعليم الأساسي والابتدائي**، إذ تتباين الأرقام من مصدر إلى آخر. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة **إلى تحسين المعارف بشأن نوعية التعليم** وما يترتب على ذلك بالنسبة **لنتائج تعلم التلميذ بعد استكمال مرحلة التعليم الابتدائي/الأساسي**، نظرا إلى أن العديد من الأطفال لن تتوفر لهم فرصة لتجاوز تلك المرحلة. وبالتالي، **فإن تقييم نتائج التعلم على الصعيد الوطني** (وفي مرحلة لاحقة على الصعيد الدولي) سيكون مهما. **ومن شأن استكمال معدلات التسجيل المستخدمة حاليا بمعدلات إتمام للمرحلة الابتدائية، تكون سليمة من الناحية المنهجية، وزيادة المعارف بشأن نتائج التعلم**، أن يعطيا الجمهور صورة أفضل وأكثر واقعية للحالة الراهنة للتعليم الابتدائي/الأساسي في البلدان النامية. **وتتناول التوصيتان ١ و٣ هذه القضايا.**

جيم – تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين وكالات منظومة الأمم المتحدة النشطة في مجال التعليم

١٣٦- **يجب تعزيز وزيادة نطاق التعاون والتفاعل القطري بين منظمات الأمم المتحدة وداخل منظومة الأمم المتحدة**، كما عرفهما أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مع مراعاة ما يتطلبه ذلك من زيادة في الموارد عند بدء العمل، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الميدانية. **ويحتاج التنسيق والتعاون وخلق التآزر موارد إضافية فضلا عن حوافز تنظيمية لتعزيزها.** ويجب الإقرار أنه بدون ذلك لن تلقى إعلانات النوايا الصادرة على مستوى المقر أذنا صاغية لدى مختلف المكاتب القطرية والموظفين الميدانيين لتلك المنظمات، الذين يرزحون أصلا تحت ثقل العمل المرتبط بتقنيات وعمليات إدارة متزايدة التعقيد تركز على النتائج ولم تؤد بعد إلى التبسيط المرتقب. وهذا الاستثمار الرشيد في مجال التعاون سيعوض عنه مع مرور الوقت بخدمات أفضل تقدم إلى البلدان الشريكة، وذلك من حيث اتساق السياسات، وتقديم المشورة البرنامجية، وخفض تكاليف المعاملات. وعلى الدول الأعضاء أن تدعم بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها برامج وصناديق الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي) والرامية إلى تبسيط عملياتها وتنسيق برامجها وسياساتها. وينبغي تشجيع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على الانضمام إلى هذه العملية انضماما كاملا في هذه المرحلة المبكرة، نظرا إلى أن انتظار استكمالها سيحرم تلك الوكالات من الشعور منذ البداية بأنها طرف أساسي في العملية كما سيحرمها من إمكانية التأثير. **وعلى الجهات المانحة، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، أن تدرك أن عبء العمل لدى البلدان الشريكة النامية لا يولد تكاليف معاملات فحسب بل، وهو الأهم، كثيرا ما يستنزف القدرات المحلية المحدودة أصلا. ويولد العمل المشترك نتائج وآثارا أفضل ونماذج أفضل يمكن توسيع نطاقها على الصعيد القطري، نظرا إلى أن الحكومات تحتاج إلى أدلة متينة عن المشاريع ذات الجدوى التي تؤدي إلى نتائج.** ويضاف إلى ذلك أن **الرصد والتقييم المشتركين**، بالتعاون مع الحكومة الشريكة وغيرها من الجهات المانحة، يسهمان في تقليص تكاليف المعاملات وفي تعزيز بناء الثقة فيما بين الشركاء. وبصفة عامة، يجب، قبل اعتماد أساليب وطرق جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات، أن يجري تبادل للمعلومات في إطار الهيئات المختصة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وفي نهاية المطاف في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لاستكشاف الاستعمال المتعدد. **انظر التوصية ٤.**

دال – التعلم من عمليات التقييم وتقاسم المعارف

١٣٧- إن تعلم الواحد من الآخر وتبادل الدروس المستفادة أمران أساسيان لتحسين الأداء الشامل لصالح البلدان الشريكة. وفي هذه المرحلة، **لا تحلل عمليات تقييم فرادى المنظمات تحليلا منهجيا بما يتيح استخلاص أفضل الممارسات.** والاقتراح المقدم والقاضي بالنظر في إنشاء قاعدة بيانات وحدية يمكن عن طريقها الوصول إلى أدلة مستمدة من واقع التجربة في شتى المنظمات اقتراح جدير بالتقصي استعدادا لاستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأنشطة التنفيذية كل ثلاث سنوات، بين أسباب أخرى.

١٣٨- وفي مجال التعليم، سيكون من المفيد المبادرة إلى إجراء **تقييم شامل للأنشطة التي اضطلع بها مختلف الأطراف الفاعلة في إطار متابعة مؤتمر داكار (بما في ذلك مختلف البرامج الرائدة)** وكذلك تقييم ما إذا كانت الافتراضات والإجراءات التي تضمنتها الاستراتيجية الدولية لوضع إطار عمل داكار من أجل التعليم للجميع موضع التنفيذ تحتاج إلى الاستعراض والتنقيح نظرا إلى أنها وضعت لتكون وثيقة حية. ويجب أن تستند عمليات تقييم كهذه على منهجية مشتركة تتيح أقصى درجة من الشفافية وإمكانية للمقارنة **واليونسكو، التي أسند إليها دور المنسق في داكار، هي في أفضل موقع للمبادرة إلى إجراء عملية تقييم واستعراض من هذا القبيل، وستمثل، إذا كانت جاهزة**

جزئيا على الأقل، مساهمة هامة في مؤتمرات التقييم الإقليمية للتعليم للجميع، المزمع عقدها أصلا عام ٢٠٠٥. انظر التوصيتين ٥ و٦.

هاء - تعزيز إسهام وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها في زيادة تحسين وثائق الحد من الفقر التي توجهها البلدان، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فضلا عن خطط قطاع التعليم ومبادرة المسار السريع التي يشرف عليها البنك الدولي، وزيادة تعزيز الروابط مع أدوات أخرى للأمم المتحدة مثل التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٣٩- ويعمم في الوقت الحاضر استخدام وثائق تحدد الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى الحد من الفقر[٢٢٣]. وفي العديد من البلدان انطلق العمل بورقات استراتيجية الحد من الفقر[٢٢٤]، في البداية، لاستيفاء معايير المشروطية المرتبطة بمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وبسياسة الإقراض التي تتبعها المؤسسة الإنمائية الدولية. والهدف المعلن لورقات استراتيجية الحد من الفقر هو تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر التي تتولى البلدان نفسها قيادتها وتوجيهها والتي تركز على النتائج، وتتسم بالشمول، وتستند إلى الشراكة، وتبين الأولويات، وتوضع في منظور طويل المدى. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يزيد ذلك من فعالية المساعدة من خلال تحسين التعاون والتنسيق، وفي نهاية المطاف، تحسين الانسجام بين الجهات المانحة[٢٢٥]. ولمساعدة البلدان على إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وضعت مجموعة البنك الدولي دليلا[٢٢٦] يبين طريقة قياس الفقر وتحليله، ويقدم المشورة لتحديد استراتيجيات لمكافحة الفقر، وسبل تناول قضية إدماج سياسات القطاع الاجتماعي، مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وما إليها، في إطار الاقتصاد الكلي وفي الإطار الهيكلي. ووضعت تجربة ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة الأولى والورقات الكاملة التي تلتها قيد الاستعراض المتواصل، بهدف تحسين النهج المفاهيمي الذي تقوم عليه، وتحسين عملية إعدادها وتنفيذها، وتلافي أوجه القصور فيها[٢٢٧]. وسبب أوجه القصور هذه هو أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر وثيقة متعددة الأهداف، يؤدي العديد منها إلى حالات توتر، ومن هنا الحاجة إلى التوفيق بين هذه الأهداف، ووثائق التخطيط الأخرى. ومن الشواغل الأخرى نهج تحكم البلد في أداء شؤونه والنهج التشاركي، اللذان كثيرا ما يكونان دون المستوى الأمثل؛ والحاجة إلى تخطيط أدق لمعالجة الفقر يركز على آثاره الاجتماعية؛ وضعف الصلات القائمة بين أداء الاقتصاد الكلي وتوقعات النمو (كثيرا ما تكون مفرطة التفاؤل) والسياسات القطاعية والهيكلية المقترحة، ونقاط الضعف في الميزانيات وإدارة الإنفاق العام؛ وتحديد مؤشرات ملائمة ومصنفة (على أساس الجنس مثلا) من أجل رصد وتعقب الأهداف الإنمائية للألفية؛ وضعف البيانات المرجعية، وما إلى ذلك[٢٢٨].

١٤٠- ورغم ذلك، فإن ورقات استراتيجية الحد من الفقر قد مكنت من تحقيق تقدم شامل في جميع الميادين السالفة الذكر. وأسهمت في تحسين فهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية وترابطها من جانب البلدان الشريكة ذاتها، والبلدان المانحة والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها والبنك الدولي). وسجل تقدم في النهج التشاركي المعتمد في إعداد تلك الورقات (إشراك المنظمات غير الحكومية والبرلمانات والمجتمع المدني والتحاور والتشاور مع الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى جلب انتباه صانعي القرار على أرفع مستوى سياسي)، وتحليل أسباب الفقر، وتعريف الأهداف الكمية للحد من الفقر، والحاجة إلى ربط استراتيجية الحد من الفقر بعملية الإنفاق العام، وتعزيز وتحسين الرصد والتقييم. ووجه الانتباه إلى أهمية توزيع الدخل، وإلى "الحاجة إلى درس الجهود المبذولة في مجال الدخل في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الكاملة وتقييم مدى تحسين الإصلاحات الضريبية للكفاءة والإنصاف على السواء"[٢٢٩]، وإلى ضرورة تحسين الحكم السليم، وإلى فائدة إجراء دراسات استقصائية عن الأسر المعيشية بهدف زيادة المعرفة المتعلقة بالأثر الاجتماعي للتدابير المتخذة، والحاجة إلى تحسين تطابق مبادئ الجهات المانحة مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر. كما ألقت العملية مزيدا من الضوء على المشاكل الهيكلية والمنهجية، وأبرزت الحاجة إلى زيادة بناء القدرات قطريا وزيادة الدعوة والإعلام والتنسيق، وأهمية التمويل الملائم، المحلي والخارجي على السواء. ونظرا إلى أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر تشكل فرصة جديدة للعمل المشترك، وتتيح قاعدة مشتركة يتعاظم الاعتراف بها لتنفيذ الشراكة الجديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بهدف تحقيق تحسين مستدام في مجال النمو والحد من الفقر، فإنه ينبغي لتلك الورقات أن تساعد البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤١- غير أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقول إن ورقات استراتيجية الحد من الفقر "لا تدعم الأهداف الإنمائية للألفية على نحو يفي بالمراد"[٢٣٠]. ولا تزال بعض المعوقات والصعوبات الهامة قائمة. ورغم التشديد على ضرورة تحكم البلدان المعنية في إدارة ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فإن مشاركة الجهات المانحة، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، في وضع النهج المفاهيمي للوثائق وإعدادها، وحتى صياغتها، لا تزال هامة ولم يحقق توازن بين ذلك التحكم والمشروطية تحقيقا كاملا. ورغم

الاعتراف بأن الفاقة المتجذرة في أفقر البلدان تشكل في حد ذاتها عائقا أمام النمو، فإنه لم يتم التوفيق تماما بعد بين نهج الاقتصاد الكلي إزاء النمو وشواغل السياسات الاجتماعية. ولا يزال المذهب الذي تقوم عليه سياسات التكييف يتناقض بعض الشيء مع الحاجة المعترف بها إلى تعزيز الخدمات العامة، وتحسين "الحكم السليم" وإنشاء مستوى مناسب من القدرة الإدارية. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن أوجه اللامساواة تتزايد في كل مكان[٢٣١]، لا سيما في البلدان النامية. ويبين هذا الاتجاه أنه يمكن إصلاح السياسات السابقة كي تستهدف الفقراء وتخدمهم على نحو أفضل. ولا يزال هناك هامش لتحسين نوعية نظم الضرائب لتعبئة ما يكفي من الموارد اللازمة لدعم أولويات الميزانية وما لها من دور وآثار في إعادة توزيع الدخل. ومعالجة جميع هذه المشاكل ذات أهمية قصوى لتحسين مصداقية هذه العملية ومستوى الثقة فيها من جانب الجهات المانحة والبلدان المستفيدة على السواء.

١٤٢- وبناء على ذلك، فإن مواصلة بذل الجهود الهادفة إلى تحسين ورقات استراتيجية الحد من الفقر أمر أساسي، ولكن لن تتمكن البلدان من التحكم بشكل حقيقي في إدارة شؤونها ما لم يتم تعزيز قدرتها. ويجب أن ترافق فلسفة التنمية، التي تولي أهمية حيوية للحد من الفقر، تدابير تمكن من النجاح في هذا المسعى. **وعليه، فإنه يجب مواصلة تطوير البحث عن السياسات الملائمة للحد من الفقر وتحليلها وتعزيز قاعدة المعارف بشأن أثر تدابير السياسات العديدة في الفقراء.**

١٤٣- وستمكن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إذا عزز تطويرها وتحسينها، من تعزيز التخطيط الإنمائي لصالح الفقراء، ومن فتح حوار جديد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. **وبالتالي، ففي صالح الأمم المتحدة (من صناديق وبرامج) ووكالاتها المتخصصة أن تنخرط بصورة كاملة وبناءة في هذه العملية نظرا إلى ما اكتسبته من خبرة تقدمها في المجالات المختلفة ذات الصلة، وبالخصوص في معالجة قضايا السياسات الاجتماعية. وعلى منظمات الأمم المتحدة أن تغتنم فرصة الإسهام إسهاما حاسما في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية**[٢٣٢]. وهناك منظمة ذات ميزة نسبية واضحة في مجال السياسات الاجتماعية وهي **منظمة العمل الدولية التي يفترض أن يكون إسهامها حيويا في أمور ليس أقلها الدعوة إلى إعطاء دور أكبر للعمالة** والقضايا المتصلة بها في المعركة ضد الفقر. **وسيكون في صالح وكالات منظومة الأمم المتحدة زيادة تعزيز الصلات بين أدوات التخطيط الخاصة بها، مثل التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر أو ما يعادلها من العمليات.** وغني عن البيان أنه ينبغي لشركاء منظومة الأمم المتحدة في جميع الحالات التي لا توجد فيها ورقات استراتيجية للحد من الفقر، أن يشاركوا مشاركة كاملة في العمليات المكافئة لعملية الحد من الفقر والتنمية. **وينبغي لجميع المنظمات المعنية خصوصا بالتعليم والنشطة في الميدان أن تشارك مشاركة بناءة في إعداد خطط لقطاع التعليم وأن تسهم في زيادة تحسين مبادرة المسار السريع التي يقودها البنك الدولي**، كما أشرنا سابقا. **انظر التوصية ٧.**

١٤٤- وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في عقد اجتماع خلال الجزء الرفيع المستوى منه، خلال عام ٢٠٠٦ أو العام الذي يليه لاستعراض وتقييم نهج الحد من الفقر ودوره في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية استنادا إلى بعض الأمثلة القطرية المختارة. وهذا الاجتماع، الذي يرتبط باستعراض التقدم الشامل المحرز لفترة خمس سنوات المزمع إجراؤه عام ٢٠٠٥ في سياق إعلان الألفية والذي يندرج في السياق الأوسع لاستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومتابعته للمؤتمرات الدولية واهتمامه بتحسين الأنشطة التنفيذية، **سيمكن من إجراء استعراض نقدي وتقييم بناء للمجالات التي سجلت فيها استراتيجيات الحد من الفقر نجاحا وأدت إلى نتائج ملموسة (بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع) والوقوف على الدروس الواجب الاستفادة منها من أجل المضي في تحسين العملية. وينبغي أن يعقد اجتماع استعراض الحد من الفقر** السالف الذكر في إطار **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** بمشاركة جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة الممثلين في مجلس الرؤساء التنفيذيين في المنظومة، وأن يؤمن، علاوة على ذلك، مشاركة رئيس لجنة المساعدة الإنمائية. وبما أنه يعترف بالتعليم كأداة أساسية للحد من الفقر، فإنه يجب على هذا الاجتماع الاستعراضي أن يبلغ أيضا عن التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية وأن يقدم بذلك مساهمة أكبر في المؤتمر الدولي لتقييم التعليم للجميع المتوخى في إطار الاستراتيجية الدولية لوضع إطار عمل داكار من أجل التعليم للجميع موضع التنفيذ، والمزمع عقده عام ٢٠١٠[٢٣٣]. **انظر التوصية ٨.**

واو - زيادة بناء القدرات القطرية على مختلف المستويات

١٤٥- أصبح من اللازم تقديم تعريف أفضل للمعنى الدقيق لعبارة "بناء القدرات"، وللأساليب الواجب اتباعها. فينبغي أن تستند البرامج المزمع وضعها إلى الاحتياجات المعترف بها في كل بلد، نظرا إلى أن أوضاع البلدان تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها بعضا. غير أنه يوجد جانب مزدوج للقدرات في جميع البلدان: القدرات المؤسسية والإدارية، المركزية والمحلية، والقدرات القطاعية، المركزية والمحلية (التي

كثيرا ما ترتبط بجهود اللامركزية). ويجب أن تختار البلدان المعنية الأساليب الكفيلة بتعزيز قدراتها على هذه المستويات. ويجب أن تشجع الجهات المانحة على الاهتمام على سبيل الأولوية ببناء القدرات في البلدان الشريكة، وعلى تعديل المساعدة التقنية من أجل خلق قدرات قطرية، من خلال أمور منها على سبيل المثال إنشاء إدارة عامة ومراكز تدريب على الخدمة المدنية. كما ينبغي إيلاء العناية القصوى للتدريب التقني في الاقتصاد والمالية، والتخطيط وإدارة النفقات العامة، وجباية الضرائب، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين جمع البيانات وجميع المسائل المتعلقة بتحسين تقديم الخدمات العامة. وسيمكن تطوير القدرات الإدارية والقطاعية المؤسسية في البلدان الشريكة من زيادة مشاركة البلد في تعريف استراتيجية الحد من الفقر الخاصة به، وإعطاء معنى حقيقي لمفهوم تحكمه في إدارة شؤونه. كما سيسهم ذلك في تحسين نوعية الحوار مع الجهات المانحة، وهو عمل أساسي في مكافحة الفقر[٢٣٤]. **انظر التوصيتين ٩ و١٠.**

زاي - زيادة مخصصات التعليم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة وزيادة كفاءة المساعدة

١٤٦- **يبدو أن الفجوة القائمة بين الخطابة والواقع في مجال دعم التعليم لا تزال قائمة**، رغم أنه قد يكون من السابق لأوانه أن نشهد الالتزامات المعلن عنها منذ مؤتمر داكار تترجم إلى أرقام تسجل لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. ذلك أن تحليل آخر البيانات يبين أن حجم ما تقدمه الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية على السواء من دعم شامل إلى التعليم قد انخفض خلال السنوات الماضية. كما انخفض الدعم المتعدد الأطراف للتعليم الأساسي. ... وارتفع حجم الدعم المقدم للتعليم الأساسي من المؤسسات الثنائية. ولكن حتى هذا الاتجاه - المشجع أكثر - نحو دعم التعليم الأساسي يجب أن يفهم في سياق انخفاض الميزانية الإجمالية المخصصة للتعليم بصفة عامة.

وكانت النسبة التي خصصها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من إجمالي المساعدة الإنمائية للتعليم الابتدائي ٢,١ في المائة عام ٢٠٠١ (من أصل ٨,٦ في المائة مخصصة للتعليم عامة)[٢٣٥]. **وينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنظر في أن توصي أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بإجراء زيادة كبيرة في الحصة المخصصة للتعليم من مساعدتهم الإنمائية الرسمية (١٢ في المائة)، على أن يخصص نصف هذا المبلغ للتعليم الابتدائي/الأساسي.** وسيقتضي ذلك في العديد من الحالات، إعادة النظر في السياسات التعليمية التي يتبعها الأعضاء نظرا إلى أن العديد من البلدان المانحة يستثمر في التعليم العالي حيث تقدم المنح لطلبة البلدان النامية للدراسة في الخارج. وعملية إعادة تخصيص المساعدة السابقة الذكر ضرورية إذا أريد تحقيق أهداف التعليم الواردة في إعلان الألفية.

١٤٧- وتوجد حاجة ملازمة إلى مواصلة تعزيز كفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم، وذلك في جملة أمور، منها تعزيز بناء القدرات القطرية. وهنا، تقع المسؤولية على عاتق البلدان المانحة[٢٣٦]. **انظر التوصية ١١.**

حاء - توسيع مبادرة المسار السريع التي يقودها البنك الدولي لتشمل أقل البلدان نموا جميعها والبلدان ذات الدخل المنخفض التي لا تسير على الدرب المفضي إلى تحقيق هدف توفير التعليم للجميع وأهداف التعليم الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية - وإنشاء "مواثيق تعليم خاصة بالبلدان"

١٤٨- قطع شركاء التنمية والجهات المانحة والبلدان المستفيدة شوطا هاما في فهم التزاماتهم المشتركة. **وكان لتوافق آراء في مونتيري دور أساسي في توضيح هذه الشراكة وقد أدخل توافق الآراء هذا فكرة "الميثاق" القائم على المساءلة المتبادلة.** وبموجب ذلك، يتعين أن تشرع البلدان الشريكة في إجراء الإصلاحات المحلية اللازمة على أساس "استراتيجيات للتنمية، قومية الخاصية، قومية الحافز؛ يوجهها علم سليم واقتصاد جيد وحكم متسم بالشفافية والمساءلة"[٢٣٧]، وستساعدها الجهات المانحة في هذه الجهود. و"الميثاق"، كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣،

> يضع المسؤوليات مباشرة على عاتق الجانبين معا، متطلبا من الدول الفقيرة إصلاحات جسورة، ومرغما الدول المانحة على أن تخطو إلى الأمام وتدعم هذه الجهود ... إن نجاح أو فشل الشراكة العالمية الجديدة التي يحاول العالم إقامتها يتوقف على إنجاز الهدف الثامن الذي يبين التزامات البلدان الثرية بمساعدة البلدان الفقيرة الآخذة على عاتقها، بحسن نية، أمر القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية[٢٣٨].

وقطع شوط كبير في إدراك فعالية المساعدة. ويتزايد الاعتراف بحاجة الجهات المانحة إلى إعادة النظر في الشروط المرتبطة بمساعدتها الإنمائية من أجل تبسيطها وتنسيقها، وبفائدة التحول التدريجي من دعم المشاريع والبرامج إلى اتباع نهج على نطاق القطاعات ودعم الميزانية، الأمر الذي من شأنه أن يخفض من تكاليف المعاملات ويخفف من العبء الإداري على البلدان الشريكة، إضافة إلى الاستفادة من مزيد من الاتساق. وقد حدثت بالفعل تحولات من هذا القبيل في بعض البلدان. وتقر البلدان الشريكة بصفة متزايدة بأن عليها، من ناحيتها، أن تدعم التغيرات الطارئة على سلوك الجهات المانحة وممارساتها بإنشاء بيئة ممكنة تتوفر فيها القدرة الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي والقدرة المؤسسية والإدارية بهدف رصد وتقييم التقدم المحرز وفقا لجدول زمني يتفق عليه بصورة متبادلة وضمن إطار يتم فيه تحقيق

نتائج. وتوافق البلدان الشريكة على وجوب تعزيز الرصد والتقييم بهدف إتاحة ردود الفعل اللازمة لصياغة السياسات المثلى. ويتفق جميع الأطراف، مبدئيا على الأقل، على أنه لكي تكون الشراكة في التنمية فعالة، فإنه يجب أن تقام لسنوات متعددة، نظرا إلى أن تدابير التوقف والانطلاق المتتاليين تعطل العمل على نحو لا لزوم له وتقلل من الفعالية.

١٤٩- لقد وضعت مبادرة المسار السريع - التعليم للجميع، الصادرة عن البنك الدولي، الإطار في مجال التعليم. وقد حان الوقت لأن تفي الدول بالالتزامات التي تعهدت بها، وبالخصوص في داكار، والتي جاء فيها أن نقص الموارد لن يعيق أي بلد التزم جديا بتوفير التعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف، وعلى الأقل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل غير القادرة على تحقيق الأهداف السالفة الذكر. **وحان الوقت لتوسيع مبادرة المسار السريع لتشمل أقل البلدان نموا جميعها والبلدان المنخفضة الدخل التي لا تسير على طريق تحقيق هدف توفير التعليم للجميع (وبالتالي الأهداف الإنمائية للألفية)، باللجوء إلى تعريف لجنة المساعدة الإنمائية لحصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي التي تقل عن ٧٦٠ دولارا عام ١٩٩٨**[٢٣٩]**، على أن يفهم من ذلك أن الخبرة المكتسبة حتى الآن من العملية والنتائج المستفادة، بما في ذلك نقاط الضعف وأوجه القصور في الجوهر والأسلوب، يجب أن تنير سبيل التخطيط والتنفيذ التاليين وتحسنهما.** ولتحقيق ذلك، تعد المشاركة النشطة جدا والبناءة من جانب جميع الأطراف الفاعلة الخارجية في هذه العملية أمرا حيويا لكي تصبح العملية عملية قائمة على المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة وفقا لروح توافق آراء مونتيري، ولتكون نبراسا لمزيد من العمل في الميدان. ورغم الإقرار بأن بعض الجهات المانحة ستتردد في المبادرة إلى القيام بأعمال منفصلة تتناول أحد الأهداف الإنمائية للألفية، فإن جميع هذه الجهات ستوافق على الأرجح على أن للتعليم دورا أساسيا وأنه يساعد على المضي قدما في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

١٥٠- **ويمكن للجمعية أن تشجع سياسيا على توسيع مبادرة المسار السريع وأن تعترف في الوقت ذاته بأن الشراكات الميدانية التي تنشئها الجهات المانحة وشريكاتها من البلدان النامية هي التي ستضمن في نهاية المطاف نجاح المبادرة.** وستكون مهمة الشراكات الميدانية إنشاء الأساس لما يمكن تسميته "**بالمواثيق التعليمية الخاصة بالبلدان**" التي يجب أن تشكل **أساس الفهم المتبادل لمختلف أدوار الشركاء وحقوقهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم، فضلا عن المعايير الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم وأهداف توفير التعليم للجميع.** وكما هو الشأن في مبادرة المسار السريع، فإن تكلفة الموارد الإضافية اللازمة يجب أن تحسب على أساس كل بلد على حدة وأن تراعى خصوصيات البلد. **ويجب تدوين كل ذلك بوضوح في وثيقة لتأمين القدرة على التنبؤ، وهي قدرة أساسية للقيام بعمل مستدام ولتمثيل اتفاق ملزم على المدى الطويل بين الجهات المانحة والبلد الشريك المعني. وتمشيا مع روح الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن زيادة قيمة المساعدة عن طريق تنفيذ مزيد من الشراكات الفعلية على الصعيد القطري يجب أن تشكل أحد الاعتبارات الأساسية.** ومرة أخرى، ستكون للتجربة المكتسبة حتى الآن من مبادرة المسار السريع المتواصلة، وأطر عملها الإرشادية ومبادئها التوجيهية فائدة كبرى[٢٤٠]. **ومن شأن ذلك أن ينقل جدول أعمال التعليم من الاعتبارات الاستراتيجية وإعلانات النوايا الحسنة إلى العمل الميداني، على أساس زيادة المساءلة المتبادلة وتقسيم واضح للعمل.**

١٥١- وينبغي أن يضطلع الفريق الرفيع المستوى المنشأ في مؤتمر داكار، والذي يتألف، وفقا للمادة ١٩ من إطار عمل داكار، "من كبار أصحاب القرار الذين يمثلون على أعلى المستويات الحكومات والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة، ووكالات التنمية"، بدور بارز في الإرشاد إلى زيادة توسيع نطاق مبادرة المسار السريع وتنفيذها، سواء من حيث المضمون (جميع أهداف التربية للجميع) أو التغطية القطرية. ويجب أن يحشد هذا الفريق الالتزام السياسي بأهداف توفير التعليم للجميع. ويفترض أن تقوم الجمعية العامة بتعبئة الدعم السياسي للأهداف الإنمائية للألفية، ويمكنها، بالتالي، أن تشجع بصفة مفيدة التوسيع الموصى به لمبادرة المسار السريع على النحو المقترح. **انظر التوصية ١٢.**

طاء - تعبئة الأموال الخاصة

١٥٢- إن التدفقات المالية الحكومية الرسمية الحالية والمستقبلية غير كافية للتوفير المساعدة الملائمة للبلدان النامية الشريكة حتى تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم، ناهيك عن أهداف التعليم للجميع الأوسع نطاقا. وبناء على ذلك، من الأهمية بمكان إقناع الجمهور بأن الاستثمار في التعليم في البلدان النامية هو استثمار سليم للمستقبل وأنه حيوي للتخفيف من الفقر وضمان التقدم في عملية التنمية. ومن شأن تقديم عرض لحجم المشكل، يكون أكثر استنادا إلى الواقع ويبين أن أغلبية الأطفال في البلدان النامية يفتقرون إلى التعليم، مع ما لذلك من عواقب سلبية على الصعيد الفردي وعلى صعيد البلدان التي يعيشون فيها، أن يقنع الرأي العام بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن أيضا أن

يسهم المواطنون كأفراد عاديين في اتخاذ هذه التدابير. ولا تشكل فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين الجهة الوحيدة التي تركز على الحاجة إلى زيادة هامة في المستويات الحالية للدعم الخارجي وتحسين فعالية آليات المساعدة[٢٤١].

١٥٣- ولا يسمح ضيق حيز هذا التقرير بالاستفاضة في **الإشادة بالإسهام الحيوي للمجتمع المدني عامة والمنظمات غير الحكومية خاصة، في تعزيز أهداف المؤتمرات الكبرى، ولا سيما إعلان الألفية**. فقد اضطلعت ولا تزال تضطلع في مجال التعليم بدور هام في متابعة مؤتمر داكار، وذلك على سبيل المثال بإعلام الجمهور، وهو أساس حمل الحكومات على اتخاذ موقف أكثر استباقا. ويجب الإشارة بصفة خاصة إلى "المبادرة العالمية للحكم السليم" التي اتخذها المنتدى الاقتصادي العالمي لرصد التقدم المحرز والالتزامات تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٢٤٢]، و"الحملة العالمية من أجل التعليم"[٢٤٣]، وهي تحالف المجتمع المدني الذي أنشأته عام ١٩٩٩، منظمة أوكسفام، والهيئة الدولية للتعليم، وتحالف المعونة في العمل وصندوق إنقاذ الطفولة، والذي أصدر عددا من الوثائق ذات الصلة بالموضوع، منها، على سبيل الذكر لا الحصر، "المبادرة العالمية في مجال التعليم: احترام الوعود"، التي استكملت بوثيقة "خطة عمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم"[٢٤٤].

١٥٤- ويكمن التحدي في توحيد القوى والنظر في تنظيم حملات لجمع الأموال تتولى القيام بها أهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة النشطة في مجال التعليم إلى جانب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البارزة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني الرائدة الأخرى. وينبغي الاستفادة استفادة كاملة من تلك الحملات في تحسين إعلام الجمهور بالطابع الاستعجالي للمشكلة المطروحة. وينبغي أن تنظم تلك الحملات، من الناحية المثالية، في جميع البلدان، النامية والمتقدمة على السواء. وهناك مؤسسات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة، مثل اليونسكو واليونيسيف، لديها بالفعل شبكات دعم ثمينة في عين المكان، مثل "اللجان الوطنية" ويمكن الاستفادة استفادة كاملة من خبراتها ومعارفها. وينبغي استكشاف مختلف خيارات جمع الأموال، وهي خيارات يمكن أن تتراوح بين شراكات المدارس واشتراكات لمساعدة طفل على التردد على المدرسة (تمويل شهر دراسة، أو سنة، وما إلى ذلك). وينبغي أن تحدد تكاليف تلك الاشتراكات، ويمكن أن تتعهد بها جهات مانحة فردية. ويوجد العديد من الأمثلة عن حملات وأحداث ناجحة لجمع الأموال ، مثل عمليات اليانصيب الوطني، والعروض التلفزيونية بمساعدة سفراء "النوايا الحسنة" " في مجال التعليم الذين يقع عليهم الاختيار من بين الشخصيات الذائعة الصيت في مختلف مجالات الحياة. وقد يكون الميثاق العالمي للأمم المتحدة (وهو شراكة مع القطاع الخاص) مهتما بالاستثمار في التعليم نظرا إلى أن هذا القطاع يستفيد بلا شك من القوة العاملة المتعلمة. ويفترض أن يتيسر إقناع كبرى المؤسسات، مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس، بأن الاستثمار في تعليم الأطفال في جميع أنحاء العالم يسهم في إنشاء مجتمع معارف ويساعد على النهوض بالأعمال التجارية مستقبلا. كما يمكن أن يكون "المنتدى الاقتصادي العالمي" شريكا ثمينا أيضاً.ويجب أن تستكشف هذه الأفكار وغيرها ويستفاد منها في جمع الأموال لفائدة التعليم.

١٥٥- **ويوصي** هذا التقرير **بأن ينظر مجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا المقترح** بغية إنشاء آلية تنفيذ ملائمة. ويمكن أن تترافق أحداث جمع الأموال والدعوة مع تقديم نتائج مشروع الألفية عام ٢٠٠٥ وأن تنطلق الأحداث في ذلك العام. **انظر التوصية ١٣**.

ياء - زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإجراء مزيد من البحث عن موارد تمويل جديدة

١٥٦- غني عن البيان أن الموارد القائمة، بما في ذلك الموارد التي وعدت بها الجهات المانحة خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢ أو بعده، لن تكفي للوفاء بالاحتياجات المالية التي تم تحديدها لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي من بين الأهداف الإنمائية للألفية، ناهيك عن الموارد اللازمة لدعم البلدان في تحقيق الستة أهداف الأكثر طموحا للتعليم للجميع، التي وضعت خلال مؤتمر داكار المعقود عام ٢٠٠٠، وذلك بالرغم من الاختلاف الشديد في تقديرات متوسط التكاليف السنوية اللازمة لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ لمنظمات ثلاث، هي اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي[٢٤٥]. وبالفعل، تتراوح هذه التقديرات بين ٤,٣ مليارات دولار (اليونسكو) و٨,٤ مليارات دولار (البنك الدولي) إلى جانب تقدير متوسط صادر عن اليونيسيف يناهز ٤,٩ مليارات دولار. ويخلص تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٢ إلى أن التدفق المالي المطلوب يقدر بحوالي ٥,٦ مليارات دولار[٢٤٦].

١٥٧- ونظرا إلى الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم والسياسات المتبعة في مجال الميزانية للبلدان المتقدمة الكبرى، يبدو **أن من غير المرجح الحصول على اعتمادات مالية إضافية تتجاوز المبالغ الموعود بها، ما لم تستكشف مبادرات جديدة وجسورة**. وهو ما دعا إليه فعلا رئيس البنك الدولي وبادر إليه الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي يترأسه الرئيس السابق للمكسيك، السيد أرنستو

زيديو، عام ٢٠٠١ كمساهمة في مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية[٢٤٧]. وهذا التقرير، يحث المؤسسات الخيرية على إيجاد الوعي اللازم لدى الجمهور بشأن الطابع الملح لزيادة تمويل التنمية، ويسرد عددا من مصادر التمويل التصورية والابتكارية التي لم تلق القبول لدى الجميع خلال المؤتمر غير أنها جديرة قطعا بمزيد من التقصي. ويتطرق تقرير زيديو إلى فرض ضريبة على المعاملات النقدية (أو ضريبة توبين) بالخصوص، ويقر "أن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الدراسة التقنية الدقيقة قبل التوصل إلى أي استنتاج نهائي حيال مدى ملاءمة ضريبة توبين وجدواها"[٢٤٨]. ويدعو التقرير، في جملة أمور، إلى إحياء حقوق السحب الخاصة، التي أنشأها صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٠، نظرا إلى أنه "لم تخصص، في الواقع، أية موارد منذ عام ١٩٨١"[٢٤٩]. ويتوسع على سبيل المثال في الحديث عن فرض ضريبة على استهلاك أنواع الوقود الأحفوري.

١٥٨- ومنذ ذلك التاريخ، تقدم وزير المالية البريطاني، السيد غوردن براون، باقتراح آخر مبتكر للغاية بشأن آلية جديدة لتمويل التنمية. وهذا الاقتراح الجسور يدعى مرفق التمويل الدولي[٢٥٠]، وهو قائم منذ حوالي ١٥ عاما، ويهدف إلى

المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا. والمبدأ الذي يقوم عليه المرفق هو التمويل الطويل الأجل ولكن المشروط، الذي تكفله أغنى البلدان لأفقر البلدان.

ويسعى عمليا لمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة، أي "رفع مبلغ المساعدة الإنمائية من مبلغ يزيد بقليل على ٥٠ مليار دولار سنويا اليوم إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا في السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥". وقدرت هذه المبالغ على أساس ١٠ مليارات دولار إضافية سنويا للتعليم، و١٢ مليار دولار أخرى لتغطية النفقات الصحية الإضافية ، و٢٠ مليار دولار إضافية لبرامج مكافحة الفقر. وبموجب الاقتراح.

يلتزم العالم المتقدم بمد يد المساعدة غير المشروطة والفعلية على المدى الطويل إلى البلدان التي تحتاج إليها أكثر من غيرها. وبذلك سيتم على نحو أسرع تحقيق الهدف المتفق عليه، أي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في شكل مساعدة، وهو الهدف الذي سبق أن وقعت عليه البلدان المتقدمة. ويتناول الفرع ٢ الحاجة إلى إنشاء مرفق تمويل دولي. ويحدد الأهداف الإنمائية للألفية التي يجب أن نحققها، والمسافة التي تفصلنا عنها. ثم يحدد الفرعان ٣ و٤ ما يجب علينا القيام به لتحقيق تلك الأهداف والشروط الواجب توفيرها لنجاح إطلاق مرفق التمويل الدولي وتطويره. وأخيرا، يحدد الفرع ٥ تفاصيل المرفق ذاته[٢٥١].

ودون الخوض في التفاصيل، فإن من المفيد الإشارة إلى أن

الجهات المانحة ستقدم سلسلة من التعهدات الطويلة الأجل (تدوم كل منها ١٥ عاما) لتأمين تدفق مدفوعات سنوية لمرفق التمويل الدولي. ويشكل كل تعهد التزاما قاطعا، يخضع لشروط تمويل رفيعة المستوى. وسيقوم المرفق بتظهير تلك التعهدات بسندات باسمه[٢٥٢].

١٥٩- وهذا الاقتراح هو أكثر الاقتراحات المقدمة في السنوات القليلة الماضية ابتكارا. وقد عرض على الجهات المانحة الرئيسية وسيواصل درسه. وهذا النوع من الاقتراحات هو الذي يمكن من تغيير الحالة الراهنة تغييرا جذريا، وهو أمر نحن في أمس الحاجة إليه حتى يمكن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها. ويلزم فعلا وضع خطة جسورة للقرن الحادي والعشرين أشبه بخطة مارشال، إذا أريد مكافحة الفقر واستئصال شأفة الجهل. وهذه المبادرات الجسورة هي وحدها التي ستساعد المجتمع الدولي على التحرك في نهاية المطاف نحو التنفيذ الذي طال انتظاره. وإذا اعتمدت تلك المبادرة فإنها ستوفر مستويات إضافية من التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بخصوص تعميم التعليم الابتدائي، إضافة إلى أهداف توفير التعليم للجميع.

١٦٠- ومن الضروري أيضا التركيز، في إطار رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، على حلول تمويل أساسية. **وبناء على ذلك، يوصي هذا التقرير بأن تواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، البحث عن مقترحات تمويل جديدة وقائمة، على النحو الذي يدعو إليه التقرير المعروف بتقرير زيديو وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة[٢٥٣] والتأسيس على البحوث المتواصلة**، كتلك الجارية في إطار مشروع جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، الذي ستصدر نتائجه دار النشر التابعة لجامعة أكسفورد عام ٢٠٠٤[٢٥٤]. **انظر التوصية ١٤.**

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ١٩، والدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية: تقرير الأمين العام، المرفق: الأهداف الإنمائية للألفية (A/56/326)، المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٢) تشكل "الفتيات نسبة ٥٧ في المائة من جميع الأطفال خارج المدارس، وقد انخفضت هذه النسبة بـ ٦ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠". اليونسكو، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع ٤/٢٠٠٣ – تقرير موجز – نوع الجنس والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة (باريس، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٣)، الصفحة ٦ والعنوان الإلكتروني هو(www.efarepsrt.unesco.org)، انظر أيضا المخصص لتعليم البنات (العنوان الإلكتروني: www.unicef.org).

(٣) Denise Lievesley, Foreword, *Global Education Digest 2003: Comparing Education Statistics Across the World* (Montreal, UNESCO Institute for Statistics, 2003), p. 4.

(٤) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٩.

(٥) A/56/326 المرفق: الأهداف الإنمائية للألفية، الصفحة ٧٦. ومؤشرات رصد التقدم هي صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي، ونسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة.

(٦) الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بخصوص التعليم، الغاية ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف ٤: "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥". والمؤشرات الأربعة المناسبة لذلك هي نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ونسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و٢٤ سنة، وحصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، ونسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية (A/56/326، الصفحة ٧٨ والقرار ٥٥/٢، الفقرة ٢٠).

(٧) "٢٠٠٨ كامل القيد بالصف الأول الابتدائي، إذا أريد تحقيق الهدف المتعلق بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥". UNESCO, *An international strategy to put the Dakar Framework for Action on Education for All into operation* (Paris, UNESCO, 2002) (اليونسكو، استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار بشأن التعليم للجميع موضع التنفيذ) (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٢)، الصفحة ٣٢، الجدول ٦، الإطار الزمني لتوفير التعليم للجميع.

(٨) "تشكل الفتيات ٥٧ في المائة من جميع الأطفال خارج المدارس"، والذين يقدر عددهم في هذه المرحلة بـ ١٠٤ ملايين طفل، اليونسكو UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2003/4*، (تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٤/٢٠٠٣) الصفحة ٦.

(٩) يرد تعهد داكار بتوفير الموارد في إطار عمل داكار – التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠)، الصفحة ٩، الفقرة ١٠.

(١٠) مقدمة بقلم المدير العام لليونسكو، السيد كواشيرو ماتسورا، والصفحة ٢ من التقرير (بالإنكليزية).

(١١) OECD/DAC, "ODA prospects after Monterrey: latest projections" (8 September 2003).

(١٢) ما فتئ الاختصاصيون يشيرون إلى أن إتمام التعليم الابتدائي يتوقف إلى حد أكبر بكثير على إصلاح التعليم مما يتوقف على التمويل الإضافي.

(١٣) هذا التقرير موجه إلى الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة. وبما أن إجراءات مؤسسات بريتون وودز ذات أهمية أساسية وحاسمة في أغلب الأحيان بالنسبة للبلدان النامية وبما أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الأسرة الدولية وعضوة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني

بالتنسيق، وأنها التزمت فوق ذلك بمساعدة الدول الأعضاء على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه من الضرورة بمكان إدراجها في هذا التقرير حيث يتم الآن تشجيع "قضايا التماسك والتنسيق والتعاون" في أعقاب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري (A/CONF.198/11، الجزء الثالث: المثابرة على العمل، الصفحة ١٥، الفقرة ٦٨ (ب)). وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك الدولي إلى جانب مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية، هما أهم طرفين فاعلين متعددي الأطراف في مجال التعليم.

(١٤) النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة الذي أقرته الجمعية العامة في القرار ١٩٢/٣١ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. وعنوان موقعها الإلكتروني هو http://www.unsystems.org/jiu.

(١٥) UNESCO, *50 Years for Education* (Paris, UNESCO, 1997) (اليونسكو، ٥٠ عاما من التعليم (باريس، اليونسكو، ١٩٩٧)، الصفحة ٩٥. وجد استعراض أجراه وزراء أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٩ في مكسيكو ستي بشأن الإنجازات التي أحرزت في العقد السابق وأثر الانفجار السكاني وتفاوت النمو الاقتصادي على التعليم أن هناك "شخصا بالغا أميا بين كل ثلاثة أشخاص، وأن معدلات التوقف عن الدراسة عالية إلى أبعد الحدود خلال السنوات الأولى من الدراسة، وأن المناهج الدراسية غالبا ما تكون غير ملائمة، وأن التعليم لا يرتبط ارتباطا كافيا بالتنمية، وأن تنظيم وإدارة الجهاز التعليمي غالبا ما تعوزهما الكفاءة" (بالإنكليزية).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٩٥ و٩٦. لقد كان عزم الوزراء في إعلان المكسيك في عام ١٩٧٩ هو "تأمين ثمانية إلى عشرة أعوام من التعليم العام، كحد أدنى لجميع الأطفال من سن الدراسة قبل عام ١٩٩٩، واستئصال الأمية واتخاذ تدابير عاجلة لتوفير التعليم للمجموعات السكانية الأشد حرمانا والتي تعيش في المناطق الريفية وضواحي المدن"، وإصلاح النظم التعليمية بهدف تعزيز نوعيتها وفعاليتها وطلب إلى اليونسكو فيما بعد اتخاذ مبادرة بالبدء بمشروع رئيسي ثان، وتم ذلك في كيتو عام ١٩٨١. واعتبر هذا المشروع "إطارا سيطرح مجموعة متماسكة من الأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، يتم دعمها بالتعاون التقني والمالي الدولي". وقد أكد وزراء التعليم تعهداتهم التي قطعوها على أنفسهم في المكسيك، عندما اجتمعوا في كينغزتون، جمايكا في أيار/مايو ١٩٩٦. (بالإنكليزية).

(١٧) إطار عمل داكار (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الصفحات ١٥-١٧، والمنشورات الصادرة عن اليونسكو (باريس) و"اليونسكو والتعليم"، الصفحة ٤، والتعليم للجميع: الهدف رقم واحد في جدول أعمال التنمية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

(١٨) اليونسكو، ٥٠ عاما من التعليم (انظر الحاشية ١٥ أعلاه)، الصفحة ١٥: "فيما يتعلق بالبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا الغربية (أي ثمانية بلدان الآن: وهي بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال) فإن أقل من ٠٠٠ ١٥٠ تلميذ التحقوا بالمدارس الابتدائية عام ١٩٤٩، وقرابة ٠٠٠ ٦ منهم التحقوا بالمدارس الثانوية فقط".

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) المرجع نفسه. كان التسجيل في المدارس يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون في عام ١٩٥٠، أكثر من نصفهم في العالم المتقدم، وقد وصل العدد إلى مليار في عام ١٩٩٧، ثلاثة أرباعهم في العالم النامي. وبحلول منتصف الخمسينات من القرن الماضي، كانت هذه الطفرة قد وصلت إلى التعليم الثانوي وفي السبعينات من القرن الماضي وصلت إلى ما بعد المرحلة الثانوية والتعليم العالي. وفي عام ١٩٩٠، وصلت هذه الأرقام في أفريقيا إلى ما يقارب ٤ ملايين على مستوى التعليم الابتدائي وأكثر من مليون على المستوى الثانوي. وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠ ارتفع التسجيل في المدارس الابتدائية في أفريقيا من ١,٥ إلى ٥,٥ مليون تلميذ وفي المدارس الثانوية من أقل من ٠٠٠ ١٥٠ بقليل إلى ما يقارب ٠٠٠ ٦٥٠.

(٢١) إعلان جومتيان (١٩٩٠)، المادة الرابعة: "لذلك ينبغي أن تركز التربية الأساسية على التعلم الفعلي والتحصيل وليس على مجرد الالتحاق بالدورات الدراسية المنظمة والمواظبة على المشاركة فيها والحصول على الشهادات".

(٢٢) International Monetary Fund (IMF) and others, *2000-A Better World for All: Progress towards the international developments goals*، (صندوق النقد الدولي وآخرون ٢٠٠٠- عالم أفضل للجميع: التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية) بيان موقع من كوفي عنان، ودونالد جونستون، وهورست كوهلير وجيمز د. ولفينسون، الصفحتان ٢ و٣ (بالإنكليزية).

(٢٣) World Bank, *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People* (The (World Bank and Oxford University Press, 2003، (البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٤: جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء) الصفحة ٢١٧، "... قدمت الجهات المانحة الثنائية المعهودة في عام ٢٠٠٠ مساعدة إنمائية رسمية لقرابة ١١٥ دولة مستقلة".

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١٣. "يتعين على البلدان النامية المقترضة حاليا وضع ٠٠٠ ٨ تقرير مراجعة حسابات سنويا لتقدمها إلى مصارف التنمية المتعددة الأطراف – ومنها ٠٠٥ ٥ تقرير تقدم إلى البنك الدولي". وقد أفيد بأن أي بلد أفريقي لديه نحو ٦٠٠ مشروع ممول بالمساعدات يقدم كل عام ٤٠٠ ٢ تقرير ربع سنوي إلى مختلف الوكالات المشرفة، ويتلقى أكثر من ٠٠٠ ١ بعثة لتقدير المشاريع ورصدها وتقييمها". انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة، "النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (JIU/REP/2002/2)، الصفحة ٢٤، العنوان الإلكتروني http://www.unsystem.org/jiu.

(٢٥) للاطلاع على تأثير هذه السياسات، انظر: Louis Emmerij, Richard Jolly and Thomas G. Weiss, *Ahead of the Curve? UN Ideas and Global Challenges* (Indiana University Press, United Nations Intellectual History Project, 2001), chap. 5, section on the rising power of the Bretton Woods institutions, pp. 125 et seq.; and Bellamy, *The state of the World's Children 1999: Education* (UNICEF, 1999) pp. 83 et seq.

(٢٦) Bellamy, *The State of the World's Children 1999,* pp. 82-83 (بيلامي، حالة أطفال العالم ١٩٩٩)، الصفحتان ٨٢ و٨٣ (بالإنكليزية).

(٢٧) Kevin Watkins, *The Oxfam Education Report* (Oxfam GB, 2000), p. 173.

(٢٨) الخسارة المحتملة المرتبطة بإرسال طفل إلى المدرسة، مما يحرم الأسرة من عمل هذا الطفل أو الدخل النقدي الذي يمكن أن يكسبه الطفل ويساهم به في الأسرة. وهناك عدد من مخططات الحوافز الناجحة مثل برنامج البولسا ايسكولا (المنحة الدراسية) في البرازيل الذي يقدم دفعات منتظمة إلى الأمهات شرط تقديم شهادة من المعلم بأن الطفل قد واظب على المدرسة. وهذه البرامج الناجحة مثل برنامج المكسيك المسمى بروغريسا، على ما لها من أهمية، لم يتيسر تناولها على النحو الوافي في هذا التقرير بسبب ضيق الحيز. وقد ورد وصفها في العديد من المطبوعات، وأحدثها "تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية (نيويورك، أكسفورد يونفرسيتي بريس، ٢٠٠٣) وتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٤ (انظر الحاشية ٢٣ أعلاه).

(٢٩) انظر أيضا المعالم التي وضع تفاصيلها البنك الدولي من أجل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع استنادا إلى العبر المستخلصة من البلدان ذات الأداء الرفيع التي حققت نتائج تعليمية ناجحة.

(٣٠) الموقع الإلكتروني: http://www.uis.unesco.org.

(٣١) معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٣، الصفحة ٣ (انظر الحاشية ٣ أعلاه).

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و٤. ويذكر أنه يتم تخطيط ذلك كجزء من مشاريع المؤشرات التعليمية العالمية في البلدان المشاركة في ذلك البرنامج.

(٣٣) ثمة حوالي ٤ إلى ٦ ملايين طفل في سن الدراسة من أصل ١٢ مليون لاجئ. وتشير أحدث الأرقام في منشور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "تعليم اللاجئين في عام ٢٠٠٢: المعايير والمؤشرات بالنسبة لـ ٦٦ من مواقع المخيمات"، وهو لم يصدر بعد (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) إلى أنه لا تتوفر المعلومات إلا عن ٠٠٠ ٦٠٠ من أطفال المدارس فقط.

(٣٤) قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٥٨ المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الصفحة ١٩.

(٣٥) الموجز، صفحة ١٣.

(٣٦) معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٣، الصفحة ٢٠.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨ إضافة إلى تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (انظر الحاشية ٢ أعلاه)، الصفحة ٦: "عدد البنات خارج المدارس أعلى ما يكون في أفريقيا جنوب الصحراء" (٢٣ مليون)، ويتبعها في ذلك جنوب وشرق آسيا (٢١ مليونا).

(٣٩) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٤/٢٠٠٣، الصفحة ٦، الحاشية ٤: "وهذا من عواقب التغيير الذي طرأ على فترة الدراسة الابتدائية في الصين والهند وروسيا، بين بلدان أخرى. وفي كل واحدة من هذه الحالات، كان طول فترة الدراسة الابتدائية الرسمي قد خفض بمعدل سنة واحدة، مما خفض من عدد السكان من سن المدرسة وبالتالي (وفيما يتعلق بأي معدل للتسجيل في المدارس)، أصبح يعتبر هؤلاء الأطفال في عداد فئة غير المسجلين في المدارس".

(٤٠) أهم المؤشرات المستخدمة هنا هي "معدل القيد الإجمالي" الذي يبين عدد التلاميذ في مستوى معين من الدراسة – بغض النظر عن عمرهم – باعتبارهم نسبة من عدد الطلاب في الفئة العمرية ذات الصلة (ويمكن أن يكون معدل القيد الإجمالي أعلى من ١٠٠ في المائة إذا بدأ الأطفال الدراسة في الصف الأول وهم في سن أكبر أو أصغر من السن الرسمي لبدء الدراسة) و"معدل القيد الصافي" الذي يأخذ بعين الاعتبار الهيكل العمري لأولئك المسجلين في المدارس باستبعاد جميع الأطفال الذين يزيد أو يقل عمرهم عن المجموعة العمرية المؤهلة لدخول المدارس رسميا من بسط (صورة) الكسر. بيد أن هذه المؤشرات لها حدودها الجلية، كما يتم شرحه بالتفصيل في Barbara Bruns, Alain Mingat and Ramahatra Rakotomalala, *A Chance for Every Child: Achieving Universal Primary Education by 2015* (Washington, D.C., The World Bank, 2003), pp. 29-35. ومن هنا الإدراك بأنه سيكون من الأفضل تحويل التركيز إلى معدلات إتمام الدراسة الابتدائية، كما بدأ يفعل البنك الدولي.

(٤١) "تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة".

(٤٢) بالنسبة للمدارس الابتدائية، لا بد من التمييز بين النظم الوطنية والتصنيف الدولي الموحد للتعليم الذي يطبق لضمان قابلية البرامج الوطنية للمقارنة على المستوى الدولي. وقد يتفاوت طول الفترة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني بين ٣ و١٠ سنوات، مع شتى أنواع سن البدء بالتعليم. وبموجب التصنيف الدولي الموحد للتعليم فإن الدورة الابتدائية التي تستغرق ست سنوات هي المعيار، لكن البلدان التي تنفذ برامج مماثلة تدوم خمس أو سبع سنوات يمكن قبولها على أساس أنها تفي بالمعيار الدولي.

(٤٣) "الأطفال الذين تفوتهم فرص التعليم": هم جميع أولئك الذين لم يحققوا الهدف السادس من أهداف توفير التعليم للجميع الذي يتوخى أن يحقق الجميع حصائل تعلم قابلة للقياس، ولا سيما في مجال القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة الأساسية. وتم التوصل إلى هذا الرقم بأخذ المعدل الوسطي لإتمام الدراسة الابتدائية البالغ ٧٧ في المائة والذي قام بحسابه البنك الدولي (انظر الحاشية ٥٠). وهذا يعني أن ٢٣ في المائة من الأطفال لم يستكملوا الدراسة الابتدائية. وإذا ما أضيف عامل التفاوت البالغ قرابة ١٤ في المائة الذي يعثر عليه في المسوحات الأسرية لمعدلات المواظبة على المدارس (تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢، الصفحتان ٤٩ و٥٠) وإذا ما أخذت نوعية التعليم بعين الاعتبار نتيجة عدم توفر بيانات جيدة عن امتحانات تقييم مستوى التعلم في العديد من البلدان، فإنه يمكن التوصل إلى رقم أقرب إلى ٤٠ في المائة. مما يخلق الحاجة إلى تدابير ملحة أخرى.

(٤٤) تتفاوت الأرقام بين ١١٣ و١١٥ مليون. انظر الموقع الإلكتروني http://www.oxfam.org.uk/educationnow/index. ويفيد تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ (انظر الحاشية ٢٨ أعلاه) في الصفحة ٩٢ منه أن ١١٥ مليونا من أصل ٦٨٠ مليون طفل من سن الدراسة الابتدائية لا يواظبون على المدارس، ثلاثة أخماسهم من الفتيات وأنه "لا يكمل أكثر من نصف الأطفال الذين يبدأون الدراسة الابتدائية بقليل هذه الدراسة – وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتمها سوى واحد من ثلاثة". وتعطي عدة تقارير بعض المعلومات عن مدى تعقد الوضع التعليمي، من قبيل تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢: التعليم للجميع – هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟، (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٢) وتقرير منظمة أوكسفام عن التعليم (انظر الحاشيتين ٢٧ و٣٥ أعلاه) إضافة إلى تقارير البنك الدولي التي يتم تحليلها هنا.

(٤٥) Bruns, Mingat and Rakotomalala، المرجع المذكور، ص ٣٧. يخوض الكتاب في أهمية استعمال معدل إتمام الدراسة الابتدائية والقضايا المنهجية ذات الصلة، الصفحتان ٣٧ و٣٩.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧ و٣٨ "هو تطبيق منهجية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس معدلات إتمام الدراسة الثانوية بالمقارنة مع مستويات الدراسة الابتدائية".

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥. ويرد في الصفحة ٤١ ما يلي: "ثمة مجال لضمان وصون الجودة على نحو أكثر انتظاما في قاعدة البيانات هذه من خلال التعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء".

(٤٨) The World Bank, *2003 World Development Indicators* (Washington, D.C., 2003), p. 87, chap. 2.13, Education efficiency.

(٤٩) Bruns, Mingat and Rakotomalala، المرجع المذكور، ص ٤١ وفي ص ٣٩: "يشكل معدل إتمام الدراسة الابتدائية أحد الإحصاءات التعليمية البسيطة نسبيا من الناحيتين النظرية والعملية. لكن ثمة قضايا تتعلق بالمنهجيات والبيانات".

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٤٢.

(٥١) The World Bank, Africa Region and Education Department, Human Development Network, "Achieving education for all by 2015: simulation results for 47 low-income countries" (24 April 2002), Executive Summary, p. vi, para. 5.

(٥٢) World Bank, "Progress report and critical next steps in scaling up: Education for All, health, HIV/AIDS, water and sanitation", -synthesis paper submitted to the Development Committee (DC2003-0004,27 March 2003), p. 1-2.

(٥٣) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع: التعليم للجميع – هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟ (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٢)، الصفحة ١٥.

(٥٤) "The World Bank, "Achieving Education for All by 2015... (البنك الدولي، "تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥...") الصفحات `٦` و`٧`، الفقرة ٩.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة `٧`، الفقرة ٩ والجدول ١: توقعات إتمام الدراسة الابتدائية من قبل الجميع بحلول عام ٢٠١٥.

(٥٦) Bellamy) Bellamy, *The State of the World's Children 1999,* p. 23، حالة الأطفال في العالم ١٩٩٩)، الصفحة ٢٣ (بالإنكليزية).

(٥٧) *Literacy Skills for the World of Tomorrow: Further Results from PISA 2000* (OECD/UIS, (2003. وانظر أيضا الموقع www.pisa.oecd.org.

(٥٨) Watkins، مرجع سابق، الصفحتان ١٠٥ و١٠٦. "تستدعي النتائج إلقاء نظرة انتقادية على كامل نظام التعليم الابتدائي في البلاد"، تم الاستشهاد بها في "حملة من أجل التعليم الشعبي، الأمل ليس الرضا عن الذات: حالة التعليم الابتدائي في بنغلاديش" (دكا، ١٩٩٩).

(٥٩) Bellamy، مرجع سابق، الصفحة ٢٣ وما يليها.

(٦٠) اليونسكو، التعليم للجميع: الوضع الحالي والاتجاهات ٢٠٠٠ – تقييم الإنجازات التعليمية (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠)، الصفحة ١٧.

(٦١) عقد معهد اليونسكو للإحصاء في عام ٢٠٠٢ اجتماعا مع أهم الوكالات والمنظمات التي تجري تقييمات عبر وطنية بغية تحقيق المزيد من الشفافية فيما يتعلق بمزايا وحدود مختلف المنهجيات ولتوجيه المزيد من الإجراءات.

(٦٢) Oliver J.M. Chinganya, "Enhancing statistical capacity and data quality - the GDDS approach", found on the PARIS21 Web site: http://www.paris21.org/htm/meetings.htm.

(٦٣) Rose Mungai and Timothy Marchant, "Establishing Comparability of household data across countries and time", found on the PARIS21 web site (See note 62).

(٦٤) Brain Pink, Lyn Potaka and Keith Sykes, "Challenges for National Statistical Offices collecting and providing data requested by international agencies-'One size does not fit all'" and Chinganya, loc, cit., both found on the PARIS21 web site. "National statistical priorities should not be distorted by international demands." International agencies should note only be temperate in what data are requested, but also utilize existing sources of data within countries, when reliable, rather than requiring new data collection. This is also the opinion expressed in UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2003/4*, chap. 6, p. 260.

(٦٥) This opinion is shared in UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2003/4*, Better data - better monitoring, pp. 258 et seq.

(٦٦) انظر المساهمة الهامة التي قدمتها الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن ٢١ (التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) (PARIS21)، التي تأسست عام ١٩٩٩، من أجل تعزيز القدرات الإحصائية، ولا سيما في البلدان الفقيرة. وأهم القائمين بها المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي. انظر الموقع الإلكتروني http://www.paris21.org.

(٦٧) يقدم تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصفحتين ٣٥ و٣٦ منه، مبررات قوية ومقنعة لـ "بناء القدرات الإحصائية – طلب لم يسبق له مثيل، الفرص الملحة". وهناك ضرورة واضحة لخلق الطلب على الصعيد الوطني وتحسين الاستراتيجيات والنظم الوطنية، وضمان الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، وتحسين التعاون والتنسيق وتعزيز نظم البيانات الدولية. وقد دافع عن هذا الموضوع أيضا تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، ٢٠٠٢، الصادر عن اليونسكو.

(٦٨) شارك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في تنقيح عام ١٩٩٦ وحضرا اجتماع فريق العمل التابع للجنة المساعدة الإنمائية بشأن الإحصائيات بوصفهما مراقبين. ووفقا لأمانة مديرية التعاون في ميدان التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد نشطت منظمة اليونيسيف إلى حد كبير وساعدت لجنة المساعدة الإنمائية على التوصل إلى توافق الآراء حول كيفية قياس المساعدة المقدمة للخدمات الاجتماعية الأساسية.

(٦٩) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، ٢٠٠٢، الصفحة ١٣.

(٧٠) تقول أمانة مديرية التعاون في مجال التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي تخدم لجنة المساعدة الإنمائية إن المشكلة الرئيسية الناشئة في تحليل المساعدة المقدمة للتعليم تتعلق بالوكالات المتعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص ولكن ببعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضا. وقد دأبت اليونيسيف على تقديم تقارير إلى لجنة المساعدة الإنمائية مستخدمة نفس التعاريف التي يستخدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية منذ عام ٢٠٠٠. وقد توفرت البيانات بشأن مشاريع التعليم للبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية منذ عام ١٩٧٣ ومن اليونيسيف منذ عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالمفوضية الأوروبية (وهي عضو في لجنة المساعدة الإنمائية)، فإن القدر الإجمالي للمساعدة المقدمة للتعليم معروف عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لكن تفاصيل مستويات الأنشطة ليست متوفرة إلا عن أنشطة صندوق التنمية الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي. ويتوقع إجراء المزيد من التحسينات في هذه المجالات. ويبدو أن المشاورات الجارية بين لجنة المساعدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استهلت وقت وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير.

(٧١) OECD, DCD/DAC/STAT(2003)7، "رسم الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية إزاء الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية" (٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣) المقدمة إلى الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الإنمائية بشأن الإحصائيات في حزيران/يونيه، ويتناول أيضا المنهجية المستخدمة.

(٧٢) قدمت هذه الأرقام أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٧٣) قدمت هذه الأرقام مديرية التعاون في مجال التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الالتزامات في ميدان المساعدة الإنمائية الاقتصادية إزاء التعليم (لجنة المساعدة الإنمائية).

(٧٤) *The World Bank Annual Report 2002,* vol. 1 (Washington, D.C., The World Bank, 2002) (التقرير السنوي للبنك الدولي، ٢٠٠٢، المجلد ١ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٢))، الصفحتان ٣٠ و٣١، ويفيد بأن الحصة من إجمالي الإقراض في عام ٢٠٠٢ والبالغ ١٩,٥ مليار دولار أمريكي من أجل التعليم تشكل ٧ في المائة أو ١ ٣٨٤,٦ مليون دولار أمريكي. ويقدم تفاصيل توزيع القروض الممنوحة لقطاع التعليم. وهذا بدوره يبين الأرقام التالية فيما يخص التعليم: وسطي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧: ١ ٧٠٠,١ مليون دولار أمريكي من أصل مجموع قدره ٥١٠,٥ ٢١ مليون دولار أمريكي، ١٩٩٨-١٩٩٩: ٢ ٢٥٤,٣ مليون دولار أمريكي من أصل مجموع قدره ٧٩٤,٨ ٢٨ مليون دولار أمريكي؛ ٢٠٠٠: ٧٢٨,١ مليون دولار أمريكي من أصل مجموع قدره ٢٧٦,٢ ١٥ مليون دولار أمريكي؛ ٢٠٠١: ١ ٠٩٤,٧ مليون دولار أمريكي من أصل مجموع قدره ٢٥٠,٦ ١٧ مليون دولار أمريكي؛ ٢٠٠٢: ١ ٣٨٤,٦ مليون دولار أمريكي من أصل مجموع قدره ٥١٩,٤ ١٩ مليون دولار أمريكي.

(٧٥) اليونسكو، البرنامج والميزانية المعتمدان ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (31 C/5) (باريس، اليونسكو، آذار/مارس ٢٠٠٢)، البرنامج الرئيسي الأول - التعليم، الصفحتان ١١ و١٢. حيث خصص للأنشطة نفسها الثنائية مبلغ ٤٦ ٧٤٦ ٠٠٠ دولار أمريكي؛ وللموظفين: ٤٦ ٧٠٩ ٠٠٠ دولار أمريكي؛ ولتكاليف البرامج غير المباشرة في المقر الرئيسي: ٦٣٦ ٦٠٠ دولار أمريكي. ومن المحتمل أن يرد مبلغ ٦٥ مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية وسيتم إدراجها بالتالي في إطار معونتها الثنائية.

(٧٦) E/ICEF/2003/4 (Part II)، تقرير المديرة التنفيذية: النتائج التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في عام ٢٠٠٢، ويشير في الصفحة ٢٥ منه إلى أن اليونيسيف أنفقت في عام ٢٠٠٢ على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة ٣٠٢ مليون دولار أمريكي (٢٩ في المائة) وعلى تعليم الفتيات ٢٠١ مليون دولار أمريكي (١٩ في المائة). وتشير الأرقام المؤقتة لليونيسيف أنه تم في عام ٢٠٠١ تخصيص ١٥ في المائة لتعليم الفتيات، أي ١٥٣ مليون دولار أمريكي، وارتفعت هذه الحصة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٩ في المائة، أي ٢٠١ مليون دولار أمريكي من مجمل النفقات البالغة ١ ٠٤٤ مليون دولار أمريكي (باستثناء دعم البرامج البالغ ١٤٥ مليون دولار أمريكي) ويعود ذلك جزئيا إلى الدور البارز الذي لعبته اليونيسيف في أفغانستان.

(٧٧) تصنف لجنة المساعدة الإنمائية برامج التغذية في المدارس باعتبارها "تغذية أساسية"؛ وهي تعتبر بالتالي جزءا من المعونة المقدمة للتعليم.

(٧٨) نشرة البنك الدولي *Comprehensive Development Framework - Country Experience 1999-2000* (September 2000) (إطار التنمية الشاملة - التجارب القطرية ١٩٩٩-٢٠٠٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)) انظر أيضا الموقع الإلكتروني لإطار التنمية الشاملة للبنك الدولي: www.worldbank.org/cdf حيث يمكن تقدير التقدم المحرز فيه منذ البداية.

(٧٩) وثمة مثال جيد على ذلك هو التالي المقتبس من منشور أصدرته اليونسكو، البرنامج والميزانية المعتمدان ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الصفحة ١٤، "بصورة أوسع، فإن البرنامج سوف يعزز رسم السياسات التعليمية، وبرامج التحسين والإصلاحات بطرق تجعلها تتخذ شكلها من البحوث ذات الصلة والمعلومات المستوفاة وأفضل الممارسات الابتكارية"، الصفحة ١٩، تحت عنوان خط العمل الرئيسي ٢: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتعليم وخطط عمل التعليم للجميع، التي يتوقع في الميزانية الثنائية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إنفاق ٦,٩ مليون دولار و٢٠ مليون دولار أمريكي من الموارد الخارجة عن الميزانية عليها، والصفحة ٢٠، المتعلقة بالنتائج المتوقعة عند نهاية قائمة فترة السنتين، ومنها: "وضع و/أو تعزيز خطط العمل المتصلة بالتعليم للجميع في إطار السياسات والبرامج على نطاق القطاع كله، ولا سيما في أفريقيا وجنوب آسيا وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والأوضاع اللاحقة للنزاعات، ومجموعة البلدان التسعة الكبرى المشاركة في مبادرة توفير التعليم للجميع من خلال وضع الإرشادات، والتدريب، وبناء القدرات في مجال السياسات العامة ... والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي المعزز والحوار في مجال السياسات العامة الذي ييسره تقاسم المعلومات والدعم المقدم للشبكات والاجتماعات الإقليمية والأقاليمية". ولا يوفر هذا الوصف العام إلى حد ما للنتائج المرجوة صورة واضحة عن عدد البلدان التي ستتم مساعدتها (مقارنة بالماضي)، مما لن يسمح بدوره بوضع تقارير دقيقة عن أداء البرامج وتنفيذها عند نهاية دورة الميزانية البرنامجية.

(٨٠) لا يرد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موجز المساعدة الدولية من أجل توفير التعليم للجميع بحسب المنظمة/الوكالة، كما تتضمنه وثيقة اليونسكو "استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع موضع التنفيذ"، ص ٤١ وما بعدها.

(٨١) ترد في الفقرة ٩٥ تفاصيل أكثر بشأن مشروع الألفية.

(٨٢) *50 Years for Education*، ص ٢٤ و٢٥. تبرز أهمية التعليم بوضوح لأنه "ليس هنالك أي مفهوم آخر تكرر بقدر ما تكرر مفهوم التعليم في ديباجة المنظمة والمادة الأولى" من دستورها.

(٨٣) يتوقع مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (32C/5)، لليونسكو (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٣) ضمن السيناريو الأساسي الذي يقوم على ميزانية بمبلغ ٥٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (نمو حقيقي صفري مخفض) للبرنامج الرئيسي الأول – التعليم: ٣٠٠ ٤٨١ ٤٦ دولار؛ أما السيناريو الأكثر طموحا، "سيناريو النمو الحقيقي"، الذي يقوم على ميزانية إجمالية بمبلغ ٦١٠ ملايين دولار، فإنه يتوقع مبلغ ٦٠٠ ٢١٥ ٤٨ دولار للتعليم؛ انظر مشروع جدول الاعتمادات الموحد لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص XXIII، الذي يشير إلى اعتمادات بمبلغ ٦٠٠ ٢٦٦ ٢٥ دولار للتعليم الأساسي، مع توقع مبلغ ٧٠٠ ١٠١ ١٤٦ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية، ص ٢٩.

(٨٤) UNESCO, *Report of the Director-General 2000-2001* on the activities of the Organization in 2000-2001 (32 C/3) (Paris, UNESCO, 2002)، الصفحة ٩ إلى ٣٧. توفر اليونسكو النصح فيما يتعلق بالسياسات، والدعوة، والتدريب، وتنشر الوثائق بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بالتعليم.

(٨٥) هنالك في المجموع ستة معاهد متخصصة في ميدان التربية، وهي:

مكتب التربية الدولي، ويعنى بتطوير المناهج والمحتويات والطرائق؛ وتبلغ الاعتمادات المالية بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٠٠٠ ٥٩١ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ والموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار.

المعهد الدولي للتخطيط التربوي، ويركز على إصلاح نظم التعليم وإعادة بنائها، وتنمية القدرات ذات الصلة فيما يتعلق بتخطيط السياسات وإدارتها؛ وتبلغ الاعتمادات المالية بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٠٠٠ ١٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ والموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٧٠٠ ٤ دولار.

معهد التربية، ويعنى بتعليم الكبار والتعليم المستمر؛ وتبلغ الاعتمادات المالية بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٣٠٠٣: ٠٠٠ ٩٠٠ ١ دولار.

معهد تكنولوجيات المعلومات في مجال التربية، وينشط في مجال تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التربية؛ وتبلغ الاعتمادات المالية بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٠٠٠ ١٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ والموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار.

المعهد الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وينشط في مجال التعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وتبلغ الاعتمادات المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٠٠٠ ٢٠٠ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ والموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٥٠٠ دولار.

المعهد الدولي لبناء القدرات في أفريقيا، ويعنى ببناء القدرات في مجال التربية في أفريقيا؛ وتبلغ الاعتمادات المالية بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ والموارد الخارجة عن الميزانية: ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار.

(٨٦) *50 Years for Education*، التوطئة.

(٨٧) ترد الإشارة إليها في الفقرتين ١٠ و١٧ أعلاه.

(٨٨) نشرة اليونسكو، *UNESCO and Education* (Paris).

(٨٩) UNESCO, "EFA Flagships: multi-partner support mechanisms to implement Dakar Framework for Action", p. 1, background paper for the Fourth Meeting of the Working Group on Education for All, UNESCO

"Achieving universal primary education: note from the؛headquarters (22-23 July 2003) .Director-General of UNESCO", for consideration by UNDG-Meeting of 30 October 2003, box 2, p. 10

(٩٠) المرجع ذاته، الصفحتان ١ و٢.

(٩١) **المبادرة بشأن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) على التعليم**: بالتنسيق بين اليونسكو والمعهد الدولي للتخطيط التربوي، وبمشاركة نحو ٢٠ شريكا، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية الثنائية، والمنظمات غير الحكومية.

برنامج رعاية الطفولة المبكرة وتعليمها: تشرف عليه المجموعة الاستشارية المعنية ببرنامج رعاية الطفولة المبكرة وتعليمها.

حق المعوقين في التعليم: على درب الإدماج: تشكل اليونسكو وجامعة أوسلو أمانة مشتركة. ويتألف المجلس التوجيهي من منظمات دولية تعنى بالمعوقين، واليونيسيف، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجان الوطنية التابعة لليونسكو في بلدان الشمال الأوروبي، من بين جهات أخرى.

تعليم سكان الريف: منظمة الأغذية والزراعة هي الوكالة الرائدة للبرنامج، بالتعاون مع ٥٧ شريكا آخر، من بينهم اليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، والرابطة المعنية بتطوير التعليم في أفريقيا، ومنظمات غير حكومية.

التثقيف في حالات الطوارئ والأزمات: تقود هذا البرنامج الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ، التي تتألف من أكثر من ٨٥ منظمة عضوة وأكثر من ٥٧٠ عضوا من الأفراد. ويتألف الفريق التوجيهي من منظمة كير، الولايات المتحدة الأمريكية، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفل، ولجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس النرويجي لشؤون اللاجئين، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، والبنك الدولي.

تركيز الموارد على الصحة المدرسية الفعالة: تقوم المبادرة على شراكة تجمع بين اليونسكو، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمات غير حكومية عديدة، ضمن شركاء آخرين.

المعلمون وجودة التعليم: تتألف الوكالة الرائدة من منظمة العمل الدولية واليونسكو والمنظمة الدولية للتعليم.

مبادرة الأمم المتحدة العشرية بشأن تعليم الفتيات: تنسقها اليونيسيف، ولكنها مفتوحة لكل الوكالات والمنظمات، بما فيها الجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

محو الأمية في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: تعنى اليونسكو بالتنسيق. وتضم الشراكات منظمة الأغذية والزراعة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

(٩٢) UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2003/4* (اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ص ٢٦٣.

(٩٣) UNESCO, *An international strategy to put the Dakar Framework for Action on Education for All into operation*، (اليونسكو، استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع موضع التنفيذ)، ص ٣٢.

(٩٤) انظر الحاشية ١٥٥ أدناه والفقرة ٩٤ من هذا التقرير.

(٩٥) طلب إلى اليونسكو في المادة ١٩ من إطار عمل داكار أن "تواصل الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني. وتحقيقا لهذه الغاية، سيدعو المدير العام لليونسكو إلى عقد اجتماع سنوي لفريق رفيع المستوى يجمع بين صغر الحجم والمرونة. وسيضطلع هذا الفريق بمهمة حفز الالتزام السياسي وتعبئة الموارد التقنية والمالية". وسوف تجري إفادة الاجتماع "من خلال تقرير الرصد". ووفقا للمادة ١٦، "ستفرغ البلدان من إعداد خطط وطنية شاملة للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢ كموعد أقصى"، ويجري حاليا تحديد محتوى الخطة الوطنية. وكما تنص عليه المادة ٩ "ينبغي لهذه الخطط أن تندرج في إطار أوسع يستهدف الحد من الفقر والنهوض بالتنمية ... وينبغي أن

تتصدى هذه الخطط للمشكلات المقترنة بالنقص المزمن في تمويل التعليم الأساسي ...". وينبغي أن "ترسم الخطط استراتيجيات واضحة لحل المشكلات الخاصة التي يواجهها المحرومون حاليا من الفرص التعليمية، وأن تنطوي على التزام واضح بتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين". وتتوقع المادة ١٧ "التزام الشركاء من أعضاء المجتمع الدولي بالعمل بصورة ثابتة ومنسقة ومتماسكة. وسيسهم كل شريك، بحسب ميزته النسبية، في دعم الخطط الوطنية للتعليم للجميع بما يكفل سد النقص في الموارد". وتنص المادة ٢١ على أن "تحقيق التعليم للجميع سيتطلب دعما ماليا إضافيا من البلدان، فضلا عن قيام الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بتقديم المزيد من المساعدات الإنمائية وبتخفيف أعباء الديون لصالح التعليم، وذلك بتكاليف تقدر بزهاء ٨ مليارات دولار في السنة. لذلك فمن الضروري أن تقوم الحكومات الوطنية وكذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات، بالإعلان عن تعهدات مالية ملموسة جديدة".

(٩٦) اليونسكو، البرنامج والميزانية المعتمدان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ١٣ و١٤. "وستكون المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء مركزة على تيسير إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع ودمج أهداف هذا التعليم وأولوياته وموضوعاته ضمن الأطر الأوسع نطاقا للتخطيط الإنمائي واستراتيجيات الحد من الفقر. وبوجه أعم، سيهدف البرنامج إلى التشجيع على تصميم السياسات وبرامج التحسين والإصلاحات في ميدان التعليم بالاستناد إلى البحوث الملائمة والمعلومات الحديثة وأفضل الممارسات في هذا المجال".

(٩٧) L. Jallade, M. Radi and S.Cuenin, *National Education Policies and Programmes and International Cooperation: What role for UNESCO?* (Paris, UNESCO 2001)، تصف هذه الوثيقة بالتفصيل مدى تعقد وضع سياسة حديثة في مجال التعليم، وتدعو إلى أن يمتلك القطر الشريك تماما زمام القرار فيما يتعلق بالخطط الخاصة به، وإلى اتساق أكبر بين الجهات الفاعلة الخارجية العاملة في مجال التربية.

(٩٨) أثناء البعثة المضطلع بها إلى إثيوبيا في أيار/مايو ٢٠٠٢، أشارت وزيرة التربية، السيدة ج. زيودي، إلى أن برنامج تنمية قطاع التعليم في مرحلتيه الأولى والثانية، الذي وضع بالتعاون مع الجهات المانحة، يراعي أهداف توفير التعليم للجميع مراعاة تامة، وأنه يصعب على الحكومة أن تتعهد بعملية منفصلة أخرى كما تدعو إلى ذلك اليونسكو، لأن هذا من شأنه أن يزيد في الضغط على الموارد القائمة النادرة.

(٩٩) اليونيسكو، استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع موضع التنفيذ، التذييل ١، صفحة ٣٣، والتذييل ٤، صفحة ٣٨، معايير لتقييم الخطط الوطنية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع. يبدو من الغريب نوعا أن نكتشف في "تقرير المدير العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة إطار عمل داكار (وثيقة اليونيسكو 166 EX/7، باريس، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣) أنه لا يزال يركز جهد كبير على تحضير خطط وطنية منفصلة لتوفير التعليم للجميع.

(١٠٠) المرجع ذاته، الصفحة ١٢.

(١٠١) نتائج اجتماعات المسار السريع لأهداف توفير التعليم للجميع. وعقد الاجتماع الأول في بروكسل، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وشاركت في رئاسته كندا (ثم ترأسته مجموعة الثمانية) وهولندا، واحتضنته المفوضية الأوروبية مع اليونيسكو والبنك الدولي، بوصفها أطرافا مشاركة في التنظيم. وعقد الاجتماع الثاني في باريس، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، وشاركت في رئاسته فرنسا، بوصفها تضطلع برئاسة مجموعة الثمانية، وهولندا (ثم تحل محلها النرويج). وتعقد اجتماعات الجهات المانحة على النحو التالي: يعقد اجتماع أول كل سنة مباشرة قبل اجتماعات لجنة التنمية في بداية السنة، ويعقد الاجتماع الثاني بعد انعقاد اجتماع الفريق الرفيع المستوى التابع لليونيسكو في تشرين الثاني/نوفمبر.

(١٠٢) اليونيسكو: إطار عمل داكار – توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا المشتركة، المادة ١٩.

(١٠٣) Sir John Daniel and Abhimanyu Singh, “Reaching the EFA goals: UNESCO’s role”, *Commonwealth Education Partnerships 2003* (London, 2003), p. 7.

(١٠٤) طلب اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعقود في أبوجا، انطلاقا من عملية تقييم ذاتي، إلى اليونيسكو أن تضمن للاجتماعات المقبلة تمثيلا أرفع مستوى، مع تعزيز قدرتها على تعبئة الالتزام السياسي بأهداف توفير التعليم للجميع، وسلم بضرورة النظر إلى تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع

بشكل مرن ووفقا للظروف الخاصة بكل بلد. كما وضع الاجتماع الخطط الوطنية لتوفير التعليم للجميع في إطار الخطط الإنمائية الأوسع نطاقا، وشجع على استغلال الفرص التي تتيحها استراتيجيات الحد من الفقر ومبادرة البنك الدولي المتعلقة بالمسار السريع، التي أعرب صراحة عن ترحيبه بها ودعمه لها.

(١٠٥) أعدت اليونيسكو تقرير الرصد للتعليم للجميع (باريس، اليونيسكو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، بالاعتماد على البيانات المقدمة من الشركاء المعنيين بتوفير التعليم للجميع. إلا أن اجتماع الفريق الرفيع المستوى، الذي أعد التقرير لأجله، لم يكن راضيا تماما عن جودة التقرير، وقرر تكليف فريق مستقل بإعداد تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نشر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢: التعليم للجميع – هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟ ثم، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نشر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤: نوع الجنس، والتعليم للجميع – الوثبة على درب المساواة *EFA Global Monitoring Report 2003/4: Gender and Education for All—The Leap to Equality* انظر أيضا الموقع التالي على شبكة الويب /http://www.efareport.unesco.org.

(١٠٦) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحزيران/يونيه ٢٠٠٢، وتموز/يوليه ٢٠٠٣.

(١٠٧) اليونيسكو، الفريق رفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع – الاجتماع الثاني: تقرير عام ٢٠٠٢، صفحة ٢٧، وبيان الاجتماع الثالث للفريق رفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (نيودلهي، الهند، تشرين الثاني/نوفمبر)، الفقرة ١٦.

(١٠٨) تتقاسم اليونيسكو وبرنامج الأغذية العالمي تكاليف البرنامج التعاوني المشترك بين المنظمتين. فبينما يمول برنامج الأغذية العالمي كلفة الموظفين العاملين في مكتب الاتصال (موظفان مكلفان بالاتصال ومساعد)، توفر اليونيسكو لبرنامج الأغذية العالمي الموظفين المكتبيين وخدمات موظفيها، مجانا. وتتكفل شعبة برنامج الأغذية العالمي التي تطلب الدعم التقني بتكاليف البعثات الميدانية.

(١٠٩) اليونيسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤، صفحة ٢٥٥: "يوحي تقرير عام ٢٠٠٢ بشأن توفير التعليم للجميع ... بأن اليونيسكو فسرت دورها التنسيقي المثير، كما يحدده إطار عمل داكار، على نحو متحفظ نسبيا. ولا تزال الحالة كذلك".

(١١٠) اليونيسكو، إطار عمل داكار، الصفحة ١٦.

(١١١) معهد اليونيسكو للإحصاء، الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (مونتريال، ٢٠٠١)، صفحة ٢٤. في عام ٢٠٠١، ساهمت اليونيسكو في معهد اليونيسكو للإحصاء بمبلغ قدره ٣,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويقدر معهد اليونيسكو للإحصاء الموارد المتأتية له من كل من اليونيسكو والتبرعات الطوعية بمبلغ ٣٥ إلى ٣٧ مليون دولار عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

(١١٢) عقد أثناء الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام لليونيسكو اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن جودة التعليم من ٣ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إثر دعوة من المدير العام لليونيسكو. ويمكن العثور على البيان الوزاري على موقع اليونيسكو على شبكة الويب: www.unesco.org. و"يدعو الوزراء إلى التفكير بصورة جدية في طبيعة مؤشرات الجودة"، وينادون، في جملة أمور أخرى، بإجراء "تقييم لنتائج نظم التعليم بالنسبة للطلاب"، ويشجعون على "تقاسم نتائج البحوث بين البلدان".

(١١٣) يجمع برنامج التقييم الدولي للطلاب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدانا نامية. "إطار التقييم لعام ٢٠٠٣ لبرنامج التقييم الدولي للطلاب: الرياضيات، والقراءة، والعلوم، والمعارف والمهارات اللازمة لحل المشكلات". وتكشف نتائج التقييم عن الكثير من الأمور. انظر الموقع التالي على الويب: www.pisa.oecd.org.

(١١٤) إعلان اجتماع قمة مجموعة الثمانية: "تركيز جديد على التعليم للجميع: تقرير فرقة العمل التابعة لمجموعة الثمانية المعنية بالتعليم" التي ترأسها كندا. "نشجع المؤسسات الدولية التي تضطلع بأنشطة تتصل بالبيانات المتعلقة بالتعليم على زيادة التنسيق فيما بينها في سبيل التخفيف إلى أدنى حد ممكن من العبء الملقى على كاهل البلدان النامية، وتحسين جودة البيانات المتعلقة بالتعليم واتساقها. ويعتبر التقييم والاختبار الموثوقان عنصرا حاسما من أجل إحراز تقدم حقيقي على درب توفير التعليم للجميع. وينبغي على الجهات المانحة أن تساعد البلدان النامية في بناء القدرات المؤسسية اللازمة". انظر أيضا الموقع التالي على شبكة الويب: www.g8.gc.ca/2002.

(١١٥) الوثيقة E/ICEF/2001/13 المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والوثيقة Corr.1 المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وتتمثل الأولويات التنظيمية الثلاث الأخرى فيما يلي: التحصين المعزز؛ ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز حماية الأطفال من العنف والاستغلال والإساءة والتمييز. وتجدر الإشارة إلى النشرة السنوية الممتازة لليونيسيف: وضع الأطفال في العالم، التي تتضمن، في جملة أمور أخرى، بيانات تتعلق بالتعليم؛ انظر بوجه خاص وضع الأطفال في العالم، ١٩٩٩، وهو تقرير كرس تماما للتعليم.

(١١٦) الوثيقة E/ICEF/2001/13، الصفحة ١٧، الفقرة ٤٢.

(١١٧) المرجع ذاته، الصفحة ٢١، الفقرة ٤٧.

(١١٨) قررت المنظمتان رسميا حل اللجنة المشتركة بينهما المعنية بالتعليم، التي أنشئت في عام ١٩٨٩ بوصفها توفر تشكيلة من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون على كل الأصعدة. ويرد نطاق التعاون بين المنظمتين في تقرير قدم في عام ٢٠٠٣ إلى المجلس التنفيذي لكل منهما.

(١١٩) UNICEF Programme Division, *Girls' Education: Progress Analysis and Achievements in 2002* (New York, May 2003), p. 3, Executive summary (شعبة البرامج التابعة لليونيسيف، تعليم البنات: تحليل التقدم والإنجازات في عام ٢٠٠٢ (نيويورك، أيار/مايو ٢٠٠٣)، صفحة ٣، موجز تنفيذي). وفيما يلي قائمة البلدان الـ ٢٥ المختارة: إثيوبيا، وباكستان، وبوركينا فاسو، وبنغلاديش، وبوليفيا، وجمهورية تترانيا الاتحادية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وغينيا، ونيجيريا، والهند، واليمن (وجميعها معنية بمبادرة المسار السريع للبنك الدولي)، وكذلك إريتريا، وأفغانستان، وبابوا غينيا الجديدة، وبوتان، وبنن، وتركيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، والسودان، ومالي، وملاوي، ونيبال. وجرى اختيار هذه البلدان على أساس المعايير التالية: البلدان التي لديها أعلى نسبة تفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالمدرسة (أكثر من ١٠ في المائة)، والبلدان التي تكون فيها نسبة التحاق الفتيات بالمدرسة منخفضة جدا (أقل من ٤٠ في المائة)، والبلدان التي فيها عدد كبير جدا من الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة (أكثر من مليون)، والبلدان المعرضة لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنزاعات المدنية (مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر فقدان المكاسب الماضية) والبلدان التي تشملها مبادرة المسار السريع التي يقودها البنك الدولي؛ وتزعم اليونيسيف أنها اضطلعت بدور رئيسي في صياغة هذه المبادرة. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى ضمان أقصى ما يمكن من التآزر مع مبادرة المسار السريع، وتمثل جزءا لا يتجزأ من الجهود العامة الرامية إلى تحقيق أهداف داكار المتعلقة بتوفير التعليم للجميع".

(١٢٠) المرجع ذاته، ص ١٠. وبما أن اليونيسيف رأت أن مبادرة المسار السريع الخاصة بالبنك الدولي للتتبع السريع لم تراع بما فيه الكفاية القضايا الجنسانية، فقد نظمت بالتعاون مع البنك الدولي حلقة عمل إقليمية حول خيارات الاستثمار في مجال توفير التعليم للجميع: معالجة التباين بين الجنسين وأوجه التفاوت الأخرى، وذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في بوركينا فاسو.

(١٢١) المرجع ذاته، ص ١٣. يعد نقص البيانات الموثوقة أحد المشكلات الرئيسية القائمة. وترى اليونيسيف أن هذه المشكلة يمكن أن تقوض "الجهود المبذولة لضمان التكافؤ في التحصيل العلمي بين الجنسين". وبين استعراض دعمته اليونيسيف للمناهج المتبعة على الصعيد العالمي في مجال تقييم التحصيل المدرسي، أن هنالك في الوقت الحالي ٢٣ بلدا لها برنامج رصد وطني؛ غير أن معظم البلدان تفتقر إلى نظام لتقييم التعليم، وتعتمد بدلا من ذلك على الامتحانات العامة والتقييمات الدولية". والصعوبة الأخرى هي أنه بينما يمكن تقييم المهارات في الكتابة والقراءة والحساب، بشكل دقيق (بالرغم من أن من الصعب جعل البلدان ترصد على أساس منتظم مدى التحصيل العلمي)، فإن تقييم المهارات الحياتية أمر أصعب. وتسلم اليونيسيف بأن هنالك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل في هذا المجال.

(١٢٢) المرجع ذاته، ص ٣، موجز تنفيذي.

(١٢٣) تدرك اليونيسيف هذه الثغرة إدراكا تاما، وتسعى إلى معالجة هذه المسألة، على الأقل لأغراضها التنظيمية الخاصة.

(١٢٤) ورد هذا الاقتراح في العرض الذي قدمه فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، ص ٤، الدورة ١: ممارسات التقييم، أثناء حلقة العمل التي نظمتها لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشركاء في تقييم التنمية – التعليم والمساءلة (باريس، ٢٥-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣).

(١٢٥) الوثيقة E/2003/L.20 المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الفقرة ١٢ المتعلقة ببناء القدرات، والفقرة ١٦: تقييم مشروع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة A/RES/56/201 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(١٢٦) حدد برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، الأهداف التالية: "(أ) تحقيق حصول الجميع على تعليم رفيع المستوى، مع إعطاء أولوية خاصة للتعليم الابتدائي والتقني، والتدريب على الوظائف، ومكافحة الأمية والقضاء على أوجه التباين بين الجنسين في الحصول على التعليم والاستمرار فيه ودعمه؛ (ب) تشجيع التعليم غير النظامي للشباب، وضمان فرصة متساوية للمرأة والرجل في الالتحاق بمراكز تعليم القراءة والكتابة؛ (ج) وضع وتحسين مضمون المناهج بحيث تشجع على زيادة المسؤولية والوعي بشأن أوجه الترابط بين السكان والتنمية المستدامة، والمسائل الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية؛ وتحقيق الإنصاف بين الجنسين". انظر تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٢ بشأن وضع السكان في العالم: السكان، والفقر، والإمكانات (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٢)، ص ٥٠. "حدد تعميم التعليم الابتدائي كهدف ينبغي تحقيقه في غضون ٢٠ سنة" ثم جرت مراجعة ذلك أثناء "استعراض التقدم المحرز بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية"، الذي وضع "أهدافا جديدة في مجال التعليم ...: الوصول إلى التعليم الابتدائي المعمم بحلول عام ٢٠١٥، وزيادة معدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية إلى ٩٠ في المائة على الأقل بالنسبة للذكور والإناث، بحلول عام ٢٠١٠، والتوصل بحلول عام ٢٠٠٥ إلى تخفيض معدل الأمية لدى النساء والفتيات لعام ١٩٩٠ بمقدار النصف".

(١٢٧) اليونسكو، التقرير النهائي، المنتدى العالمي للتربية، داكار، ص ٤٦، الإعلان المشترك بين الجهات المنظمة للمنتدى العالمي للتربية (باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠).

(١٢٨) Delia Barcelona, "UNFPA's support for Education for ALL", internal UNFPA working paper (18 May 2001), p. 2.

(١٢٩) لا يشمل هذا المبلغ موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان المبرمجة للتثقيف في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ولأنشطة الدعم الأخرى التي تعد جزءا من البرامج القطرية، ذلك أن نظام الرصد المالي الحالي، حسب تصريح أمانة الصندوق، لا يمكن من ضبط تلك الموارد بشكل دقيق.

(١٣٠) Barcelona، المرجع المذكور، ص ٤.

(١٣١) برنامج الأغذية العالمي، ورقة الحملة العالمية للتغذية المدرسية، ص ١. جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، "أن نوفر الغذاء والتعليم لطفل فقير هو الشيء الأهم الوحيد الذي يمكن أن نقدمه من أجل نماء ذلك الفرد ووطنه"، المرجع ذاته، الصفحة الأولى.

(١٣٢) "الهدف هو زيادة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، والمساعدة على تلبية الاحتياجات في مجالات النظافة والصحة والتعليم، مثل تعزيز التدريب لصالح المعلمين، وتحسين قاعات التدريس، لضمان أن يحصل المزيد من الأطفال الفقراء ليس فقط على التغذية الكافية، وإنما أيضا على التعليم المناسب"، الحملة العالمية للتغذية المدرسية التي نظمها برنامج الأغذية العالمي، نشرة ***Into school, out of hunger*** (روما، برنامج الأغذية العالمي، تموز/يوليه ٢٠٠١). وترد الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠٢ في التقرير العالمي للتغذية المدرسية الذي أعده برنامج الأغذية العالمي (روما، برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٣)، ص ٤.

(١٣٣) تشمل الحكومات التي تبرعت بموارد خصيصا لصالح أنشطة التغذية المدرسية التي يضطلع بها برنامج التغذية العالمي: أندورا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنغلاديش، والجماعة الأوروبية (المعونة الأوروبية والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية)، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تبرع عدد من الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، كما فعل ذلك حشد من الأفراد: استخدم برنامج الأغذية العالمي بعض التبرعات المتعددة الأطراف المقدمة من الجهات المانحة لدعم الأنشطة المتعلقة بالتغذية المدرسية. ولم تكن هذه التبرعات الأخيرة موجهة خصيصا من أجل التغذية المدرسية؛ وكان برنامج الأغذية العالمي هو الذي حدد كيفية تخصيصها. معلومات وردت من وحدة دعم التغذية المدرسية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

(١٣٤) يقدر عدد الأطفال البالغين سن المدرسة المصابين بعدوى الدودة الطفيلية المنقولة عن طريق التربة، أو البلهارسيا، أو الاثنين معا، مما يسبب أمراضا حادة، بنحو ٤٤٠ مليون طفل.

(١٣٥) أخذ هذا الرقم من اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢، ص ٢٤٤.

(١٣٦) WFP, *Global School Feeding Report* (برنامج الأغذية العالمي، التقرير العالمي عن التغذية المدرسية)، ص ٢٣ وما بعدها. وتشمل المناهج والأدوات التي اعتمدت في الدراسة الاستقصائية، وكذلك المؤشرات التي جرى تقييمها، الحضور والالتحاق بالمدرسة والأداء، وتقدم معلومات وفيرة تلبي مجموعة واسعة من الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالتعليم، مثل البيئة العامة للتعليم، ومهارات المعلمين، ونسبة المعلمات إلى المعلمين، إلخ.

(١٣٧) المرجع ذاته، ص ١٦ وما بعدها، وصف مفصل لمشروع أرغوس. برنامج الأغذية العالمي، التقرير العالمي عن التغذية المدرسية ٢٠٠٢، ص ٣٧، الذي يصف نتائج الاختبار النموذجي بأنها مشجعة جدا.

(١٣٨) "يؤمن برنامج الأغذية العالمي بأن وضع برنامج تغذية شامل لصالح الـ ٣٠٠ مليون من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في العالم يمكن أن يصير حقيقة". ويمكن توفير التغذية لطفل في المدرسة بكلفة متوسطة تقدر بـ ١٩ سنتا في اليوم، أو ٣٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة سنويا. WFP, *Into school, out of hunger*، نشرة عن التغذية المدرسية.

(١٣٩) عينت اليونيسيف أحد موظفيها للعمل مع وحدة دعم التغذية المدرسية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، بغية زيادة أوجه التآزر بين المنظمتين على الصعيد القطري؛ وهنالك ترتيبات مماثلة قائمة مع اليونسكو (انظر الفقرة ٧٠). وانظر الوثيقة WFP/EB/2002/INE/23 المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، مذكرة إعلامية بشأن التغذية المدرسية، صفحة ٧. وازدادت أيضا شراكات القطاع الخاص، انظر WFP, *Global School Feeding Report* (برنامج الأغذية العالمي، التقرير العالمي بشأن التغذية المدرسية)، الصفحة ١٢ وما بعدها.

(١٤٠) WFP, *Into school Feeding Report*، نشرة بشأن التغذية المدرسية.

(١٤١) وجدت المفتشة أثناء البعثة التي اضطلعت بها في إثيوبيا في أيار/مايو ٢٠٠٢ أن التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة أو اليونيسيف لم يكن قائما في هذا الميدان وأن برنامج الأغذية العالمي وحده هو الذي أدخل هذا المخطط القيم في مشاريعها النموذجية المتعلقة بالتغذية المدرسية. ونتيجة للبعثة التي اضطلعت بها المفتشة إلى بيرو، توخيت صيغ تعاون جديدة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي في أياكوشو.

(١٤٢) WFP, *Global School Feeding Report* (برنامج الأغذية العالمي، التقرير العالمي بشأن التغذية المدرسية)، صفحة ١١. و"قامت المؤسستان بوضع `مجموعة دنيا` من المساعدات في مجالات الصحة، والتعليم، والنظافة الصحية الواجب توافرها في كل المدارس"، ولكن التي سوف تكيف بحسب الاحتياجات المحددة لكل قطر ومدرسة.

(١٤٣) انظر موقع منظمة العمل الدولية على الشبكة: http://www.ilo.org/childlabour.

(١٤٤) تضم منطقة آسيا/المحيط الهادئ أكبر عدد من الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية بين ٥-١٤ سنة، ويبلغ ١٢٧,٣ مليون طفل، تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، (٤٨ مليون و١٧,٤ مليون طفل، على التوالي).

(١٤٥) تهدف إجراءات منظمة العمل الدولية إلى القضاء على عمل الأطفال، كما تحدده اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

(١٤٦) تموله ٣٠ جهة مانحة، بما في ذلك منظمات أرباب العمل والعمال، والبلديات.

(١٤٧) ILO, *Child Labour and Education - An IPED Perspective*، ويصف بالتفصيل أنشطة البرنامج في مجال التعليم. انظر أيضا *Facts on Gender Roles and Child Labour* والإشارة الواردة فيه إلى احتياجات تحليل العنصر الجنساني؛ والمعلومات بشأن الاتفاق الإطاري

للشراكة بين منظمة العمل الدولية وإدارة التنمية الدولية، الذي تموله إدارة التنمية الدولية – دعم إدماج العنصر الجنساني في إطار أنشطة البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال الموقع على الشبكة: http://www.ilo.org/childlabour.

(١٤٨) الوكالات الرائدة هي منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للتعليم، واليونسكو. وقد وافق على ذلك الفريق العامل المعني بالتعليم للجميع في عام ٢٠٠١. انظر أيضا الحاشية ٩١.

(١٤٩) يفحص البرنامج الأقاليمي لدعم اعتماد المجتمعات المحلية للشعوب والقبائل الأصلية على الذات عن طريق التعاونيات وغيرها من منظمات المساعدة الذاتية، وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، مدى تأثير آليات الاستبعاد على هذه الشعوب.

(١٥٠) يبرز هذا التقرير أيضا الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تحسين عملية أوراق استراتيجية الحد من الفقر، انظر الفقرة ١٤٣.

(١٥١) حقائق حول إدماج القضاء على عمل الأطفال في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر؛ انظر المبادرات الشبكية المهمة، مثل شبكة السياسات الإنمائية من أجل القضاء على عمل الأطفال، وشبكة أشكال عمل الأطفال الخطيرة؛ والموقع التالي على الشبكة العالمية: http://www.ilo.org/childlabour.

(١٥٢) Bellamy، المرجع المذكور، صفحة ٧ و١٢، الرسم البياني ٤: المعالم الدولية من أجل التعليم. والصكوك القانونية الهامة الأخرى المتعلقة بالتعليم هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٩)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، في جملة صكوك أخرى.

(١٥٣) القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥)، الوثيقة A/8124، وAdd.1، الفقرة ١٨(ب).

(١٥٤) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، المرفق، الفقرة ٤٦.

(١٥٥) هذه المؤتمرات هي:

مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ١٩٩٠*

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)*

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣)*

المؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة: فرصه ونوعيته (سالامانكا ١٩٩٤)*

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)*

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن ١٩٩٥)*

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)*

اجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع (عمان، ١٩٩٦)*

المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (هامبورغ، ١٩٩٧)*

المؤتمر الدولي المعني بعمل الأطفال (١٩٩٧)*

دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (نيويورك، ٢٠٠٢)

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، ٢٠٠٢)

الأحداث الدولية المعلم عليها بعلامة * نوه بها جميعها مؤتمر داكار (٢٠٠٠) ورحب بالالتزامات التي قطعت فيها.

(١٥٦) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: التعليم للجميع؛ خطة العمل الدولية؛ تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٥٦/١١٦، ملخص؛ الوثيقة A/57/218 المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، صفحة ١، والوثيقة Corr.1؛ القرار ٥٧/١٦٦ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ المرجع المذكور، الفقرة ٨.

(١٥٧) للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر موقع مشروع الألفية على الشبكة: www.unmillenniumproject.org/html/.

(١٥٨) الوثيقة A/57/319 – E/2002/85 المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، صفحة ٢ و٣، الفقرتان ٥ و٨. وانظر UNDP, *Human Development Report 2003,* New financing for the Goals (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، تمويل جديد للأهداف)، صفحة ١٤٧، الذي يعدد جميع ما قدم حتى الآن من تعهدات بزيادة المعونة.

(١٥٩) أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢(د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩؛ تمديد الولاية بموجب القرار ٥٦/٥٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٦٠) الوثيقة A/58/6 المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، الفرع ٢٦، اللاجئون الفلسطينيون، عرض عام ٢٦-٣ و٢٦-٦ و٢٦-٧، الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الجزء الرابع، حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

(١٦١) مؤسسة التنمية الدولية. تركز المساعدة التي تقدمها على أكثر البلدان فقرا وتقدم لها قروضا بلا فائدة، وخدمات أخرى.

(١٦٢) The World Bank Group Human Development Network, *Education Sector Strategy* (Washington, D.C., The World Bank, July 1999).

(١٦٣) إشارة إلى ميزانية اليونسكو: انظر الفقرة ٣٢ والحاشية ٤٤.

(١٦٤) The World Bank, *Education: Fiscal Year 2002 Retrospective-Summary of Key Achievements* (Washington, D.C., The World Bank, September 2002), p. xi, Introduction and Executive Summary.

(١٦٥) المرجع ذاته، الصفحات ٤٤ إلى ٤٨، المرفق ٣، ملخصات مشاريع التعليم الجديدة للسنة المالية ٢٠٠٢. وتمول هذه المشاريع في إطار أدوات ائتمانية مختلفة: القروض المخصصة للبرامج القابلة للتكيف، والقروض الخاصة بالتعلم والابتكار، والقروض المخصصة للتكييف القطاعي، وقروض الاستثمارات المحددة.

(١٦٦) المرجع ذاته، الصفحة `١٣`، مقدمة وملخص تنفيذي.

(١٦٧) المرجع ذاته.

(١٦٨) المرجع ذاته، الصفحة `١٣` إلى `١٤`.

(١٦٩) Emmerij, Jolly and Weiss، المرجع المذكور.

(١٧٠) انظر موقع البنك الدولي على الشبكة العالمية: http://www.worldbank.org/cdf و http://www.worldbank.org/poverty/strategies/review/index/htm.

(١٧١) يقول المنتقدون لخطة التعليم للجميع/مبادرة المسار السريع، إن من المذهل جدا أن مبادرة المسار السريع لا تجسد بما فيه الكفاية أولوية تعليم البنات.

(١٧٢) Development Committee, "Education for dynamic economies: action plan to accelerate progress towards Education for ALL (DC2002-0005/Rev1, 9 April 2002), p. 2, para. b.

(١٧٣) أكد قادة مجموعة الثمانية من جديد، في مؤتمر القمة المعقود في جنوه في تموز/يوليه ٢٠٠١، التزامهم بمساعدة البلدان في تلبية أهداف التعليم للجميع، مع التركيز تركيزا خاصا على الهدفين المتعلقين بالتعليم بين الأهداف الإنمائية للألفية. انظر أيضا الموقع التالي على الشبكة: www.g8.gc.ca/2002.

(١٧٤) البنك الدولي (World Bank, "The Framework of the Education for All Fast-Track Initiative" (June 2003 (إطار عمل مبادرة المسار السريع لخطة توفير التعليم للجميع" (حزيران/يونيه ٢٠٠٣))، أعدت بالتعاون مع جميع الوكالات الشريكة في إطار مبادرة المسار السريع.

(١٧٥) DC2002-0005/Rev1, Executive Summary.

(١٧٦) World Bank, "The Framework of the Education for All Fast-Track Initiative"، الصفحة ٢.

(١٧٧) المرجع ذاته، الصفحة ٥."أدلة عن ملكية البلد للقرار، ومصداقية الاستراتيجيات، والإجراءات العامة ذات الأولوية، والاستثمارات .... والالتزامات المتعلقة بالسياسات العامة، والأهداف السنوية بالنسبة للبارامترات الإرشادية لإطار العمل؛ والتقديرات المتعلقة بكلفة الوحدة واتساقها مع الاستدامة على المدى الطويل؛ واستراتيجيات معالجة المسائل المتعلقة بالقدرات ... ومدى ملائمة البيانات القائمة، والإجراءات ذات الأولوية المقترحة لتعزيز القدرة على رصد النتائج وتقييمها".

(١٧٨) الوثيقة DC2002-0005/Rev.1، الصفحة ١١، الفقرة ١٤.

(١٧٩) المرجع ذاته، الصفحة ١٢، الفقرات ١٦ إلى ١٨. وتتعلق ؛ **رسوم الاستعمال** (المبالغ التي تدفعها الأسر المعيشية مباشرة) حيث يحيد البنك الدولي بوضوح عن السياسات المتبعة في الماضي ويدعو إلى إلغائها لوجود أدلة تبين أنها تحول دون أطفال الأسر الفقيرة ودون حضورهم في المدرسة، وتعوق الفتيات بوجه خاص. "وبناء عليه، ينبغي أن يشكل إلغاء رسوم الاستعمال في التعليم الابتدائي جزءا لا يتجزا من خطة العمل من أجل التعجيل بتوفير التعليم للجميع". **فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**: "إن هذا الوباء يشكل حجر عثرة أمام توفير التعليم، ويقلل من جودته، ويضعف الطلب على التعليم وفرص الحصول عليه، ويستنزف ثروة البلدان من العمال الماهرين، بمن فيهم المدرسون، ويزيد بصورة مهولة من تكاليف القطاع. وفي البلدان الأكثر تأثرا، تصل نسبة المصابين بالفيروس بين المدرسين إلى ٢٠ في المائة، وتفقد زامبيا نحو ١ ٠٠٠ مدرس في السنة، يحصل نصفهم تقريبا على تدريب سنوي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يناهز ٤٠ مليون شخص في العالم، منهم ٢,٧ مليون من الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر". وبما أن التعليم يعتبر وسيلة هامة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويعد "أحد القطاعات الأكثر عرضة لخطر هذا الوباء"، يرى البنك الدولي أنه ينبغي إدماج القضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج التعليم. كما يشير تقرير "رصد السكان في العالم لعام ٢٠٠٣" الذي أعدته لجنة السكان والتنمية (الوثيقة ESA/P/WP.179، المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) إلى مدى أهمية التعليم في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. **النزاعات المسلحة**. بما أن بلدانا عديدة بين تلك التي هي ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع هي بلدان تسودها نزاعات، حيث تكون نظم التعليم معطلة تماما، إن لم تكن تعرضت لأضرار بالغة، يعتبر من الأهمية بمكان أن تنظم المساعدة اللازمة لإعادة بناء نظم التعليم فيها. وينبغي أن تقدم هذه المساعدة على جبهات عديدة في آن واحد، أي "إعادة بناء المدارس، والتعجيل في تدريب المدرسين، وتوفير المواد التعليمية المناسبة". ويجب التركيز على إدماج الأطفال الجنود. وثمة اعتراف بأن التعليم قادر على المساهمة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي، ذلك أنه يقدر على تعزيز المناهج التي تدعو إلى احترام الاختلافات الثقافية والإثنية والسياسية. وبناء عليه، يمكن أن يشكل التعليم أيضا وسيلة هامة لمنع النزاعات في المستقبل.

(١٨٠) البلدان الثمانية عشر المعنية بمبادرة المسار السريع هي: إثيوبيا، وألبانيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا الاتحادية، وزامبيا، وغامبيا، وغانا، وغيانا، وغينيا، وفييت نام، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، ونيكاراغوا، وهندوراس، واليمن، والبلدان الإضافية الخمسة التي يبلغ فيها عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة نسبا مرتفعة، والتي ينبغي أن تحصل على دعم تحليلي، هي باكستان، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، والهند.

(١٨١) World Bank, "The Framework of the Education for All Fast-Track Initiative" البنك الدولي، "إطار عمل مبادرة المسار السريع لخطة التعليم للجميع"، الصفحتان ٣ و١٦ حيث يرد أن الهند لم تعد معنية بعملية المسار السريع التحليلي. "اتفقت الجهات المانحة، في آذار/مارس ٢٠٠٣، على أنه في حالة الهند، يمكن اعتبار الخطة الإنمائية الوطنية التي مدتها ٥ سنوات بمثابة ورقة كاملة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وذلك لأغراض مبادرة المسار السريع".

(١٨٢) "يعمل الفريق العامل المعني بالشراكة على تحضير المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمسار السريع التحليلي" (انظر الحاشية ١٧٦).

(١٨٣) البنك الدولي، بيان صحفي بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(١٨٤) الوثيقة DC2002-2005/Rev.1، الصفحة ١٧، الفقرة ٢٧.

(١٨٥) المرجع ذاته.

(١٨٦) UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2002*، (اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٢)، الصفحة ١٧٧-١٧٨. بينما يذكر أن مبادرة المسار السريع قوبلت بترحيب واسع النطاق ودعم من جانب اليونسكو، واليونيسيف، والجهات المانحة الثنائية، والاتحاد الأوروبي، والحملة العالمية من أجل التعليم، ذلك أنها أضفت نوعا من الإحساس بالاستعجال في الحوار والعمل على الصعيد الدولي، فإن هنالك بعض الانتقادات التي توجه إلى هذه المبادرة. ويعرب عن القلق أيضا في اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٤/٢٠٠٣، صفحة ٢٤٧ وما بعدها، وكذلك في "تقرير الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بالتعليم للجميع" (باريس، تموز/يوليه ٢٠٠٣)، صفحة ١٣ وما بعدها.

(١٨٧) يبدو أنه جرى تناول هذه الثغرة جزئيا على الأقل منذ ذلك الحين، بما أن مبادرة المسار السريع يشار إليها الآن عموما ب التعليم للجميع/مبادرة المسار السريع.

(١٨٨) UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2003/4*، (اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٤/٢٠٠٣)، الصفحة ٢٥١. يقدم التقرير نظرة عامة عن وضع الالتزامات المتعلقة بالتمويل بالنسبة للبلدان الموافق على أن تشملها مبادرة المسار السريع، وذلك في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ويورد التقرير التزامات جديدة بمبلغ ٢٠٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، الصفحة ٢٥١.

(١٨٩) المرجع ذاته، الصفحة ٢٤٨.

(١٩٠) المرجع ذاته، الصفحة ٢٥٢.

(١٩١) يتألف أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من البلدان التالية: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، لجنة الجماعات الأوروبية.

(١٩٢) Jean-Claude Faure, *The DAC Journal-Development Co-operation: 2002 Report* (OECD, 2003), vol.4, No.1, p.2.

(١٩٣) موقع لجنة المساعدة الإنمائية: http://www.oecd.org/dac؛ من المفهوم أن البلد الذي تدرس حالته يوافق على النص قبل نشره. ويجري عمليات استعراض الأنداد السابقة الذكر فريق يتألف من فاحصين، وأعضاء منتخبين من لجنة المساعدة الإنمائية، وأمانة مديرية التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(١٩٤) Faure، المرجع المذكور، ص. ٧٧؛ تتضمن الصفحات التالية معلومات عن أساليب عمليات استعراض الأنداد وإجراءات المتابعة.

(١٩٥) المرجع نفسه، ص. ٢٢٢، المرفق الإحصائي؛ ترد أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية للسنوات الأخيرة بمليارات الدولارات، وكانت: عام ١٩٩٤: ٥٩,٢؛ وعام ١٩٩٥: ٥٨,٩؛ وعام ١٩٩٦: ٥٥,٦؛ وعام ١٩٩٧: ٤٨,٥؛ وعام ١٩٩٨: ٥٢,١؛ وعام ١٩٩٩ ٥٦,٤؛ وعام ٢٠٠٠: ٥٣,٧؛ وعام ٢٠٠١: ٥٢,٣ وعام ٢٠٠٢: ٥٦,٩ وهو رقم مؤقت.

(١٩٦) المرجع نفسه، ص. ١٣، تغير في النطاق؛ "ODA prospects after Monterrey: latest projections" (8 September 2003).

(١٩٧) المرجع نفسه.

(١٩٨) المرجع نفسه، ص. ٢٦٩، المرفق الإحصائي، الجدول ١٩: المساعدة المقدمة حسب الأغراض الرئيسية في عام ٢٠٠١. ويمكن الاطلاع على المبالغ المقارنة لعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ في *DAC Journal-Development Co-operation 1999 Report*, p. 207 (OECD, 2000), vol. 1, No.1, Statistical Annex, Table 19: Aid by Major Purposes, 1998، وفي *The DAC Journal-Development Co-operation 2000 Report*, p. 223, vol. 2, No.1, Statistical Annex, Table 19: Aid by Major Purposes, 1999.

(١٩٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦٨ و٢٦٩ الجدول ١٩.

(٢٠٠) المرجع نفسه.

(٢٠١) OECD, *The DAC Journal-Development Co-operation 1999 Report*, pp. 207-208, Statistical Annex on Sectoral Allocation of ODA, Table 19.

(٢٠٢) OECD, *The DAC Journal-Development Co-operation 2000 Report*, pp. 222-223, Statistical Annex on Sectoral Allocation of ODA, Table 19.

(٢٠٣) يجب الإقرار بأن العديد من الجهات المانحة الثنائية قد زادت إلى حد كبير من تمويلها للتعليم الأساسي، غير أن ذلك تم في إطار انخفاض مجموع ميزانية المساعدة المخصصة للتعليم، الذي يظل ضعيفا مقارنة بالاحتياجات المتوقعة لتوفير التعليم للجميع. انظر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٣-٤، الصادر عن اليونسكو، ص. ٢٤٣ والصفحات التي تليها، التي تقدم عرضا عاما عن حالة التمويل.

(٢٠٤) Commission of the European Communities, "Communication from the Commission to the Council and the European Parliament on education and training in the context of poverty reduction in developing countries" (COM (2002) 116 final) (Brussels, 6 March 2003), Summary, p. 2.

(٢٠٥) المرجع نفسه، ص. ٣. "سيستند النهج الاستراتيجي للجماعة في البلدان النامية إلى المبادئ التوجيهية التالية؛ اتباع نهج على نطاق القطاع؛ النظر في إطار الاقتصاد الكلي وإطار الميزانية؛ النظر في احتياجات الفقراء ومشاركتهم؛ مشاركة الأطراف الفاعلة العاملة في مجال التعليم والمجتمع المدني بالمعنى الواسع؛ دعم التنمية المؤسسية وبناء القدرات؛ الرصد والنتائج (المؤشرات)؛ زيادة التنسيق والتكامل بين جميع الأطراف. وسيقدم الدعم القطاعي للتعليم، إلى أبعد الحدود، عن طريق دعم الاقتصاد الكلي على أساس برامج قطاعية تستند إلى الحوار مع جميع الشركاء". انظر أيضا ص. ١٤ الفصل الثالث-٢، التدريب المتعلق بالعمل والنهوض بالمؤهلات: مراعاة الطلب على التعليم.

(٢٠٦) European Union (8958/02 (Presse 147)) (Brussels, 30 May 2002), p. 27، مشروع قرار المجلس وممثلي حكومات الدول الأعضاء بشأن التعليم والفقر، الفقرة ٢.

(٢٠٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(٢٠٨) المرجع نفسه، ص. ١٣. التزمت الدول الأعضاء مجتمعة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في مونتيري، بزيادة حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية الشاملة خلال الأربع سنوات القادمة، ووافق على ذلك الالتزام وزراء الخارجية في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ وأقره مجلس أوروبا في برشلونة. ويرد في الفقرة ١٣ من استنتاجات رئاسة مجلس أوروبا المعقود في برشلونة ما يلي: `... وعملا بالتعهد بدرس الوسائل والإطار الزمني التي تمكن كل دولة من الدول الأعضاء من تحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن البلدان الأعضاء التي لم تبلغ بعد ٠,٧ في المائة تلتزم، بصفة فردية، كخطوة هامة أولى، بزيادة حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية خلال الأربع سنوات القادمة في إطار مخصصات ميزانياتها المتتالية، في حين تجدد البلدان الأعضاء الأخرى جهودها لتبقى عند مستوى هدف ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو لتتجاوز

هذه النسبة، حتى يمكن بلوغ متوسط ٠,٣٩ في المائة على المستوى الجماعي للاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٦. وبالنظر إلى هذا الهدف، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستسعى في جميع الأحوال، ضمن مخصصات ميزانياتها لبلوغ ما لا يقل عن ٠,٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٦ ...". وفي عام ٢٠٠٢ شكلت حصة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مرة أخرى، أكثر من ٥٠ في المائة من جميع المساعدات الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي.

(٢٠٩) المرجع نفسه، ص. ٢٧، الفقرة ٤. وتبنت المفوضية حسابات البنك الدولي القائلة بوجوب زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم بمقدار ثلاثة أمثال لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم.

(٢١٠) COM(2002) 116 final, p.8, chap. II, para. 4, Action by countries and donors.

(٢١١) تعزيز تحكم البلد في إدارة شؤونه، والإدارة المالية، والبرامج القطاعية، داخل إطار شامل.

(٢١٢) COM(2002) 116 final, pp. 18-19.

(٢١٣) 8958/02 (Presse 147), p. 32, para. 28.

(٢١٤) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٢، ص. ١٣: "تختلف الأولويات والنهج المتعلقة بالتخطيط حسب الوكالات. وتشجع اليونسكو خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع. ويعطي البنك الدولي الأولوية لتعميم التعليم الابتدائي، ويركز اهتمامه على الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وتعطي بعض الوكالات الثنائية الأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتستخدم لهذا الغرض المشاريع أو الدعم المالي. ويشكل هذا النقص في توافق الآراء على الصعيد الدولي عائقا أمام الحوار الفعال اللازم على المستوى القطري". وأشير في الصفحة ٢٦٣ من The *EFA Global Monitoring Report 2003/4*، (تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٤/٢٠٠٣) إلى وجود "فجوة كبيرة بين الخطب الدولية والواقع".

(٢١٥) The *EFA Global Monitoring Report 2003/4*، يقدم الفصل السادس، المعنون: الوفاء بالتزاماتنا الدولية، عرضا عاما جيدا عن تدفقات المساعدة على قطاع التعليم على مر الزمن من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف.

(٢١٦) المرجع نفسه، ص. ٢٥٨.

(٢١٧) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2003/L.20 المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣)، الفقرة ١٥، مشروع قرار عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(٢١٨) قامت لجنة المساعدة الإنمائية بعمل مهم في هذا المجال. انظر كذلك نتائج المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق والمعقود في روما، أي "إعلان روما بشأن التنسيق" (روما، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣)، الموقع على شبكة الإنترنت: www1.worldbank.org/harmonization/rome. وكذلك "Harmonizing Donor Practices Through On-Line Partnership"، الموقع http://web.worldbank.org/wbsite/external/news.

(٢١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، ص. ١٤٧ (من النص الإنكليزي).

(٢٢٠) الوثيقة A/58/323 المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الفقرة ٩١، تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية: تقرير الأمين العام.

(٢٢١) الوثيقة A/56/326 المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والوثيقة A/57/270 المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والوثيقة A/57/270/Corr.1 المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والوثيقة A/58/323 المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣: وجميع هذه الوثائق تقارير صادرة عن الأمين العام؛ وتقارير الرصد الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وكذلك Jan Vandenmoortele, UNDP Bureau for Development Policy, "Are the MDGs feasible?" (New York, June 2002).

(٢٢٢) UNDP, *Human Development Report 2003*, pp. 35-36 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣). يرى التقرير أيضا أن "بناء القدرة الإحصائية" هو "مطلب لا سابق له، فرصة مؤاتية عاجلة"، حيث توجد حاجة ماسة إلى بناء الطلب الوطني، وتحسين الاستراتيجيات والنظم الوطنية، وتأمين استخدام أكثر فعالية للموارد، وتحسين التعاون والتنسيق وتعزيز نظم البيانات الدولية.

(٢٢٣) وصف تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نهج النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان ألفية الأمم المتحدة (JIU/2002/2) مختلف فئات العمليات والوثائق التي أعدها مختلف الأطراف الفاعلة؛ انظر موقع وحدة التفتيش المشتركة على الشبكة العالمية: http://www.unsystem.org/jiu.

(٢٢٤) انظر موقع البنك الدولي على الشبكة العالمية: http://www.worldbank.org/poverty/strategies/review/index.

(٢٢٥) انظر أيضا الفقرة ٥٤.

(٢٢٦) انظر http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourctoc.htm.

(٢٢٧) انظر، في جملة أمور، التقرير الذي أعده صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٢: "Review of the Poverty Reduction Strategy Paper Approach: early experience with interim PRSPs and full PRSPs" (26 March 2002) (استعراض نهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر: تجربة ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة وورقات استراتيجية الحد من الفقر الكاملة) الذي يقدم تقييما مفيدا جدا للتجربة المكتسبة في هذا المجال. وللاطلاع على مزيد من عمليات التثمين والتقييم، انظر كذلك موقع البنك الدولي: http://www.worldbank.org/poverty/strategies/review/index.

(٢٢٨) Development Committee, "Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs): progress in "implementation (اللجنة الإنمائية، ورقات استراتيجية الحد من الفقر: التقدم المحرز في التنفيذ)، وثيقة أعدها موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (DC2003-0011 مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). وتبين الوثيقة أن العدد الإجمالي لورقات استراتيجية الحد من الفقر بلغ ٣٢. وباشر ٢١ بلدا آخر عملية إعداد الورقات وأنهت هذه البلدان ورقاتها المؤقتة.

(٢٢٩) IMF and the World Bank, "Review of the Poverty Reduction Strategy Paper Approach", p. 48.

(٢٣٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣: "يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يعملا مع البلدان للاتفاق على أطر اقتصاد كلي متسقة مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التمويل الخارجي الوافي بالمراد".

(٢٣١) UNDP news bulletin, "Renewing commitment to the Millennium Development Goals: a call to action to the Group of Eight" (New York, 29 May 2003) (الرسالة الإخبارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تجديد الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية: دعوة إلى العمل موجهة إلى مجموعة الثمانية (نيويورك، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣))، وفي الواقع أصبح ٥٤ بلدا أفقر خلال التسعينات".

(٢٣٢) UNDP, *Evaluation of UNDP's role in the PRSP process-Volume I: Main Report* (New York, UNDP, September 2003), p. 8 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر – الجزء الأول: التقرير الرئيسي (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، ص. ٨)، يتوصل إلى الاستنتاج نفسه، وهو أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشارك مشاركة أوسع كشريك في نهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

(٢٣٣) UNESCO, *An international strategy to put the Dakar Framework for Action on Education for All into operation*, p. 32 (اليونسكو، استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار من أجل التعليم للجميع موضع التنفيذ)، ص. ٣٢.

(٢٣٤) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Capacity-building in Africa: Effective aid and human capital-Report of the Committee for Development Policy on the fourth session (8-12 April 2002)* (New York, United Nations, 2002), p. 23 (الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بناء القدرات في أفريقيا: المساعدة الفعلية ورأس المال البشري – تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة (٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢) (نيويورك، الأمم المتحدة،

٢٠٠٢))، ص. ٢٣، وفي مقدمة هذا التقرير، صفحة `١`، يدافع عن إنشاء مساعدة أفريقية وبوابة إنمائية تكون معبرا لجميع المشاريع الإنمائية ومشاريع المساعدة في أفريقيا، بما في ذلك مشاريع المنظمات غير الحكومية.

(٢٣٥) UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2003/4*, p. 244, chap. 6 (اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٣/٤)، ص. ٢٤٤، الفصل ٦، انظر الموقع على الشبكة العالمية:www.efareport.unesco.org؛ وانظر اليونسكو، "بيان صادر عن اجتماع الفريق الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٣: بيان نيودلهي" (الهند، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، الفقرة ٧، يطالب البلدان المانحة والوكالات الدولية "بردم الفجوة المالية بين المستوى الراهن للدعم المقدم للتعليم الأساسي ... والحجم الذي يحتاج إليه الدعم الخارجي لبلوغ الأهداف المتعلقة بالجنسين وتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ ... وبمعالجة انخفاض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الذي يظل دون المستوى الذي كان عليه في بداية التسعينات". ويجب الاعتراف أيضا بأن البيانات المتعلقة بالتزامات المساعدة تتقلب جدا من سنة إلى أخرى نظرا إلى أن الوكالات تسجل المساعدة خلال سنة الالتزام بدل سنة تقديمها.

(٢٣٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، "وينفق بين ٦٠ و٨٠ في المائة من المساعدة التعليمية في البلدان المتلقية، والباقي في البلدان المانحة نفسها – على التعليم والتدريب لتنمية قدرات رعايا البلدان النامية، وعلى الخبراء الاستشاريين والمدربين من البلدان الغنية. وليس هذا بالاستعمال الأفضل للأموال. إذ يمكن للمساعدة التقنية أن تقوض عمل المؤسسات المحلية، وبالخصوص إذا انتهى الأمر إلى إغراق السلطات التعليمية بدفق من المستشارين الدافعين باتجاه أنظمة مفرطة التعقيد".

(٢٣٧) المرجع نفسه، الصفحة `٥` من التصدير.

(٢٣٨) المرجع نفسه الصفحتان `٥` و`٦`.

(٢٣٩) Faure, op. cit., p.323, Technical Notes, on World Bank Atlas basis.

(٢٤٠) طلب اجتماع صندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية للبنك الدولي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إعداد تقرير مرحلي عن التمويل وعن الدروس المستفادة من تنفيذ مبادرة المسار السريع يعرض خلال الاجتماع القادم المزمع عقده عام ٢٠٠٤.

(٢٤١) انظر الموقع على الشبكة العالمية: http://www.unmillenniumproject.org/html/about.shtm.

(٢٤٢) يعنى أحد أفرقتها السبعة بالتعليم، انظر الموقع على الشبكة: http://www.weforum.org/.

(٢٤٣) يتألف أعضاء هذه المنظمة من ١٩ منظمة وطنية، و٧ تحالفات إقليمية و١٠ شبكات ومنظمات دولية: الموقع على الشبكة العالمية: http://www.campaignforeducation.org/.

(٢٤٤) يمكن الاطلاع على هذه الوثائق وغيرها من المساهمات الهامة الأخرى، مثل "Broken Promises? Why donors must deliver on the EFA Action Plan" (النكث بالوعود؟ لماذا يتعين على الجهات المانحة تقديم الدعم لخطة عمل التعليم للجميع؟)، على موقع الحملة العالمية لتعميم التعليم: http://www. campaignforeducation.org/.

(٢٤٥) UNESCO, *EFA Global Monitoring Report 2002* (اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٢)، ص. ١٣٩، الجدول ٤-٣. وفي Bruns, Mingat and Rakotomalala، المرجع السالف الذكر، ص. ١١١، تتراوح التقديرات بين ٥ و٧ مليارات دولار سنويا.

(٢٤٦) المرجع نفسه، ص. ١٦٣.

(٢٤٧) A/55/100 (٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١) تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

(٢٤٨) المرجع نفسه، ص. ٢٧.

(٢٤٩) المرجع نفسه.

(٢٥٠) يمكن الاطلاع على نص مرفق التمويل الدولي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) في موقع وزارة المالية: http://www.hm-treasury.gov.uk/ وكذلك في موقع إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة: http://www.dfid.gov.uk/.

(٢٥١) المرجع نفسه، الفرع ١: المقترح، الفقرتان ١-١٧ و١-١٨.

(٢٥٢) المرجع نفسه، الفرع ٥، الفقرة ٥-١٠.

(٢٥٣) A/58/216 (٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣)، تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تقرير الأمين العام.

(٢٥٤) انظر الموقع على الشبكة العالمية: http://www.wider.unu.edu/research/research-menu.htm.